عَقِيدَةُ الشِّيعَةِ

اختصارٌ لأهمّ كتابٍ أُلِّف في
العصرِ الحديثِ حولَ الشِّيعةِ:

أُصول مذهب الشِّيعة

للأستاذ الدكتور
ناصر بن عبد الله القفاري

إعدادُ

اللجنةُ العلميّةُ بدارِ العقيدةِ



عقيدة الشيعة

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
اللجنة العلمية بدار العقيدة.
عقيدة الشيعة - اختصار لكتاب أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية للدكتور ناصر بن عبد الله الغفاري/ اللجنة العلمية بدار العقيدة. ط١.
الرياض، ١٤٤٧ هـ.
٢٠٨ ص، سم
ردمك:٢ -٢٩ - ٨٤٩٥- ٦٠٣ - ٩٧٨
رقم الإيداع: ١٤٤٧/٧٠٦٢

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٧٠٦٢ ردمك: ٢-٢٩-٨٤٩٥-٦٠٣-٩٧٨

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م



دار العقيدة للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف 0503310067

عقيدة الشيعة

اختصار لأهم كتاب ألف في
العصر الحديث حول الشيعة:

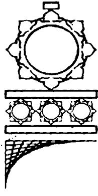
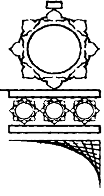
أصول مذهب الشيعة

للشيخ د. ناصر بن عبد الله القفاري

إعداد
اللجنة العلمية بدار العقيدة

دار العقيدة
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم وتمهيد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

يتكرر السؤال عن أفضل كتاب يُعرّفُ بعقيدةِ الشيعة الاثني عشرية، ويعرضُها كما هي من مصادرها، لا من تصوّرات خصومِهم، فيجيب كثير من المتخصص بتميز كتاب: **«أصول مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشرية»**، للدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري حفظه الله، وقد طبع في ثلاثة مجلدات، وطبعت منه عشرات الطبعات.

ويكتسب هذا الكتاب قدرَه - مع وجود الكمّ الهائل من الكتب في الباب ذاته - كونه رسالة علميّة أكاديميّة، حصل صاحبُها على درجة الماجستير، ولم يكن مؤلّفه ممّن يجمع الكلام من هنا وهناك، بل تعبَ فيه، ورحَل إلى مصر والعراق والبحرين والكويت وباكستان، بحثًا عن أمّهات كتب الشيعة، ليطّلع بنفسه، ويوثّق نقوله، ويُحكِم بحثه.

وقد استفاد أهل التخصص كثيرًا من هذا الكتاب في الحوارِ وفهمِ مواطن الخلاف بين السنة والشيعة، ولذا كان جديرا بكل من يخالط

الشيعة، وكل طالب علم يُريد أن يتكلَّم في هذا الباب أن يقرأه -قراءة تأنٍّ وفهم- ليكون كلامه عنهم عن علمٍ وبيّنة، فإنَّ من المصائب أن يتصدَّر المتكلم للحديث عن عقائد الشيعة، وهو لم يقرأ لهم كتابًا، ولا يعرف من أصول مذهبهم إلا النَّزر اليسير، فيقع في الخطأ، أو يُسيء من حيث أراد النُّصح.

ومع مكانة الكتاب إلا أن بعض المهتمّين بالملفِّ الشيعي من مختلف الدّول الإسلاميّة لم يسمعوا به من قبل، وآخرون يَشْكُون من صعوبة اقتنائه، أو من ضخامته، فيعجزون عن قراءته!

ومن هنا نشأت فكرةُ اختصاره وتقديمه للقارئ بلغةٍ أيسر، وحجمٍ أخفّ، دون التفريط في ثروته العلميّة، أو الإخلال بعباراته، أو تقسيماته، أو إحالاته، وإنما بالمحافظة على روح الكتاب الأصل، وإضافة ما ينتفع به، وإعادة صياغة بعض العبارات لتكون أكثر وضوحًا، وأقربَ فهمًا، خاصةً للقارئ غير المتخصّص، فانبرى لاختصاره أحد المتخصصين الفضلاء، ووافق ذلك رغبة اللجنة العلمية في الدار، فتكفلت بمراجعته ونشره.

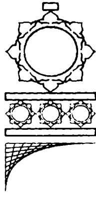
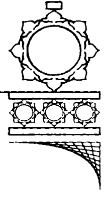
فهذه دعوةٌ **«للسُّني»** لقراءةِ هذا المختصر، ليعرف عقيدةَ الشيعة من مصادرِهم، وأقوالِ علمائهم، ويقف على مواضع الخلاف الجوهريّة، بعلمٍ وعدل.

كما هي دعوةٌ **«للشيعي»** أن يقرأه بعينٍ منصفة، وروحٍ باحثة عن الحقّ، ليعرف مواطن نقدِ أهل السنَّة للشيعة، ووجهِه، بلغةٍ علميّة وطريقةٍ منهجيّة، بعيدةٍ عن الإساءة والتجريح.

سائلين الله تعالى أن يتقبّل هذا العمل، وأن يجزي بالخير من اختصره، وكلَّ من ساهم في نشره، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين. والحمد لله أولًا وأخرًا.



الباب الأول
التاريخ والأصول

الفصل الأول

تعريف الشيعة

۞ المبحث الأول: التعريف اللغوي:

قال ابن منظور: «والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شِيَعٌ، وأشياع جمع الجمع، وأصل الشيعة: الفرقة من الناس. . . وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة»[1]. قال تعالى: ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصَّافات: ٨٣]: أي أنّ إبراهيم من شيعة نوح عليه السلام وعلى منهاجه وسنته[2].

لكنّنا نجد عند الشيعة اتجاهًا يحاول جاهدًا، أن يفسِّر بعض ألفاظ الشيعة الواردة في القرآن بطائفتِه! ويؤوِّل كتاب الله على غير تأويله، ويحمِّل الآيات ما لا تحتمل! فقد جاء في أحاديثهم في تفسير قوله سبحانه: ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ قالوا: أي إنَّ إبراهيم من شيعة علي!![3]، وهذا مخالفٌ لسياق القرآن، وأصول الإسلام!

---

(١) لسان العرب: مادة: شيع.

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٦٩)، تفسير ابن كثير: (٤/ ١٣)، تفسير القرطبي: (١٥/ ٩١).

(٣) تفسير البرهان: (٤/ ٢٠)، تفسير القمي: (٢/ ٣٢٣)، بحار الأنوار: (٦٨/ ١٢-١٣).

۞ المبحث الثاني: لفظ الشيعة في التاريخ الإسلامي:

في الأحداث التاريخيَّة في صدر الإسلام ورد لفظ «الشيعة» بمعناه اللغوي الصرف، وهو المناصرة والمتابعة، بل إننا نجد في وثيقة التحكيم بين الخليفة علي ومعاوية ﭬ ورود لفظ الشيعة بهذا المعنى، حيث أطلق على أتباع علي شيعة، كما أطلق على أتباع معاوية شيعة، ولم يختص لفظ الشيعة بأتباع عليّ بن أبي طالب(١).

۞ المبحث الثالث: التعريف الاصطلاحي:

إن تعريف الشيعة مرتبط أساسًا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، لأن عقائد الشيعة وأفكارها في تغيّر وتطوّر مستمر؛ فالتشيع في العصر الأول مختلفٌ عن التشيع فيما بعده، حتى أن المامَقاني أكبر شيوخهم في هذا العصر يقول: إنّ ما يعتبر غلوًا عند الشيعة الماضين أصبح اليوم من ضرورات المذهب(٢)! ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعيًا إلا من قدّم عليًّا على عثمان، ولذلك قيل: شيعيٌّ وعثمانيٌّ، فالشيعي من قدم عليًّا على عثمان، والعثماني: من قدّم عثمان على عليٍّ.

فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون عليًّا على عثمان فقط، وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة؛ لأن مسألة عثمان وعلي ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها، وقد وُجدت طائفة من أعلام المحدثين والعلماء الأعلام، أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف

---

(١) الأخبار الطوال للدينوري: (ص١٩٤-١٩٦)، تاريخ الطبري: (٥/٥٣-٥٤).

(٢) سيأتي بنصه لاحقًا.

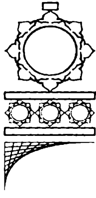
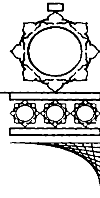
مفهومًا وتعريفًا غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة.

ولهذا قال الإمام الذهبي: «فالشيعيُّ الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو: من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتعرّض لسبهم، والغالي في زماننا وعُرفنا هو: الذي يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضالٌ مفتر»[1].

إذن التشيع درجاتٌ، وأطوارٌ، ومراحلٌ.. كما أنه فِرقٌ، وطوائفٌ.



(١) ميزان الاعتدال: (١/ ٥).

الفصل الثاني

نشأة الشيعة وجذورها التاريخية

۞ المبحث الأول: رأي الشيعة في نشأة التشيع

لم يكن لهم رأيٌ موحدٌ في هذا، ونستطيع أن نستخلص قولين في نشأة التشيع، وستعقب كل رأي بالمناقشة والنقد.

❍ **الرأي الأول:**

إن التشيع قديمٌ ولد قبل رسالة النبي ﷺ، وأنه ما من نبيٍّ إلا وقد عُرض عليه الإيمان بولاية علي.. وقد أورد الشيعة روايات كثيرة لإثبات هذا، ومن ذلك ما جاء في الكافي عن أبي الحسن قال: «ولاية علي عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولًا إلا بنبوة محمد ﷺ، ووصية عليّ عليه السلام»[1]. وعن أبي عبد الله قال: ولايتنا ولاية الله، لم يبعث نبي قط إلا بها[2].

■ **نقد هذا الرأي:**

لقد كانت دعوة الرسل عليهم السلام إلى توحيد الله، لا إلى ولاية علي والأئمة، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ

---

(١) أصول الكافي: (١/ ٤٣٧).

(٢) مستدرك الوسائل: (٢/ ١٩٥)، المعالم الزلفى: (ص٣٠٣).

أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. فكلُّ رسل الله وأنبيائه كانوا يدعون قومهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

❍ الرأي الثاني:

الرسول ﷺ هو الذي وضع بذرة التشيع، وأنَّ الشيعة ظهرت في عصره، وأنَّ بعض الصحابة كانوا يتشيعون لعليّ، ويوالونه في زمنه ﷺ. يقول القمي: «فأول الفرق الشيعة، وهي فرقة علي بن أبي طالب المسمُّون شيعة علي في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم: المقداد بن الأسود الكندي، وسلمان الفارسي، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، وعمار بن ياسر المذحجي.. وهم أول من سمو باسم التشيع من هذه الأمة»(١). ويشاركه في هذا الرأي النوبختي(٢)، وكذلك محمد جواد مغنية(٣) وغيرهم.

■ نقد هذا الرأي:

أولًا: لعلَّ نشوء هذا الرأي هو: أن بعض علماء المسلمين أرجع نشأة التشيع إلى أصول أجنبيّة، فبسبب ذلك قام الشيعة بمحاولة إعطاء التشيّع صفة الشرعيَّة.

ثانيًا: إن هذا الرأي لا أصل له في الكتاب والسنة، وليس له سندٌ تاريخيٌّ ثابتٌ، بل هو رأيٌ يجافي أصول الإسلام وينافي الحقائق الثابتة،

---

(١) المقالات والفرق (ص ١٥).

(٢) فرق الشيعة (ص١٧).

(٣) الاثنا عشرية وأهل البيت (ص ٢٩).

فقد جاء الإسلام لجمع هذه الأمة على كلمةٍ سواء، لا ليفرقها شيعًا وأحزابًا: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] لا التشيع ولا غيره.

وقد أقرَّ بعض شيوخ الشيعة بهذه الحقيقة، فيقول المجتهد الشيعي آية الله محمد حسين آل كاشف الغطاء: «... ولم يكن للشيعة والتشيع يومئذ - في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - مجال للظهور؛ لأن الإسلام كان يجري على مناهجه القويمة...»(١)، وبمثل هذا إقرار شيخهم الآخر محمد حسين العاملي، فقال: «إن لفظ الشيعة قد أهمل بعد أن تمت الخلافة لأبي بكر، وصار المسلمون فرقة واحدة، إلى أواخر أيام الخليفة الثالث»(٢).

ونحن نقول: إنه أهمل لأنه لم يوجد أصلًا؛ إذ كيف يهمل، ولا يظهر، والحكومة مخالفة في نظركم، وهل كان المسلمون شيعًا في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفرقة واحدة في عهد الخلفاء الثلاثة!

ثالثًا: قولهم بأنَّ الشيعة كانت تتألف من: عمار، وأبي ذر، والمقداد، فهل قال هؤلاء بعقيدةٍ من عقائد الشيعة؟ من دعوة النص، والطعن في الشيخين: أبي بكر وعمر وأكثر الصحابة رضي الله عنهم، أو أظهروا البراءة والسب لهم أو كراهيتهم..؟ كلا، لم يوجد شيء من ذلك. قال ابن المرتضى - وهو شيعي زيديّ: «فإن زعموا أن عمارًا، وأبا ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي كانوا سلفهم؛ لقولهم بإمامة علي عليه السلام، أكذبهم كون هؤلاء لم يظهروا البراءة من الشيخين ولا السبَّ لهم، ألا

---

(١) أصل الشيعة: (ص٤٨).

(٢) الشيعة في التاريخ (ص٣٩-٤٠).

ترى أنَّ عمارًا كان عاملًا لعمر بن الخطاب في الكوفة[١]، وسلمان الفارسي في المدائن[٢]»[٣].

۞ المبحث الثاني: القول الصحيح في نشأة التشيّع:

١- إنّ الشيعة كفكرٍ وعقيدةٍ لم تولد فجأة، بل إنها أخذت طورًا زمنيًا، ومرت بمراحل.

٢- الذي بدأ غرس بذرة التشيع هو: عبد الله بن سبأ اليهودي[٤]، وقد اتفق القدماء من أهل السنة والشيعة على اعتبار ابن سبأ حقيقةً واقعية، فالشيعي سعد بن عبد الله القمي شيخ الطائفة (ت سنة ٣٠١) يقر بوجود ابن سبأ، ويذكر أسماء بعض أصحابه الذين تآمروا معه، ويلقب فرقته بالسبئية، ويرى أنها أول فرقة في الإسلام قالت بالغلو، ويعتبر ابن سبأ «أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وادعى أنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمره بذلك»، ويذكر القمي أن عليًّا بلغه ذلك، فأمر بقتله، ثمَّ ترك ذلك واكتفى بنفيه إلى المدائن[٥].

---

(١) انظر: أسد الغابة: (٤/ ٦٤)، الإصابة: (٢/ ٥٠٦)، الاستيعاب: (٢/ ٤٧٣).

(٢) طبقات ابن سعد: (٤/ ٨٧).

(٣) المنية والأمل (ص١٢٤، ١٢٥).

(٤) عبد الله بن سبأ رأس الطائفة السبئية وكانت تقول بألوهية علي، كما تقول برجعته وتطعن في الصحابة... أصله من اليمن وكان يهوديًّا يتظاهر بالإسلام، رحل لنشر فتنته إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر وجهر ببدعته. قال ابن حجر: «عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ضال مضل، أحسب أن عليًا حرقة بالنار». اه. وقد تكاثر ذكر أخبار فتنته وشذوذه، في كتب الفرق والرجال والتاريخ وغيرها من مصادر السنة والشيعة جميعًا.

(٥) المقالات والفرق (ص٢٠).

ويقول: «أن عبد الله بن سبأ كان يهوديًا فأسلم، ووالى عليًّا وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب وأظهر البراءة من أعدائه.. وأكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية»[١].

ونجد من علماء الشيعة النوبختي، يتفق فيما يقوله عن ابن سبأ مع القمّي حتى في الألفاظ نفسها[٢]. وعالمهم الكشي يروي ست روايات في ذكر ابن سبأ[٣] وذلك في كتابه المعروف «برجال الكشي» والذي هو من أقدم كتب الشيعة المعتمدة في علم الرجال[٤].

إلا أنّ شيعة العصر الحاضر، تحاول أن تنكر وجوده بجرّة قلم دون مبررٍ واقعي!

٣- فإذن طلائع العقيدة الشيعية وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية، وذلك باعتراف كتب الشيعة، التي قالت بأن عبد الله بن سبأ أول من شهد بالقول بـ: فرض إمامة علي، وأن عليًّا وصيُّ محمدٍ ﷺ، وهذه عقيدة النص على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع كما يراه شيوخ الشيعة.

وشهدت كتب الشيعة بأنَّ ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن

---

(١) المقالات والفرق (ص٢٠).

(٢) انظر: فرق الشيعة للنوبختي (ص٢٢-٢٣).

(٣) رجال الكشي (ص١٠٦-١٠٨، ٣٠٥).

(٤) وهو أصل كتب الرجال عندهم، والصحيح في تسمية رجال الكشي هو: اختيار معرفة الرجال للطوسي.

في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه نفسها عقيدة الشيعة في الصحابة، كما قرّروها في كتبهم المعتمدة. وكما أنّ ابن سبأ قال برجعة علي[1] والرجعة من أصول الشيعة، وكما أن ابن سبأ قال بتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سريّة خاصة، وهذه أيضًا ممّا يقول به الشيعة.

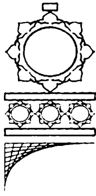
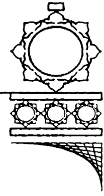
٤- وقد وُجدت (السبئية) إثر مقتل عثمان رضي الله عنه، ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معنية معروفة، بل حاربها علي رضي الله عنه عندما أمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الألوهية.

٥- معركة صفّين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين.. وغيرها من الأحداث التي جرت على آل البيت، هيّأت جوًا صالحًا لظهور هذه العقائد، وتمثلها في جماعة، وكانت عاملًا مؤثرًا للاندفاع إلى التشيّع لآل البيت.

٦- وكان التعاطف والتأثّر لما حلَّ بالآل هو شعور كل مسلم، ولكن قد استغل هذا الأمر من قبل البعض، فدخلوا من هذا المنفذ، وأدخلوا في دين الله ما ليس منه.



(١) القمي - المقالات والفرق (ص٢١).

الفصل الثالث

فرق الشيعة

الملفت للنظر هو كثرة الفرق التي أظهرت التشيّع لأهل البيت، وتعددها بدرجة كبيرة، حتى تكاد تنفرد الشيعة بهذه السمة، فبعد وفاة كل إمام من الأئمة عند الشيعة تظهر فرق جديدة، وكل طائفة تذهب في تعيين الإمام مذهبًا خاصًّا بها.. وتنفرد ببعض العقائد والآراء عن الطوائف الأخرى، وتدعي أنها هي الطائفة المحقة.

❍ **تذمّر الشيعة من كثرة الاختلاف فيما بينهم:**

وهذا الاختلاف والتفرق كان محل شكوى وتذمر من الشيعة نفسها، قال أحد الشيعة للإمام جعفر الصادق: «جعلني الله فداك، ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ فقال: وأي الاختلاف؟. فقال: إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أشك في اختلافهم في حديثهم.. فقال جعفر: أجل هو كما ذكرت أن الناس أولعوا بالكذب علينا، وإني أحدث أحدهم بالحديث، فلا يخرج من عندي، حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأسًا»(١). فيدل هذا النص على أن حب الرياسة، ومتاع الدنيا الزائل كان وراء تشيع الكثيرين، وأن هؤلاء أولعوا بالكذب

---

(١) رجال الكشي: (ص١٣٥-١٣٦)، بحار الأنوار: (٢/٢٤٦).

على آل البيت. . ولهذا كثر الخلاف والتفرق.

وقد ذكر المسعودي وهو شيعي (ت: ٣٤٦هـ): «أنَّ فرق الشيعة بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة»[١]. وكل فرقة تكفّر الأخرى، ولهذا زعم أحد علماء الشيعة: مير باقر الداماد (ت: ١٠٤٠هـ): أنَّ الفرق المذكورة في حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة هي فرق الشيعة، وأن الناجية منها هي طائفته الإمامية[٢].

وكما روى أهلُ السنة حديث افتراق الأمة، فقد رواه الشيعة أيضًا بلفظ: «**إن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة تهلك إحدى وسبعون ويتخلص فرقة**»، قالوا: يا رسول الله، ومن تلك الفرقة؟ قال: «**الجماعة الجماعة الجماعة**»، وبلفظ آخر: «**إن أمتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة ناجية، واثنتان وسبعون في النار**»[٣].

وليس في رواياتهم هذا التصريح بأن هذه الفرق كلها من الشيعة، كما فيها تصريح بأن الناجية «الجماعة» وليست الشيعة.

۞ المبحث الأول: لماذا التفرق والخلاف؟

ومردُّ هذا الاختلاف في الغالب هو اختلافهم حول الأئمة من آل البيت، فيذهبون مذاهب شتى في أعيان الأئمة، وفي عددهم، وفي الوقف على أحدهم وانتظاره، أو المضي إلى آخر والقول بإمامته.

---

(١) مروج الذهب: (٣/ ٢٢١).

(٢) ضمن كتاب الأعمال الكاملة للأفغاني دراسة وتحقيق: محمد عمارة: (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: ابن بابويه القمي - الخصال: (٢/ ٥٨٤-٥٨٥).

وأمر الإمامة عندهم هو أصل الدين، فلا يقبل فيها الخلاف، كما يقبل في الفروع. وقد عدّ شيخ الشيعة الزيدية في زمنه أحمد بن يحيى المترضى (ت: ٨٤٠هـ) اختلاف الشيعة عند موت كل إمام في القائم بعده، أوضحُ دليل على إبطال ما يدعون من النَّص[١].

المبحث الثاني: أبرز الفرق الشيعية المعاصرة:

١- الإسماعيلية:

وهم الذين قالوا: الإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه إسماعيل بن جعفر، ثم قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر، وأنكروا إمامة سائر ولد جعفر الصادق.

ومن الإسماعيلية انبثق: القرامطة والحشاشون والفاطميون والدروز وغيرهم، وللإسماعيلية فرقٌ متعددةٌ وألقابٌ كثيرةٌ تختلف باختلاف البلدان، وأما مذهبهم فهو كما يقول الغزالي وغيره: «إنه مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض». أو كما يقول ابن الجوزي: «فمحصول قولهم تعطيل الصانع وإبطال النبوة والعبادات وإنكار البعث».

ولكنهم لا يظهرون هذا في أول أمرهم. ولهم مراتب في الدعوة، وحقيقة المذهب لا تعطى إلا لمن وصل إلى الدرجة الأخيرة. ولهم نشاطهم اليوم، كما لهم كتبهم السرية. قال أحدهم: «إن لنا كتبًا لا يقف على قراءتها غيرنا، ولا يطلع على حقائقها سوانا»[٢].

---

(١) المنية والأمل: (ص٢١).

(٢) مصطفى غالب - الحركات الباطنية في الإسلام: (ص٦٧)، وانظر: أبو حاتم الرازي الإسماعيلي - الزينة: (ص٢٨٧).

٢- الزيديّة:

وهم الذين انتسبوا إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد افترقوا عن الإمامية حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فترضى عنهما فرفضَه قومٌ، فسمُّوا رافضة، والزيدية يوافقون المعتزلة في العقائد[١]. **والزيدية فرق، منهم:**

أ - أتباع أبي الجارود (الجارودية): وهؤلاء لم يحملوا من الانتساب إلى زيد إلا الاسم! فهم روافض في الحقيقة يقولون: إن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غير علي.

ب - أصحاب الحسن بن صالح الفقيه: القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه، وهم يقتربون من أهل السنة كثيرًا، ويقول ابن حزم: «إن الثابت عن الحسن بن صالح هو أن الإمامة في جميع قريش، ويتولون جميع الصحابة إلا أنهم يفضلون عليًّا على جميعهم». (انظر: ابن حزم/ الفصل: ٢/ ٢٦٦).

٣- الاثني عشرية:

هي أكبر الطوائف اليوم، حتى قيل بأن لقب الشيعة إذا أطلق لا ينصرف إلا إليها، فقد وصفهم طائفة من علماء الفرق ب «جمهور الشيعة»، وهذه الأغلبية للاثني عشرية ليست في كل العصور. وهذه الطائفة بمصادرها في التلقي وكتبها، وتراثها تمثل نحلة كبرى، حتى أنهم يسمون مسائل اعتقادهم «دين الإمامية» (الاعتقادات لابن بابويه يسمى «دين الإمامية») لا مذهب الإمامية.

---

(١) المقبلي - العلم الشامخ: (ص٣١٩)، الملل والنحل: (١/ ١٦٢).

۞ المبحث الثالث: ألقاب الشيعة الإمامية الاثني عشرية:

١- **الشيعة**.

٢- **الإمامية**.

٣- **أصحاب الانتظار**: وذلك لأنهم يقولون بأن الإمام بعد الحسن العسكري ولده محمد، وهو غائب وسيحضر.. وعقيدة الانتظار يقول بها جمعٌ من فرق الشيعة على اختلاف بينهم في تعيين الإمام المنتظر.

٤- **الخاصة**: وهو لقب يطلقه شيوخ الشيعة على طائفتهم، ويلقبون أهل السنة والجماعة بالعامّة، جاء في دائرة المعارف الشيعية: «الخاصة في اصطلاح بعض أهل الدارية: الإمامية الاثنا عشرية، والعامة: أهل السنة والجماعة»[١].

٥- **الجعفرية**: وتسمى الاثنا عشرية بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس، روى الكشي أن: شيعة جعفر في الكوفة -أو من يدعون التشيع لجعفر- سموا بالجعفرية، وأن هذه التسمية نقلت إلى جعفر فغضب ثم قال: «إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتدَّ ورعه وعمل لخالقه»[٢].

٦- **الرافضة**: ذهب جمع من العلماء إلى إطلاق اسم الرافضة عليهم، كالأشعري في المقالات[٣]، وابن حزم في الفصل[٤]. كما أنّ كتب

---

(١) دائرة المعارف: (١٧/ ١٢٢).

(٢) رجال الكشي: (ص٢٥٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين: (١/ ٨٨).

(٤) الفصل: (٤/ ١٥٧-١٥٨).

الاثني عشرية تنص على أن هذا اللقب من ألقابها، وقد أورد شيخهم المجلسي في كتابه البحار، أربعة أحاديث من أحاديثهم في مدح التسمية بالرافضة(١).

❍ لماذا سموا بالرافضة؟

قال الأشعري: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»(٢)، عقّب ابن تيمية عليه بقوله: «قلت: الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك»(٣)، والقولين مؤداهما واحدٌ.

٧- **الاثنا عشرية**: أما الاثنا عشر الذي تقول الجعفرية بأنهم أئمتها، فهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والحسن والحسين، ثم ذريّة الحسين، وفيما يلي بيان بأسمائهم وألقابهم، وكناهم، وسنة ميلاد كل إمام ووفاته:

---

(١) ذكرها المجلسي في باب سماه: «باب فضل الرافضة ومدح التسمية بها». (البحار: ٦٨/ ٩٦-٩٧).

(٢) مقالات الإسلاميين: (١/ ٨٩).

(٣) منهاج السنة: (٢/ ١٣٠).

م	اسم الإمام	كنيته	لقبه	سنة ميلاده ووفاته
١	علي بن أبي طالب	أبو الحسن	المرتضى	٢٣ قبل الهجرة، ٤٠ بعد الهجرة
٢	الحسن بن علي	أبو محمد	الزكي	٢-٥٠هـ
٣	الحسين بن علي	أبو عبد الله	الشهيد	٣-٦١هـ
٤	علي بن الحسين	أبو محمد	زين العابدين	٣٨-٩٥هـ
٥	محمد بن علي	أبو جعفر	الباقر	٥٧-١١٤هـ
٦	جعفر بن محمد	أبو عبد الله	الصادق	٨٣-١٤٨هـ
٧	موسى بن جعفر	أبو إبراهيم	الكاظم	١٢٨-١٨٣هـ
٨	علي بن موسى	أبو الحسن	الرضا	١٤٨-٢٠٣هـ
٩	محمد بن علي	أبو جعفر	الجواد	١٩٥-٢٢٠هـ
١٠	علي بن محمد	أبو الحسن	الهادي	٢١٢-٢٥٤هـ
١١	الحسن بن علي	أبو محمد	العسكري	٢٣٢-٢٦٠هـ
١٢	محمد بن الحسن	أبو القاسم	المهدي	يزعمون أنه ولد سنة (٢٥٥) أو (٢٥٦هـ) ويقولون بحياته إلى اليوم

المبحث الرابع: موقف الشيعة من هذا الافتراق

قال شيخهم المفيد بأنّ كل أهل البدع كفار[1]، ولهذا عقد المجلسي بابًا بعنوان: «باب كفر المخالفين والنصاب»[2]، وقال المجلسي: «كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم من الفطحيّة، والواقفة»[3]، وهذه الفرق التي يذكر كلها شيعة، فما بالك بمن دونهم - في رأيهم -؟

بل إنَّ رجال الاثني عشرية يكفر بعضهم بعضًا، استمع إلى ما يرويه الكشي، ويوافقه عليه شيخ طائفتهم الطوسي [لأن رجال الكشي من اختياره وتهذيبه]، عن حال أصحابهم من التكفير والاختلاف والتنابذ، حيث يقول في روايته بأنه في سنة (١٩٠هـ) اجتمع ستة عشر رجلًا في باب أبي الحسن الثاني، فقال له أحدهم ويدعى جعفر بن عيسى: «يا سيدي، نشكو إلى الله وإليك [هذا من الألفاظ المنهي عنها، بل يقال: «نشكو إلى الله ثم إليك»] ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم فيه منهم؟ فقال جعفر: هم والله يزندقونا ويكفرونا ويتبرؤون منا، فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وأصحاب جعفر، وموسى: صلوات الله عليهم، ولقد كان أصحاب زرارة يكفرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفرونهم. . . «وقال يونس: «جعلت فداك إنهم يزعمون أنا زنادقة»[4].

---

(١) أوائل المقالات: (ص١٥).

(٢) بحار الأنوار: (٧٢/ ١٣١).

(٣) بحار الأنوار: (٣٧/ ٣٤).

(٤) رجال الكشي: (ص٤٩٨-٤٩٩).

وهذا حال «رعيلهم الأول» وهم ينتسبون لأهل البيت، فما حال من بعدهم؟!

المبحث الخامس: فرق الاثني عشرية:

قد انبثق من الاثني عشرية فرق كثيرة، من أبرزها: الشيخيّة، الكشفيّة، الركنيّة، الأخباريّة، الأصوليّة.. وغيرها، وكلها داخلة في المجموعة الاثني عشرية وأصولها مبثوثة في كتب الاثني عشرية، وهي بعد هذا يكفّر بعضها بعضًا[1].

الشيخيّة:

وتسمّى الأحمدية أيضًا، وهم أتباع الشيخ أحمد الإحسائي (ت ١٢٤١هـ) وهو من شيوخ الاثني عشرية، وقد نسب إليه القول: بالحلول، وتأليه الأئمة، وإنكار المعاد الجسماني! وقد اختلف الشيعة الاثنا عشرية في شأنه بين مادحٍ وقادحٍ.

الكشفيّة:

هم أصحاب كاظم بن قاسم الرشتي (ت ١٢٥٩هـ) تلميذ الإحسائي (مؤسس الشيخية) والقائم مقامه من بعده والآخذ بنهجه، مع زيادة في الغلو، وسيمت بالكشفية لما ينسب إلى زعيمها من الكشف والإلهام. ومنهم من اعتبره فرقة مستقلة، لتصريحه بذلك في قوله في كتابه دليل الحيران ص ١٣٦: «هذا مسلك لم يسبقني إليه أحد قبلي» (انظر: آل طعمة/ مدينة الحسين ص٣٤) ولذلك يعتبره محمد حسين آل كاشف

(١) الآراء الصريحة: (ص٨١).

الغطا هو الذي خرج عن الجادة القويمة، وزاغ زيغًا عظيمًا، وأنه أدخل على الشيعة الإمامية أشد فتنة وأعظم بلية، ومنه وأتباعه نشأت بلية البابية بخلاف شيخه الإحسائي[1].

الركنيّة:

أتباع مرزا محمد كريم بن إبراهيم خان الكرماني، ومنهم من يعتبر الركنية والكشفية من ألقاب الشيخية والجميع فرقة واحدة[2].

الأخباريّون والأصوليّون:

ولعلنا نكتفي بالحديث عن افتراق الشيعة إلى أصولية وأخبارية؛ لأن الأصولية هي أساس المذهب الاثني عشري، وتمثل الأكثرية، ويقابلها الأخبارية، وإن كانت أقل منها، أما ما سواها من فرق فهي ليست بذلك الحجم. كما أن الخلاف الأصولي الأخباري يمثل خلافًا في بُنية المذهب الاثني عشري، فهو خلاف بين رجال الشيعة الذين جمعوا تراث المذهب الاثني عشري، فتجد الحر العاملي صاحب وسائل الشيعة، والكاشاني صاحب الوافي، والنوري الطبرسي صاحب مستدرك الوسائل كلهم أخبارية، مع أنهم مصنفو مصادرهم المعتمدة في الرواية عندهم. بل يعتبر ابن بابويه صاحب «من لا يحضره الفقيه» هو رئيس الأخباريين.

ومن شيوخ الأخبارية المعاصرين كمحمد حسين آل كاشف الغطا صاحب: أصل الشيعة وأصولها. ويقابلهم الطوسي صاحب الاستبصار

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا - حاشية علي أنوار البدرين (ص٤٠٨-٤٠٩).

(٢) محمد آل الطلقاني - الشيخية (ص٢٧٤).

والتهذيب، والمرتضى المنسوب له (أو لأخيه) نهج البلاغة وغيرهما وهما من الأصوليين، ومن كبار شيوخهم المعاصرين: محسن الحكيم، وشريعت مداري، والخوئي، والخميني. فإذن الخلاف بين الأصوليين والأخباريين هو خلافٌ بين أركان المذهب ومشيّدي بنائه.

الأخباريّون:

* أدلة الأحكام عندهم مقتصرة على: (الثقلين) الكتاب والخبر، ولذلك عرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار.

* ويرون أن ما في كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة[١] كلها صحيحةٌ قطعية الصدور عن الأئمة، ومنعوا تقسيم الحديث إلى صحيحٍ وضعيفٍ و...

* يجوّزون تقليد المرجع الميّت.

* يمنعون الاجتهاد، وينكرون الإجماع ودليل العقل[٢].

* ولا يرون حاجةً إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحته.

الأصوليون أو المجتهدون:

* أدلة الأحكام عندهم: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل.

* ولا يحكمون بصحة كل ما في الكتب الأربعة، بل يقسمون الحديث إلى: صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف.

* لا يجوزون تقليد الميت.

---

(١) الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه.

(٢) انظر: العقل عند الشيعة الإمامية، رشدي عليان.

* وهم القائلون بالاجتهاد، ويمثلون الأكثرية[1].

❒ **هذا وقد جرى بين هاتين الفرقتين ردودٌ ومنازعاتٌ وتكفيرٌ وتشنيع:**

حتى إن بعضهم يفتي بتحريم الصلاة خلف البعض الآخر[2].

وكان من شيوخ طائفة الأخبارية من لا يلمس مؤلفات الأصوليين بيده! تحاشيًا من نجاستها، وإنما يقبضها من وراء ملابسه[3].

وقد كفر الاسترابادي (الأخباري) بعض الأصوليين ونسبهم إلى تخريب الدين[4].

كما نسب الكاشاني (الأخباري) صاحب الوافي جمعًا من علمائهم إلى الكفر[5].

وردَّ عليه بعضهم بأنَّ له من المقالات التي جرى فيها على مذهب الصوفية والفلاسفة ما يوجب الكفر كقوله بوحدة الوجود[6].

وهذا الخلاف الذي وقع بين هاتين الفرقتين من الاثني عشرية، قد

---

(١) انظر: حسن الأمين - دائرة المعارف: (ص١٠٧)، عز الدين - بحر العلوم - التقليد في الشريعة: (ص٩٢)، فرج العمران - الأصوليون والأخباريون فرقة واحدة: (ص١٩)، الغريفي - الاجتهاد والفتوى: (ص٩٩).

(٢) محمد جواد مغنية - مع علماء النجف: (ص٧٤).

(٣) محمد آل الطلقاني، الشيخة: (ص٩).

(٤) انظر: لؤلؤة البحرين، للبحراني: (ص١١٨).

(٥) انظر: لؤلؤة البحرين، للبحراني: (ص١٢١).

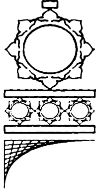
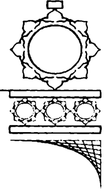
(٦) وهو البحراني - انظر لؤلؤة البحرين: (ص١٢١).

كشف أمورًا كثيرة من حقائق المذهب، بحكم ارتفاع التقيّة في صولة النزاع! وإن دراسةً واعيةً متأنيةً للخلاف بين الطرفين، لتكشف الكثير من أسرار المذهب.



الباب الثاني

العقائد والأفكار

الفصل الأول

اعتقاد الشيعة في مصادر الإسلام

المبحث الأول: اعتقادهم في القرآن الكريم:

اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيّم:

شيخ الشيعة الكليني، الملقّب عندهم بـ«ثقة الإسلام» روي في كتابه: أصول الكافي ما نصّه: «. . . أنَّ القرآن لا يكون حجةً إلا بقيِّم: وأن عليًّا كان قيّم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله»[1] . ولاشك بأنّ هذا ادعاء يعارض القرآن، فالله يقول، لمن طلب آية تدل على صدق الرسول ﷺ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العَنكبوت: ٥١]، فالقرآن العظيم هو الشاهدُ والحجة.

ومؤدى هذا الادعاء أنَّ قول الإمام هو أفصح من كلام الرحمن! ولهذا سمّوا كتاب الله بالقرآن الصامت، وسمّوا الإمام بالقرآن الناطق، ويروون عن علي أنه قال: «هذا كتاب الله الصَّامت، وأنا كتاب الله الناطق»[2] !

---

(١) أصول الكافي: (١/ ١٨٨).

(٢) الحر العاملي - الفصول المهمة: (ص٢٣٥).

ومرة أخرى يدعي علماء الشيعة بأن الائمة هم القرآن نفسه! ولهذا نجدهم يفسرون قوله سبحانه: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٥٧] يقولون: النور: علي والأئمة عليهم السلام[١]. ويقولون: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] يعني: أمير المؤمنين[٢].

اعتقادهم بأن الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد:

يزعم علماء الشيعة أن الله سبحانه قد اختص الأئمة الاثني عشرية بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأنَّ من طلَب علم القرآن من غيرهم فقد ضلّ.

١- جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن جعفر الصادق قال: «إن الناس يكفيهم القرآن، ولو وجدوا له مفسرًا، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب»[٣].

٢- وفي تفسير فرات: «.. إنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا»[٤].

لابد أن يعلم، أنّ القرآن لم يكن سرًّا تتوارثه سلالةٌ معينة، ولم يكن لعلي اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودعوى أن القرآن لا يفسره إلا آل البيت، هي مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ

(١) الكافي: (١/ ١٩٤).

(٢) انظر: تفسير العياشي: (٢/ ١٢٠)، أصول الكافي: (١/ ٤١٩)، تفسير البرهان: (٢/ ١٨٠)، تفسير القمي: (١/ ٣١٠).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٢٥)، وسائل الشيعة: (١٨/ ١٣١).

(٤) تفسير فرات (ص٩١)، وسائل الشيعة: (١٨/ ١٤٩).

إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النّحل: ٤٤].

وقوله: «إن رسول الله ﷺ فسَّره لرجل واحد» مؤدّى هذا الكلام: أنّ رسول الله بُعث إلى رجل واحد فقط وهو علي بن أبي طالب، وعليٌّ بُعث إلى الناس كافة!! وهذا تكذيب للقرآن الذي بيّن أنَّ النبي ﷺ بعث للناس عمومًا، لا لآل البيت وحدهم، فليس لمن قال بهذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأنَّ الرسول ﷺ لم يبلغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذِّب القرآن.

اعتقادهم بأن قول الإمام ينسخ القرآن ويقيّد مطلقه ويخصّص عامه:

بناءً على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيّم القرآن، وهو القرآن الناطق، فإن مسألة تخصيص عام القرآن، أو تقييد مطلقة، أو نسخه هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول ﷺ!

ولذلك يعتقدون بأنه: يجوز لمن سمع حديثًا عن أبي عبد الله (يعنون جعفر الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى[1]! فللإمام - في اعتقادهم - تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله!

يقول العالم الشيعي المازندراني: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه - سلام الله عليه - أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها، حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل

(١) المازندراني - شرح جامع (علي الكافي): (٢/ ٢٧٢).

مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عامًا ويذكر مخصصة بعد برهة من حياته، وقد لا يذكره أصلًا، بل يودعه عند وصيّة إلى وقته»[1].

فمثلًا: ألفاظ الكفر والكفار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله سبحانه، والتي تعم كل من كفر بالله وأشرك.. جاءت روايات كثيرة عند الشيعة تخص هذا العموم بالكفر بولاية علي، والشرك باتخاذ إمام معه، واعتبروا مسألة الإمامة أخطر من الشرك والكفر، وتجاهلوا حتى اللغة التي نزل بها القرآن العظيم: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ [يُوسُف: ٢].

قولهم بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم:

يقول الشيعة بأن: «جلّ القرآن إنما نزل فيهم (يعني في الأئمة الاثني عشرية) وفي أوليائهم وأعدائهم»[2]، مع أنك لو فتّشت في كتاب الله، وبحثت عن اسم علي بن بأبي طالب، وابنيه الحسن والحسين، وذريّتهما.. فلن تجد لها ذكرًا!

ومع ذلك فإنَّ الشيخ البحراني يزعم بأن عليًّا وحده ذكر في القرآن (١١٥٤) مرة! ويؤلف في هذا الشأن كتابًا سماه: «اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية»[3]، تجاوز فيه أصول العقل والمنطق للأسف.

وتأتي بعض روايات الشيعة لتقول: «نزل القرآن على أربعة أرباع: ربعٌ

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا - أصول الشيعة (ص٧٧).

(٢) تفسير الصافي: (١/ ٢٤)، وهذا النص جعله صاحب الصافي عنوانًا للمقدمة الثانية.

(٣) المطبعة العلمية بقم (١٣٩٤هـ).

فينا، وربعٌ في عدونا، وربعٌ سنن وأمثال، وربعٌ في فرائض وأحكام»[1].

القول بتحريف القرآن:

أغلب الشيعة المعاصرون ينكرون أنّ القول بتحريف القرآن الكريم من ضروريات مذهب التشيع، إلا أنّ الباحث عند اطلاعه على مصادر الشيعة وأصولهم، يرى الروايات المتكاثرة القائلة بالتحريف، ثم يشاهد تصحيح محدّثي الشيعة لهذه الروايات، وبعدها يقرأ إجماع علمائهم على ذلك!

○ إقرار علماء الشيعة بالتحريف:

قال العالم الشيعي نعمة الله الجزائري: (الأخبار مستفيضة بل متواترة، والتي تدل بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلامًا، ومادة، وإعرابا)[2].

وقال المجلسي: (وكثيرٌ من الأخبار الصحيحة صريحةٌ في نقص القرآن وتغييره)[3].

وقال الحر العاملي: (أعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتوافرة الآتية وغيرها، أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغيرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيرا من الكلمات والآيات!! . . . وعندي في وضوح صحة هذا القول بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات

(١) أصول الكافي: (٢/ ٦٢٧)، البرهان: (١/ ٢١).

(٢) الأنوار النعمانية (٢/ ٣٥٧).

(٣) مرآة العقول: (٢/ ٥٣٦).

مذهب التشيع)[١].

❍ **نماذج مما زعموا تحريفه:**

شيخ الشيعة الكليني، روي في كتابه الكافي، الذي يعدّ أصحّ كتاب عندهم، عدّة روايات تشير إلى وقوع التحريف في القرآن الكريم! منها: عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى: (وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - في ولاية عليٍّ والأئمة من بعده - فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا)، هكذا نزلت»[٢].

وأورد علي القمّي في تفسيره رواية: قرئ على أبي عبد الله عليه السلام قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فقال أبو عبد الله - جعفر الصادق رضي الله عنه (خير أمة) يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام!! فقال القارئ: كيف نزلت؟ قال: نزلت «كنتم خير أئمة»![٣].

وأورد المجلسي في بحاره التحريف في سورة الانشراح، يقول إنما نزلت: «ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك بعلي صهرك»، فقرأها النبي وأثبتها ابن مسعود في مصحفه، وأسقطها عثمان»![٤].

❍ **مصنّف خاص يقرّ بالتحريف:**

النوري الطبرسي ألف كتابًا في إثبات التحريف، سمّاه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)، **وقد ذكر كلامًا كثيرًا في**

---

(١) مرآة الأنوار (ص٣٦).

(٢) الكافي: (١/ ٤١٧).

(٣) تفسير القمي: (١/ ١١٠).

(٤) بحار الأنوار: (٣٦/ ١١٦).

هذا الكتاب، بما يدعي فيها التحريف:

- فمن الأدلة على تحريف القرآن عنده: فصاحته في بعض الفقرات البالغة حد الإعجاز، وسخافة بعضها الآخر، أي سخافة بعض الآيات!!

- ونقل في كتابه: سورة الولاية المدعاة، وذكر فيها: «يأيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين، أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب يوم عظيم، نوراً في بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، إن الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات لهم جنات النعيم، والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا وصية الرسول أولئك يسقون من حميم».

إلى آخر هذه التحريفات.. التي ادعى أنها سورة نزلت من عند الله تبارك وتعالى، ولكن حذفها أصحاب النبي ﷺ، وهذه ذكرها أيضًا ابن شهر آشوب من علماء الشيعة.

❍ من هو نوري الطبرسي؟

قال عباس القمي صاحب كتاب الكني والألقاب: «وقد يطلق الطبرسي على شيخنا الأجل ثقة الإسلام الحاج ميرزا حسين بن العلامة محمد تقي النور الطبرسي صاحب مستدرك الوسائل هو نفسه شيخ الإسلام والمسلمين مروج علوم الأنبياء والمرسلين الثقة الجليل والعالم الكامل». وقال اغا برزك الطهراني في ترجمة النور الطبرسي: «إمام أئمة الحديث والرجال في عصره، في الأعصار المتأخرة ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال الإسلام في هذا القرن».

عمل الشيعة بروايات التحريف!

كيفية الوضوء عند الشيعة يخالف صريح القرآن، فمثلًا حال غسل اليدين يبدؤون من المرافق إلى الكفين، على خلافِ ما جاءت به آية سورة المائدة، وذلك عملًا منهم بهذه الرواية التي تصرِّح بتحريف القرآن! حيث رووا في أصحّ كتبهم: «عن الهيثم بن عروة التميمي، سأل جعفر الصادق عن قول الله ﷻ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المَائدة: ٦]، فقلت: هكذا ومسحتُ من ظهر كفي إلى المرافق، فقال جعفر: ليس هكذا تنزيلها، إنما هي: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق)، فقام ثم أمرّ يده من مرفقه إلى أصابعه»[1].

فالغريب من الإمام في هذه الرواية، أنه أنكر على الراوي الذي توضأ وفق الآية: (إلى المرافق) زاعمًا بأن وضوءه خطأ على هذا النحو، وصحّح له الإمام بقوله: إن الآية ليست هكذا نزلت، إنما نزلت: (من المرافق)! فنجد الشيعة اليوم يتوضؤون بهذه الكيفية المخالفة صراحةً للآية القرآنية، عملًا بهذه الرواية التي تقرُّ بتحريف القرآن.

المبحث الثاني: اعتقادهم في السنة النبوية

علماء أهل السنة اعتبروا الشيعة من المنكرين للسنة، لرفضهم قبول مرويات صحابة الرسول - عليه الصلاة والسلام. ولكن الشيعة تروي عن أئمتها: «أنَّ كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»[2]، وهو يفيد أن الشيعة لا تنكر سنة

---

(١) الكافي للكليني: (٣/ ٢٨)، بحار الأنوار: (٨٠/ ٢٤٣).

(٢) البهبودي - صحيح الكافي: (١/ ١١).

رسول الله ﷺ؛ بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم.

غير أن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم، بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهرًا وتنكرها باطنًا؛ إذ إن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهًا مخالفًا للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون، **ويتبين ذلك فيما يلي:**

المطلب الأول: قول الإمام كقول الله ورسوله:

السنة عند الشيعة هي: «كل ما يصدر عن المعصوم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ»[(١)]، فالأئمة الاثنا عشر المعصومون عند الشيعة، كلامهم مثل كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

وقال أحد شيوخهم المعاصرين: «إنّ الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة، دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة»[(٢)]، ذلك إنَّ الإمامة عندهم «استمرارٌ للنبوة»[(٣)].

بل الأئمة عندهم كالرُّسل: «قولهم قول الله، وأمرهم أمر الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، وإنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه»[(٤)].

---

(١) محمد تقي الحكيم - الأصول العامة للفقه المقارن (ص١٢٢).

(٢) عبد الله فياض - تاريخ الإمامية (ص١٤٠).

(٣) محمد رضا المظفر - عقائد الإمامية (ص١٦٦).

(٤) ابن بابويه - الاعتقادات (ص١٠٦).

وقد جاء في الكافي ما يعدونه حجة لهم في هذا المذهب، ما نُسب إلى أبي عبد الله جعفر الصادق قوله: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله تعالى»(١).

وذكر شارح الكافي أنّ هذا القول يدل على: «أن حديث كل واحد من الأئمة الظاهرين قول الله تعالى، ولا اختلاف في أقوالهم، كما لا اختلاف في قوله تعالى»(٢).

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة، بناءً على أن علم الأئمة نوعان:

* علم حادث وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره.

* وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول ﷺ، والكل يعتبر من السنة.

يقول آيتهم العظمى شهاب الدين النجفي: «إن النبي ﷺ ضاقت عليه الفرصة ولم يسعه المجال لتعليم جميع أحكام الدين.. وقد قدّم الاشتغال بالحروب على التمحيص، ببيان تفاصل الأحكام.. لاسيما مع عدم كفاية استعداد الناس في زمنه، لتلقي جميع ما يحتاج إليه طول قرون»(٣). وهذا كلامٌ في غاية الخطورة!؛ إذ فيه اتهام للنبي ﷺ بعدم

(١) أصول الكافي: (١/ ٥٣).

(٢) المازندراني - شرح جامع (على الكافي) (٢/ ٢٧٢).

(٣) تعليقات النجفي على إحقاق الحق: (٢/ ٢٨-٢٨٩).

إتمام تبليغ دين الله، وهو تكذيبٌ لقول الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المَائدة: ٣]. إضافة لاتهامه عصيان ربّه، بأن قدّم الاشتغال بالحروب على تبليغ شريعة الله، والله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المَائدة: ٦٧]!

المطلب الثاني: ملحوظات على كتب الشيعة الحديثية:

أولًا: الكتب المعتبرة عندهم:

كتب الحديث لدى الشيعة هي مروياتهم عن الأئمة المعصومين عندهم، والكتب المعتبرة عندهم ثمانية:

١- الكتب الأربعة: (الكافي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) قال شيخهم المعاصر محمد صادق الصدر: «إن الشيعة... مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة، وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات...»[(١)].

٢- الكتب الأربعة المتأخرة وهي: (الوافي، وبحار الأنوار، والوسائل، ومستدرك الوسائل) فتصبح مصادرهم الرئيسية ثمانية. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: «وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر النوري»[(٢)].

ويعتبر (الكافي) عند الشيعة أوثق الكتب الأربعة[(٣)]. وتبلغ أخباره

---

(١) الشيعة: (ص١٢٧).

(٢) منهاج عملي للتقريب (مقال لمحمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية: (ص٢٣٣).

(٣) الشيعة: (ص١٣٣).

(١٦١٩٩)، ويحكى أن الكافي عرض على المهدي فقال: «كافٍ لشيعتنا»[١]، ولهذا قال محب الدين الخطيب: «إن الكافي عند الشيعة هو كصحيح البخاري عند المسلمين»[٢].

و(بحار الأنوار): كتابٌ معظّم عند الشيعة، وقالوا بأنه: «المرجع الوحيد لتحقيق معارف المذهب»[٣]، والغريب أن المجلسي مؤلف البحار قد وضعه في (٢٦) مجلدًا[٤]، فقام المعاصرون وزادوا فيه كتبًا ليست من وضع المؤلف، ومجلدات في الإجازات ليبلغوا به في طبعة جديدة: ١١٠ مجلدات! تبدأ من الصفر[٥]. كلونٍ من المظاهر الثقافية الشكلية، والدعاية المذهبية، وهم مغرمون بهذا الاتجاه الدعائي.

❐ ثانيًا: وقت التدوين:

يلاحظ أن مدوناتهم الأربع المتأخرة ألّفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠ه‍) وقد جمع فيه ١٣٠٠٠ حديث عن الأئمة[٦]. لم تعرف من قبل! فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، وهذا أمرٌ يسقط مصداقية تلك الكتب، فكيف يمكن قبول روايةٍ لم تسجل طيلة أحد عشر قرنًا أو ثلاثة عشر قرنًا!! **والغريب ما صرح به بعض أصحاب هذه المدونات بأنه عثَر على**

---

(١) مقدمة الكافي، لحسين علي: (ص٢٥).

(٢) الخطوط العريضة: (ص٢٨).

(٣) البهبودي - مقدمة البحار: (ص١٩).

(٤) انظر: الذريعة: (٣/ ٢٧).

(٥) حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر!

(٦) الذريعة: (٢١/ ٧).

كتب لم تدون في كتبهم المعتمدة من قبل:

* يقول المجلسي: «اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار»[١].

* وذكر شيخهم الحر العاملي بأنه توفّر عنده أكثر من ثمانين كتابًا عدا الكتب الأربعة، وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة[٢].

* أما النوري الطبرسي فهو أيضًا قد عثر على كتب لم تدوّن من قبل! رغم أنه من المعاصرين، يقول أغا بزرك الطهراني: «والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمّة التي لم تسجّل في جوامع الشيعة من قبل»[٣].

وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتي جمعت في مستدرك الوسائل مما لا يستغنى عنه! قال آيتهم الخراساني - كما ينقل صاحب الذريعة - بأن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا، لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك، والاطلاع على ما فيه من الأحاديث[٤].

❍ **تساؤلات:**

١- فهل يعني هذا أنه قبل تأليف المستدرك لا حجة عندهم في قول شيخهم؟!

٢- ما حال الشيعة قبل اكتشاف الأحاديث الجديدة؟ هل كانوا على

---

(١) اعتقادات المجلسي (ص ٢٤)، الفكر الشيعي، لمصطفى الشيبي (ص٦١).

(٢) انظر: الوسائل ج١، المقدمة، والذريعة: (٤/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٣) الذريعة: (٢١/ ٧).

(٤) الذريعة: (٢/ ١١١).

هدًى أم ضلالة أم نقصٍ في دينهم؟

٣- كيف لم يجمع متقدّموهم تلك الروايات؟ كيف لم يسجلها الكليني وهو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي؟! وقد سماه الكافي لأنه كافٍ للشيعة، وهو قول المهدي!

٤- هل كذب الطوسي عندما قال بأنه جمع في كتابه تهذيب الأحكام (وهو من الكتب الأربعة المتقدّمة) جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم، لم يتخلّف عن ذلك إلا نادرٌ قليلٌ وشاذٌّ يسير؟[(١)].

❐ **ثالثًا: متون هذه الكتب ونصوصها:**

فإنك تلاحظ فيها ظاهرة الاختلاف والتضاد: ولقد تألّم شيخهم محمد بن الحسن الطوسي من ذلك قائلًا: «لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه. .» واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[(٢)].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة غير علميّة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا التناقض، حيث علق كثيرًا من اختلاف الروايات على (التقية)، بلا دليل ولا برهان! سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة.

---

(١) الاستبصار: (١/ ٢).

(٢) تهذيب الأحكام: (١/ ٢-٣).

وقد اشتكى الفيض الكاشاني صاحب كتاب الوافي، أحد الكتب الثمانية المعتمدة فقال عن اختلاف طائفته: «.. تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولًا أو ثلاثين قولًا أو أزيد؛ بل لو شئت أقول: لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[١].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص، وليس اختلافًا في الفهم والاستنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على عدم صحة الروايات، المنسوبة إلى النبي ﷺ وإلى علي بن أبي طالب وذريّته.

❐ رابعًا: معاني هذه الروايات ومادتها:

فإن فيها ما يحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه، لمخالفته لأصول الإسلام، وصريح العقل: فقد جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك؛ إن رجلًا يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يقول لك: إني قلت لليل: إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا: إني قلته، فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني»[٢].

وجاء أيضًا: «إن حديثنا تشمئز منه القلوب! فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»[٣].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في الاتجاه (١١٦) حديثًا في باب بعنوان

(١) الوافي، المقدمة: (ص٩).

(٢) بحار الأنوار: (٢/ ٢١١-٢١٢).

(٣) بحار الأنوار: (٢/ ١٩٢).

«باب إن حديثهم عليهم السلام صعبٌ مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم عليهم السلام والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم»[(١)].

وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة، استبان لك الفرق، وبضدها تتميز الأشياء، قال الربيع بن خثيم (ت: ٦١) والذي قال فيه ابن مسعود: «لو رآك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأحبّك»: «إنَّ من الحديث حديثًا له ضوءٌ كضوء النهار يُعرف، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل نُنكره»[(٢)].

فشتان بين الحديث النبوي عند أهل السنة، الذي له ضوء كضوء النهار، وبين حديثٍ منسوب لأهل البيت صعبٌ مستصعبٌ ذو وجوه! فإن كان كذلك فلماذا يزعم الشيعة أنّ فهم القرآن يكون بكلام أهل البيت؟ إن كان حديثهم صعبٌ لا يفهم من أصله!

❐ **خامسًا: مدى صحة روايات هذه المدونات:**

رأي علماء الشيعة في صحة كتبهم الحديثية الأربعة، على قولين:

* الأخباريّون: يرون صحتها، ويقطعون بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة المعصومين، يبين ذلك شيخهم المامقاني فيقول: «إن كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواترًا مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر»[(٣)]. إذن

(١) انظر: المصدر السابق: (٢/ ١٨٢-٢١٢).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الكافية (ص٦٠٥).

(٣) تنقيح المقال: (١/ ١٨٣) (ط ١٣٤٩هـ).

الكتب الأربعة عند الإخباريين من الاثني عشرية ثابتة فوق حدّ التواتر، ولهذا قبلوا رواياتها التي تتعرض لكتاب الله، وجعلوها هي الحاكمة على كتاب الله.

* أما الأصوليون: فإنهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند، ولذلك فإنّ رئيس المذهب في زمنه الشيخ جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ) قال عن مؤلفي الكتب الأربعة: «والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضًا.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها، كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان، والزمان»[(١)].

لكن.. هنا ثمّة اعتراض، وهو: أنَّ هذه الكتب الأربعة مأخوذة من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي عرض على مهديهم فقال بأنه كافٍ لشيعتنا! وصاحب من لا يحضره الفقيه «أدرك من الغيبة الصغرى نيفًا وعشرين سنة»[(٢)]. فلم لم يعترض الأئمة على ما فيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب كشف الغطا جوابًا إلا القول بالتقية! فقال: «وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار، ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة»[(٣)].

ومع ذلك فإن لسائلٍ أن يقول: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف، من خلال دراسة الإسناد، فهل

---

(١) كشف الغطا: (ص٤٠).

(٢) الصدر - الشيعة: (ص١٢٥).

(٣) كشف الغطا: (ص٤٠).

للشيعة معرفةٌ بالرجال ودرايةٌ بعلم الجرح والتعديل؟

والجواب على ذلك أنه: يمكننا ملاحظة ما يلي:

* لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألّف الكشي في المائة الرابعة كتابًا لهم في ذلك.

* جاء كتابهم الأول (رجال الكشي) في غاية الاختصار، وليس فيه ما يُغني في هذا الباب.

* وقد أورد فيه أخبارًا متعارضة في الجرح والتعديل(١).

* وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا في حال بعض رواتهم(٢).

* كما «أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلطٌ واشتباهٌ في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم، أو ألقابهم»(٣).

* وتقسيم الحديث إلى صحيح وغيره، لم يوجد عند علماء الشيعة إلا في القرن السابع، وقد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة(٤).

* وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدومًا عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي(٥) الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المقتول سنة

---

(١) انظر - مثلًا : ترجمة زرارة بن أعين، وأبي بصير، وجابر الجعفي وغيرهم.

(٢) الشيرازي - النواقض (ص١١٣) (مخطوط).

(٣) المامقاني - تنقيح المقال: (١/ ١٧٧).

(٤) التحفة الاثنا عشرية: (ص١٠٥) (مخطوط).

(٥) النواقض: (ص١١١-١١٢).

٩٦٥هـ)[١]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها.

قال شيخهم الحائري: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد، أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني، وإنما هو من علوم العامّة..»[٢]، غير أن لهم بعض المقاييس الخاصة بهم كالعادة.

فتجدهم مثلًا يوثقون من ادعى رؤية المهدي الغائب، ويعتبرون ذلك دلالة على كونه فوق العدالة، على حين لا تؤثر عندهم صحبة الرسول ﷺ شيئًا في التزكية والتعديل!

ومن كان على غير مذهب الشيعة الإمامية، فروايته لا ترتقي للصحة عندهم، ولكن الراوي الشيعي الإمامي مقبولة روايته، حتى ولو كان مذمومًا على لسان الأئمة؛ بل صرح ابن المطهر الحلي بأن «الطعن في دين الرجل، لا يوجب الطعن في حديثه»[٣]، فإذا كانت هذه بعض مقاييس الشيعة، فما حال رجالهم؟

❐ **سادسًا: رجال أسانيدهم:**

إنَّ مصنفي هذه المدونات لم يحصل لهم ملاقاة الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين رووا كل تلك الروايات عن جعفر وغيره؟

---

(١) انظر: القمي - الكنى والألقاب: (٢/ ٣٤٤).

(٢) مقتبس الأثر: (٣/ ٧٣)، العامة: يعني أهل السنة! التحفة الاثنا عشرية: (ص١٠٥) (مخطوط).

(٣) رجال الحلي: (ص١٣٧).

❏ **ومن خلال النظر في رواتهم يتبين لك الآتي:**

* أن رجال كتبهم ما بين فاسق وزنديق وكافر لا يؤمن بالله ولا بالبعث والمعاد.

* فمنهم من اعتقد أن الله تعالى لم يكن عالمًا في الأزل -وهو البداء- كزرارة بن أعين، وبكير بن أعين، وسليمان الجعفري، ومحمد بن مسلم الطحان، وغيرهم.

* ومنهم من كفر بالله تعالى، فلم يعتقد بالصانع القديم، ولا بالأنبياء ولا بالبعث والمعاد كديك الجن الشاعر.

* ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهارًا وَيتَزيّا بزيّهم، ولم يدع صحبتهم، كزكريا بن إبراهيم النصراني الذي روي عنه أبو جعفر الطوسي في كتابه التهذيب.

* ومنهم من أعلن جعفر الصادق كذبهم ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة وقال: «يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»(١)، كالتبّان المكنى بأحمد.

* ولا نعجب إذا رأينا راويًا مثل زرارة، وهو الملعون على لسان أئمته المعصومين يروي هذا الكم الهائل من المرويات.

* ومنهم من حذّر الأئمة منهم، كهشام بن سالم والميثمي وصاحب الطاق. روى الكليني عن إبراهيم الخراز ومحمد بن الحسين قالا: «دخلنا على أبي الحسن الرضا فقلنا: إن هشام بن سالم والميثمي

---

(١) انظر: التحفة (ص٩٧).

وصاحب الطاق، يقولون: إن الله تعالى أجوف من الرأس إلى السرّة، والباقي مصمت. فخر ساجدًا ثم قال: سبحانك، ما عرفوك ولا وحّدوك، فمن أجل ذلك وصفوك..»[(١)].

إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم، ولقد لخص شيخ الطائفة الطوسي[(٢)] أحوال رجالهم باعتراف مهمّ، أجراه الله سبحانه على لسانه، بقوله: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة!»[(٣)]، فكأنَّ المهم عندهم تشيّع الرجل، ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد.

ولكنهم يردون روايات الزيدية، كما ردوا روايات زيد بن علي وهو من أهل البيت كما فعل الطوسي في الاستبصار[(٤)] مع أن الزيدية شيعة، بينما ارتضوا أمر الجارودية مع أنها من غلاة الزيدية، لأنها تكفّر معظم صحابة رسول الله ﷺ وترد مروياتهم فتشاركهم في عموم مذهبهم[(٥)].

وأمرٌ آخر أخطر من هذا، لقد جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة عن أئمة آل البيت، تعلن مجموعة من الرواة الكذابين، وتذمُّهم بأعيانهم.

---

(١) الكافي: (١/ ١٠١).

(٢) وهو صاحب كتابين من كتبهم الأربعة في الحديث: التهذيب والاستبصار، وصاحب ثلاثة كتب من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال، وهي: الفهرست للطوسي، ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه الطوسي، وقد فقد الأصل اليوم عند الشيعة فلا يوجد إلا تهذيب الطوسي.

(٣) الفهرست: (ص٢٤-٢٥).

(٤) انظر: الاستبصار: (١/ ٦٥-٦٦).

(٥) كما قرر ذلك شيخهم المفيد في أوائل المقالات.

فماذا كانت النتيجة؟

للأسف لم يقبل شيوخ الشيعة الذمّ الوارد فيهم، وبدل أن يسقطوا الاستدلال برواية هؤلاء الرواة الذين طعن فيهم أئمة أهل البيت، زعم الشيعة أنّ ذمّ أئمة أهل البيت لأولئك الرواة كان من باب التقية!

وقد اعترف العالم الشيعي المعاصر محمد رضا المظفر، بأن جلّ رُواتهم قد ورد فيهم الذمّ من الأئمة في كتب الشيعة نفسها، قال وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذمٍّ قال: «وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أجلة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات، والجواب عنها عامة مفهوم»(١)، أي العلة المعروفة السائرة عندهم وهي التقية! ثم قال: «وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح؟ وهل قامَ دينُ الحق وظهَر أمرُ أهل البيت، إلا بصوارم حججهم»(٢).

سبحان الله.. وهذا ليس بمسلك أهل الحق! أيليق بمن يزعم حبّ أهل البيت، الدفاع عمَّن جاء ذمُّهم عن لسان أئمة أهل البيت؟ أيليق بمن يزعم اتباع أهل البيت، ردّ النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم؟ والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها! فكأنهم بهذا يكذّبون أهل البيت، ويصدِّقون هؤلاء الأفّاكين!! ثمّ كيف يزعمون أنَّ ذمّهم لهم كان من باب التقية، والسائل والمسؤول عنه إنما هم من الشيعة؟

(١) محمد الحسين المظفر - الإمام الصادق: (ص١٧٨).

(٢) محمد الحسين المظفر - الإمام الصادق: (ص١٧٨).

❍ أكثر من روى منهم:

١- (جابر الجعفي): قال الحر العاملي: «روى سبعين ألف حديث عن الباقر عليه السلام، وروى مائة وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ما روي بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر»[١]. إذًا فجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، ولكن جاء في رجال الكشي عن زرارة بن أعين قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قط»[٢]! فكيف إذًا يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمَّن لم يلتق به إلا مرة واحدة؟!

ولم يجد شيخهم الخوئي مخرجًا من هذه الرواية التي تكذب جابرًا إلا القول بالتقية، فيقول بأنه: «لابد من حمله إلى نحو من التورية»[٣]. ولا أدري ما الداعي إلى التقيّة والتورية إن كان السائل شيعيًّا وهو زرارة؟ وإذا أسقطنا دلالة هذه الرواية بحجة التقية، نحن بهذا سنُسقط دلالة كل الروايات عن الأئمة بالحجة ذاتها! وبعد هذا أي مصداقيةٍ تبقى لبقية الروايات، بل أي مصداقية تبقى لكتب الشيعة؟

٢- (زرارة بن أعين) ت١٥٠هـ: وثقه شيوخهم كالطوسي، والنجاشي، وابن المطهر، وله روايات كثيرة في كتب الشيعة، كما أن له إخوة وأبناء شاركوا في ذلك. وذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة فقال: «وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين

(١) وسائل الشيعة: (٢٠/ ١٥١).

(٢) رجال الكشي: (ص١٩١).

(٣) معجم رجال الحديث: (٥/ ٢٥).

موردًا»[1]. وإن كان سفيان الثوري يقول بأن زارة: «ما رأى أبا جعفر»[2].

ثناء علماء الشيعة على زرارة لا يخفى، بينما نجد الإمام جعفر الصادق يطعن فيه بأبشع عبارة، حيث يقول: «ما أحدث أحدٌ في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع، عليه لعنة الله»[3]. وقال: «.. زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إنّ مع الله ثالث ثلاثة»[4].

فهذا هو زرارة كما تصفه كتب الشيعة نفسها، فكيف يذهب شيوخ الشيعة إلى توثيق زرارة مع هذا التجريح، وهذا التكفير واللعن الذي صدر عن «المعصوم» في اعتقادهم.

يجيب على ذلك شيخهم الحر العاملي فيقول: «روي أحاديث في ذمه (أي زرارة) ينبغي حملها على التقية، بل يتعين، وكذا ما ورد في حق أمثاله من أجلاء الإمامية»[5]، لو كان ذم جعفر الصادق لزرارة تقيةً، كفاه البراءة منه، لكن أن يصل إلى حدِّ اللعن والتبديع والتكفير!! فهذا تحميلٌ للنص ما لا يحتمله.

(١) الخوئي - معجم رجال الحديث: (٧/ ٢٤٧).

(٢) انظر: لسان الميزان: (٢/ ٤٧٤).

(٣) رجال الكشي: (ص١٤٩).

(٤) رجال الكشي: (ص١٦٠).

(٥) وسائل الشيعة: (٢٠/ ١٩٦).

۞ المبحث الثاني: اعتقادهم في الإجماع:

الإجماع من أصول أهل السنة، وهو الأصل الثالث بعد الكتابة والسنة الذي يعتمد عليه في العلم والدين، ولذا قال ابن تيمية: «فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[١]. والشيعة لا ترى إجماع الصحابة والسلف أو إجماع الأمة إجماعًا، ولها في هذا الباب عقائد مخالفة، **نذكرها فيما يلي**:

المطلب الأول: الحجة في قول الإمام لا في الإجماع:

يقول ابن المطهر الحلي: «الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع»[٢].

المطلب الثاني: ما خالف العامة ففيه الرشاد:

الإجماع عند جمهور المسلمين ينظر فيه إلى إجماع الأمة، لأن الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة. قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]. وقال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهو ظاهرون على الناس**»[٣].

أما الشيعة.. فالأمر أعظم عندهم من عدم اعتبار إجماع أهل السنة،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: (٣/٣٤٦).

(٢) تهذيب الوصول إلى علم الأصول: (ص٧٠).

(٣) رواه مسلم.

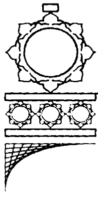
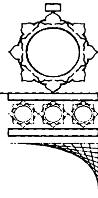
حيث تعدَّى ذلك إلى القول بأن مخالفة إجماع المسلمين فيه الرشاد، وصار مبدأ المخالفة أصلًا من أصول الترجيح عندهم، وأساسًا من أسس مذهبهم، وجاءت عندهم نصوص كثيرة تؤكد هذا المبدأ وتدعو إليه.

ففي أصول الكافي سؤال أحد أئمتهم يقول: «إذا وجدنا أحد الخبرين موافقًا للعامة (يعني أهل السنة) والآخر مخالفًا لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامّة ففيه الرشاد»[١]. وذكر ثقتهم الكليني أن من وجوه التمييز عند اختلاف رواياتهم قول إمامهم: «دعوا ما وافق القوم، فإن الرشد في خلافهم»[٢]!



(١) الكافي: (١/ ٦٧-٦٨).

(٢) أصول الكافي - خطبة الكتاب (ص٨)، وانظر: وسائل الشيعة: (١٨/ ٨٠).

الفصل الثاني

عقيدة الشيعة في أركان الإيمان

أركان الإيمان تشمل: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر، كما في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]. وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر: ٤٩]. أما الشيعة.. فقد كانت الإمامة لها أثرها على أركان الإيمان عندهم:

المبحث الأول: عقيدتهم في توحيد الله:

التوحيد: هو إفراد الله تعالى بالعبادة؛ لأنّه سبحانه المستحقّ أن يُعبد وحده لا شريك له، وإخلاص العبادة له، وعدم صرف أي نوع من أنواع العبادة لغيره. وهذا التوحيد هو الذي دعت الرسل إليه؛ لأن إقرار أقوامهم بتوحيد الربوبية معلوم، كما أخبر الله تعالى عن أنبيائه نوح، وهود، وصالح، وشعيب أنهم قالوا لقومهم: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعرَاف: ٥٩]، وأخبر سبحانه أن هذه دعوة الرسل عامة، فقال جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النّحل: ٣٦]. وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبيَاء: ٢٥].

المطلب الأول: نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة:

فأول ما نفاجأ به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده، جعل الشيعة معناها: الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها: الشرك في ولاية الأئمة!

أ - ففي قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمَر: ٦٥]. جاء في الكافي(١) وفي تفسير القمي(٢) - عمدة تفاسيرهم - وفي غيرهما تفسيرها بما يلي: «يعني إن أشركت في الولاية غيره»، وفي لفظ آخر: «لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك». وقد جاء في سبب نزولها عندهم: «... إن الله تعالى حيث أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم عليًا للناس علمًا، اندس إليه معاذ بن جبل فقال: أشرك في ولايته الأول والثاني -يعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما- حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المَائدة: ٦٧] شكا رسول الله ﷺ إلى جبرائيل فقال: إن الناس يكذبوني ولا يقبلون مني، فأنزل الله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزُّمَر: ٦٥](٣).

وحتى يدرك القارئ بطلان هذا التفسير، نسوق الآية وما قبلها وما بعدها: قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٤-٦٦].

(١) أصول الكافي: (١/ ٤٢٧).

(٢) تفسير القمي: (٢/ ٢٥١).

(٣) البرهان: (٤/ ٨٣).

ب - وإذا كان الله جل شأنه يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، تفسيرهم يقول: «ما بعث الله نبيًا قط إلا بولايتنا والبراء من أعدائنا»[١].

المطلب الثاني: اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله والخلق:

قال المجلسي عن أئمته: «فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق»[٢]. وعقد لذلك بابًا بعنوان «باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم»[٣]. وجاء في أخبارهم أن أبا عبد الله جعفر الصادق قال: «نحن السّبب بينكم وبين الله تعالى»[٤]. وجاء في كتاب «عقائد الإمامية» أن الأئمة الاثني عشر هم: «أبواب الله والسبل إليه... إنهم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[٥].

المطلب الثالث: الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله:

جاء في الكافي وغيره: «إنّ زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجّة، وأفضل من عشرين عمرة وحجّة»[٦]. وحينما قال أحد الشّيعة لإمامه: «إنّي حججت تسع عشرة حجّة، وتسع عشرة عمرة» أجابه الإمام -

(١) البرهان: (٢/ ٣٦٧)، تفسير الصافي: (٣/ ١٣٤).

(٢) بحار الأنوار: (٢٣/ ٩٧).

(٣) المصدر السابق: (٢٣/ ٩٧).

(٤) السّابق: (٢٣/ ١٠١).

(٥) عقائد الإمامة - للمظفر: (ص٩٨-٩٩).

(٦) فروع الكافي: (١/ ٣٢٤)، تهذيب الأحكام: (٢/ ١٦)، كامل الزّيارات: (ص١٦١)، وسائل الشّيعة: (١٠/ ٣٤٨).

بأسلوب يشبه التقليل من عمله - قائلًا: «حجّ حجّة أخرى، واعتمر عمرة أخرى، تكتب لك زيارة قبر الحسين عليه السلام»[1].

❍ **زيارة قبر الحسين أفضل الأعمال:**

ليست زيارة قبر الحسين عن هؤلاء أفضل من الحج فحسب، بل أفضل الأعمال، جاء في رواياتهم أنّ زيارة قبر الحسين «أفضل ما يكون من الأعمال»[2]. وفي رواية أخرى «من أحبّ الأعمال زيارة قبر الحسين»[3]، وأنشأ المجلسي بابًا خاصًّا بهذا العنوان ذكر فيه جملة من جنس هذه الروايات[4].

المطلب الرابع: كربلاء أفضل من الكعبة:

قبلة المسلمين، وأقدس مقدساتهم، وأفضل البقاع بيت الله الحرام.. تقول روايات الإمامية بأنها ليست إلا ذنبًا ذليلًا مهينًا لأرض كربلاء! فالشيعة اعتبروا كربلاء وغيرها حرمًا مقدسًا؛ فالكوفة حرم، وقُمّ حرم، جاء في رواياتهم «إنّ الكوفة حرم الله وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم أمير المؤمنين، وإنّ الصّلاة فيها بألف صلاة والدّرهم بألف درهم»[5].

رووا عن جعفر الصادق - ونحن نجزم براءته من هذه المقالة: «إن أرض الكعبة قالت: من مثلي وقد بني بيت الله على ظهري يأتيني الناس

---

(١) تهذيب الأحكام: (٢/ ١٦)، وسائل الشّيعة (١٠/ ٣٤٨)، بحار الأنوار: (١٠١/ ٣٨).

(٢) كامل الزّيارات (ص١٤٦)، بحار الأنوار: (١٠١/ ٤٩).

(٣) كامل الزّيارات (ص١٤٦)، بحار الأنوار: (١٠١/ ٤٩).

(٤) وهو بعنوان: «باب أن زيارته عليه السلام من أفضل الأعمال» بحار الأنوار: (١٠١/ ٤٩).

(٥) الوافي - باب فضل الكوفة ومساجدها، المجلّد الثّاني: (٨/ ٢١٥).

من كل فجر عميق وجعلت حرم الله وأمنه، فأوحى الله إليها: أن كفي وقرّي ما فضل ما فضّلت به فيما أعطيت أرض كربلاء إلا بمنزلة الإبرة غرست في البحر فحملت من ماء البحر، ولولا تربة كربلاء ما فضلتك، ولولا من تضمنه أرض كربلاء ما خلقتك ولا خلقت البيت الذي به افتخرت، فقرِّي واستقري وكوني ذنبًا متواضعًا ذليلًا مهينًا غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاء وإلا سخت بك وهويت بك في نار جهنم»[١].

ولكن الكعبة لم تأخذ بالنصيحة كما تقول روايات الشيعة، فلم تتواضع لأرض كربلاء، وتصبح كالذنب الذليل المهين لها، فحلت بها العقوبة، بل إن العقوبة - كما يقولون - وقعت على كل ماء وأرض ما عدا كربلاء، قالوا في رواياتهم: «.. فما من ماء ولا أرض إلا عوقبت لترك التواضع لله، حتى سلط الله على الكعبة المشركين، وأرسل إلى زمزم ماء مالحًا حتى أفسد طعمه..»[٢].

المطلب الخامس: الرب هو الإمام:

جاء في أخبارهم أن علي بن أبي طالب قال: أنا ربُّ الأرض، الذي يسكن الأرض به[٣]. ولاشك بأنّ هذا من التطاول والغلو.. لا يرضاه علي بن أبي طالب نفسه! فهل ربُّ الأرض إلا الواحد القهار، وهل يمسك السماوات والأرض إلا خالقهما سبحانه ومبدعهما.

(١) كامل الزيارات: (ص٢٧٠)، بحار الأنوار: (١٠١/١٠٩).

(٢) كامل الزيارات: (ص٢٧٠)، بحار الأنوار: (١٠١/١٠٩).

(٣) مرآة الأنوار (ص٥٩)، وقد نقل ذلك عن بصائر الدرجات للصفار.

وفي قوله سبحانه: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٨٧] قالوا: يرد إلى أمير المؤمنين فيعذبه عذابًا نكرًا[١].

المطلب السادس: الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء:

عقد صاحب الكافي لهذا بابًا بعنوان: «باب أن الأرض كلها للإمام»[٢]، ومما جاء فيه: عن أبي بصير عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام قال: «أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام، يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله..»[٣].

بل الدنيا لله، والآخرة لله، والأرض لله، والسماوات لله، لا يشاركه في ذلك أحد، لا اللات ولا العزى، ولا الملائكة ولا الأنبياء، ولا الأئمة ولا الأولياء، فالله جلّ شأنه ربّها ومالكها ومدبّرها.. قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: ١٠٧] ويقول سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المَائدة: ١٨].

المطلب السابع: الجزء الإلهي الذي حل في الأئمة:

رووا عن جعفر الصادق قوله: «ثم مسحنا بيمينه فأضى نوره فينا»[٤]. وقال: «..ولكن الله خلطنا بنفسه..»[٥]. وهذا الجزء الإلهي الذي في الأئمة - كما يزعمون - أعطوا به قدرات مطلقة، ولذلك فإن من يقرأ ما

(١) مرآة الأنوار (ص٥٩)، وقد عزاه إلى كنز الفوائد.

(٢) انظر: أصول الكافي: (١/ ٤٠٧-٤١٠).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٤٠٩).

(٤) أصول الكافي: (١/ ٤٤٠)، وبحار الأنوار: (١/ ٤٤١-٤٤٢).

(٥) أصول الكافي: (١/ ٤٣٥).

يسمونه معجزات الأئمة، وتبلغ مئات الروايات يلاحظ أن الأئمة أصبح لديهم قدرات في الإحياء والإماتة والخلق والرزق[1]. فهذا -مثلًا- عليٌّ يُحْيِي الموتى: أحيى غلامًا بعد أن قتله عمّه[2]. وضرب الحجر فخرجت منه مائة ناقة[3]. ورووا عن سلمان قوله: «لو أقسم أبو الحسن على الله أن يحيي الأوّلين والآخرين لأحياهم»[4].

المطلب الثامن: الأئمة هم أسماء الله الحسنى:

فأسماء الله سبحانه التي ذكرها في القرآن، هي في تفسير الشيعة عبارة عن الأئمة الاثني عشر: روى الكليني عن أبي عبد الله جعفر الصادق في قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] قال: «نحن والله الأسماء الحسنى، التي لا يقبل الله من العباد عملًا إلا بمعرفتنا»[5]. ورووا عن عليٍّ قوله: «أنا عين الله وأنا يد الله وأنا حبيب الله وأنا باب الله»[6].

المبحث الثاني: عقيدتهم في الإيمان بالملائكة:

وقد نال هذا الركن من أركان الإيمان نصيبه، فالروايات الشيعية تقرّر:

* أنّ الملائكة خُلقوا من نور الأئمة، تقول أخبارهم: «خلق الله من

(١) انظر: بحار الأنوار، باب جوامع معجزاته (يعنون عليًّا): (٤٢/١٧-٥٠).

(٢) مدينة المعاجز، لهاشم البحراني: (١/ ٢٥١).

(٣) بحار الأنوار: (٤١/ ١٩٨).

(٤) بحار الأنوار: (٤١/ ٢٠١).

(٥) أصول الكافي: (١/ ١٤٣-١٤٤).

(٦) أصول الكافي: (١/ ١٤٥)، بحار الأنوار: (٢٤/ ١٩٤).

نور وجه علي بن أبي طالب سبعين ألف ملك، يستغفرون له ولمحبيه إلى يوم القيامة»[(١)] . وأحيانًا يقولون: «خلق الله الملائكة من نور علي»[(٢)] .

* وحياة الملائكة موقوفة على الأئمة والصلاة عليهم، لأنه «ليس لهم طعام ولا شراب إلا الصلاة على علي بن أبي طالب ومحبيه، والاستغفار لشيعته المذنبين»[(٣)] .

* ويزعمون أنَّ الملائكة خدمٌ للأئمة، فقالوا: «إن الملائكة لخدّامنا، وخدام محبينا»[(٤)] .

* وزعموا أنَّ من ملائكة الرحمن من كلِّف للعكوف على قبر الحسين، لا وظيفة لهم إلا البكاء على قبر الحسين، والتردد لزيارته، قالوا: «وكَّل الله بقبر الحسين أربعة آلاف ملك شعث غبر، يبكونه إلى يوم القيامة..»[(٥)] .

ولو قرأنا القرآن الكريم، ما وجدنا شيئًا من هذا.. بل وجدنا أنَّ من الملائكة من هو موكلٌّ بالوحي، وهو الروح الأمين جبريل؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٩٧]، ومنهم الموكلون بقبض الأرواح، وهو ملك الموت، وله أعوان؛ قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ

(١) كنز جامع الفوايد: (ص٣٣٤)، بحار الأنوار: (٢٣/ ٣٢٠).

(٢) المعالم الزلفى: (ص٢٤٩).

(٣) بحار الأنوار: (٢٦/ ٣٤٩).

(٤) بحار الأنوار: (٢٦/ ٣٣٥)، إكمال الدين لابن بابويه: (ص١٤٧)، عيون أخبار الرضا: (١/ ٢٦٢).

(٥) وسائل الشيعة: (١٠/ ٣١٨)، فروع الكافي: (١/ ٣٢٥)، ثواب الأعمال: (ص٤٩).

تُرۡجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السَّجدَة: ١١]، ومنهم الموكلون بحفظ العبد، في حِلّه وارتحاله، وفي كل حالاته. قال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرّعد: ١١]، ومنهم الموكلون بكتابة الأعمال؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢].

ومنهم خزنة الجنة وخزنة النار، قال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ﴾ [الزُّمَر: ٧١]، إلى قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الزُّمَر: ٧٣]، ومنهم حملة العرش، قال تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحَاقَّة: ١٧]. ومنهم من لهم أعمال غير ذلك.

المبحث الثالث: عقيدتهم في الإيمان بالكتب:

ادعت الروايات الشيعيّة أنَّ الله سبحانه أنزل على أئمتها كتبًا من السماء، كما أنزل كتبه على أنبيائه، فتدعي كتب الشيعة نزول مصحف على فاطمة بعد وفاة رسول الله ﷺ.

تقول إحدى روايات الكافي عن مصحف فاطمة: «.. إن الله تعالى لما قبض نبيه ﷺ دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فأرسل الله إليها ملكًا يسلي غمها ويحدثها فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين رضي الله عنه يكتب كل

ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفًا. . أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون»(١).

أوليس نبينا محمد ﷺ آخر الأنبياء؟ أوليس بموته انقطع الوحي من السماء؟ فما بال هذه الروايات تزعم نزول العلم والأخبار، بعض اكتمال الدّين، وإتمام نعمة الإسلام!

۞ المبحث الرابع: عقيدتهم في الإيمان بالرسل:

الرّسل أفضل البشر وأحقّهم بالرّسالة؛ حيث أعدّهم الله تعالى لكمال العبوديّة والتّبليغ والدّعوة والجهاد: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعَام: ١٢٤](٢)، فهم قد امتازوا «برتبة الرّسالة عن سائر النّاس»، ولا يفضل أحد من البشر عليهم. إلا أنّ الشيعة يقرّرون أن الأئمة الاثني عشر أفضل من الأنبياء! ففي بحار الأنوار للمجلسي عقد بابًا بعنوان «باب تفضيلهم عليهم السّلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأنّ أولي العزم إنّما صاروا أولي العزم بحبّهم صلوات الله عليهم»(٣).

وقد قرّر صاحب الوسائل أنّ تفضيل الأئمّة الاثني عشر على الأنبياء من أصول مذهب الشّيعة التي نسبها للأئمّة، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى(٤). وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو ما جاهر به

---

(١) أصول الكافي: (١/ ٢٤٠)، بحار الأنوار: (٢٦/ ٤٤)، بصائر الدرجات: (ص٤٣).

(٢) [الأنعام، آية: (١٢٤].

(٣) انظر: بحار الأنوار: (٢٦/ ٢٦٧).

(٤) انظر: الفصول المهمّة في أصول الأئمّة «باب أنّ النّبيّ والأئمّة الاثني عشر أفضل من سائر المخلوقات من الأنبياء والأوصياء السّابقين والملائكة وغيرهم»: (ص١٥١ - ١٥٤).

أيضًا الخميني ومن يشايعه في هذا العصر، كما قرّر ذلك في كتابه الحكومة الإسلاميّة.

ولا شك بأنّ هذه المقالة تعارض صريح القرآن، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [سورة الأنعام: ٨٣-٨٦]. فتفضيل العالمين بما فيهم الأولياء والأئمة والصالحون، على الأنبياء -صلى الله عليهم وسلم- تكذيبٌ لقول الله تعالى أنه فضّلهم على العالمين!

لذا أجمع أهل السنة والجماعة على أنّ الأنبياء هو أفضل الناس، ولا يتقدّم عليهم أحدٌ في الفضل والخيرية:

* ذكر الإمام ملاّ علي القاري: أنَّ من اعتقد جواز كون الولي أفضل من النبي -كما نُقل عن الكرامية: أن هذا كفر وإلحاد وضلالة! وقد نقل الإجماع على الأنبياء أفضل من الأولياء(١).

* وفي تفسير النسفي: «وقد زلَّ أقدام أقوام من الضلال في تفضيل الولي على النبي، وهو كفرٌ جلي»(٢).

* وفي بستان العارفين للنووي: «قال القشيري: هل يجوز تفضيل

(١) شرح الفقه الأكبر: (ص ٣٤٩ / ٣٥٠).

(٢) تفسير النسفي: (٢ / ٢٥٢).

الولي على النبي، قلنا رتبة الأولياء لا تبلغ رتبة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، للإجماع المنعقد على ذلك»[١].

۞ المبحث الخامس: عقيدتهم في الإيمان باليوم الآخر:

الإيمان باليوم الآخر دلَّ عليه القرآن والسنة النبوية، والقرآن كله من فاتحته إلى خاتمته مليء بذكر أحوال اليوم الآخر، وتفاصيل ما فيه، إلا أنّ للشيعة فيما يتعلّق باليوم الآخر أقوال منكرة!

منها: تأويلهم معاني آيات القرآن في اليوم الآخر بالرجعة[٢]. وهذا القول يؤدي في النهاية إلى إنكار أمر اليوم الآخر بالكلية، وأقل ما فيها أنها تصرف قلوب عوام الشيعة، عن أهوال ذلك اليوم العظيم، أو تمحو معاني اليوم الآخر من نفوسهم.

ومنها: قولهم بأن أمر الآخرة للإمام. يقول صاحب الكافي في أخباره: «الآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله»[٣].

أما لماذا أمر الآخرة للإمام؟ فإن هذا فرع عن تصورهم لأمر الجنة والنار؛ إذ يقولون: «لولا الأئمّة ما خلقت الجنّة والنّار»[٤]. و«إنّ الله خلق الجنّة من نور الحسين»[٥]. وعقد شيخهم البحراني بابًا في ذلك

(١) بستان العارفين: (١ / ٢٢).

(٢) وسيأتي فصل «الرجعة».

(٣) أصول الكافي: (١/٤٠٩).

(٤) الاعتقادات: (ص١٠٦-١٠٧).

(٥) المعالم الزلفى: (ص٢٤٩).

بهذا العنوان المذكور[1]. ومرة يقولون بأنّ الجنّة هي من مهر فاطمة في زواجها على عليٍّ، وما أدري كيف تكون مهرها وهي مخلوقة من نور ابنها؟! والأصل في المهر أن يدفع من قبل الزوج.

وما دام أمر الآخرة في نظر الشيعة للإمام بهذه الوجوه المذكورة، فإن كل مراحل الحياة الأخروية صبغتها الشيعة بآثار غلوهم في الإمام والأئمة، فالأئمة يحضرون عند الموت[2].

وحينما يوضع الميت في قبره، يجعل معه تربة من تراب الحسين، لأنها بزعمهم أمان له، وعقد لهذا الحر العاملي بابًا بعنوان: «باب استحباب وضع التّربة الحسينيّة مع الميّت في الحنوط والكفن وفي القبر»[3].

وأول ما يسأل عنه في القبر هو حب الاثني عشر قالوا: «أول ما يسأل عنه العبد حبّنا أهل البيت»[4].

❍ **أما اعتقادهم في الحشر يوم القيامة:**

ففي أخبارهم أن حشر الناس يوم القيامة لا يشمل الجميع كما هو اعتقاد المسلمين، بل هناك فئة لا يشملها الحشر، ولا تتعرض لهول ذلك اليوم، ولا تقف ذلك الموقف العظيم، ولا تمر على الصراط، بل ينتقلون من قبورهم إلى الجنة بلا وسائط، أولئك هم أهل مدينة «قم»!

---

(١) المعالم الزّلفى: (ص٢٤٩).

(٢) الاعتقادات: (ص٩٣-٩٤).

(٣) وسائل الشّيعة: (٢/ ٧٤٢).

(٤) بحار الأنوار: (٢٧/ ٧٩)، عيون أخبار الرضا: (ص٢٢٢).

تقول أخبارهم: «إن أهل مدينة قم يحاسبون في حفرهم ويحشون من حفرهم إلى الجنة»[1].

وليس ذلك فحسب، بل إن أحد أبواب الجنة قد خصص - بزعمهم - لأهل «قم»! عن أبي الحسن الرضا قال: «إنّ للجنّة ثمانية أبواب، ولأهل قم واحد منها، فطوبى لهم ثم طوبى»[2]. وقد زاد أحد شيوخهم المعاصرين في عدد أبواب الجنة المفتوحة على قم، فذكر بأن الرضا قال: للجنّة ثمانية أبواب فثلاثة منها لأهل قم[3].

وجعلوا أمور الحساب، والصراط والميزان، والجنة والنار بيد الأئمة، حيث رووا عن أبي عبد الله قوله: «إلينا الصّراط وإلينا الميزان وإلينا حساب شيعتنا»[4]. وعدّ الحرّ العاملي من أصول الأئمّة الإيمان بأنّ حساب جميع الخلق يوم القيامة إلى الأئمّة[5].

وهذه الجنة التي يتحدثون عنها هي قصرٌ على الشيعة فقط، لا يشاركهم فيها أحد، لأنها لأئمتهم، كما أن النار التي مفاتيحها بيد الأئمة هي لأعدائهم، قالوا: «إنما خلقت الجنّة لأهل البيت، والنّار لمن عاداهم»[6].

---

(١) بحار الأنور: (٦٠/ ٢١٨)، عباس القمي - الكنى والألقاب: (٣/ ٧١).

(٢) بحار الأنوار: (٦٠/ ٢١٥)، سفينة البحار: (١/ ٤٤٦).

(٣) محمد مهدي الكاظمي - أحسن الوديعة: (ص٣١٣-٣١٤).

(٤) رجال الكشّي: (ص٣٣٧).

(٥) الفصول المهمّة في أصول الأئمّة: (ص١٧١).

(٦) المعالم الزلفى: (ص٢٥١).

المبحث السادس: عقيدتهم في الإيمان بالقدر:

يقول ابن تيمية بأنَّ: «قدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدَر، وإنما شاع فيهم نفي القدَر من حين اتصلوا بالمعتزلة»(١).

وبالرجوع إلى مصادر الشيعة يتبين ما يلي:

نرى شيخهم المفيد يقول: «الصحيح عن آل محمد ﷺ أنَّ أفعال العباد غير مخلوقة لله..»(٢).

وشيخهم الحرّ العاملي (ت: ١١٠٤هـ) عقد بابًا بعنوان: «باب أنّ الله سبحانه خالق كلّ شيء إلا أفعال العباد»(٣)، وقال: «أقول: مذهب الإماميّة والمعتزلة أنّ أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها»(٤).

وكذلك قال شيخهم الطبطبائي: «ذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم، فهم خالقون لها، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصص بما سوى أفعال العباد، أو مؤول بأن المعنى أنه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته»(٥).

ولا شك بأن من قال بالنفي فقد قال بجزءٍ من الأدلة وعطّل الباقي، ومن قال بالجبر فقد عمل بالجزء الآخر وعطّل ما سواه، ومن أخذ بالقول

---

(١) منهاج السنة: (٢/ ٢٩).

(٢) شرح عقائد الصدوق: (ص١٢).

(٣) الفصول المهمّة في أصول الأئمّة: (ص٨٠).

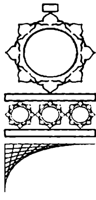
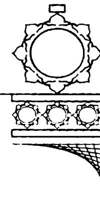
(٤) المصدر السابق: (ص٨١).

(٥) مجالس الموحدين في بيان أصول الدين - محمد صادق الطبطبائي: (ص٢١).

الوسط فقد أعمل الأدلة كلها، وآيات القرآن أثبتت للعبد فعلًا وقدرةً ومشيئة، ولكنها تابعة لقدرة الله ومشيئته، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]، [التكوير: ٢٩]. «فجمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون: إن العبد له قُدرة وإرادة وفعل، والله خالق ذلك كله، كما هو خالق كل شيء، كما دل على ذلك الكتاب والسنة»(١).



(١) انظر: منهاج السنة: (١/ ٢٠-٢١).

الفصل الثالث

أصولهم ومعتقداتهم الخاصّة التي تفردوا بها

المبحث الأول: الإمامة:

الإمامة عند الشيعة هي الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم، وترجع إليه عقائدهم، وتلمس أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم.

المطلب الأول: مفهوم الإمامة:

بوّب الكليني في كتابه الكافي: «باب أن الإمامة عهد من الله معهود من واحد إلى واحد»[(١)]، ويقرّر محمد حسين آل كاشف الغطا، أحد مراجع الشيعة في هذا العصر: «أنّ الإمامة منصب إلهي كالنّبوّة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنّبوّة والرّسالة ويؤيّد بالمعجزة التي هي كنصّ من الله عليه.. فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيّه بالنّصّ عليه وأن ينصبه إمامًا للنّاس من بعده»[(٢)]. فأنت ترى أنَّ مفهوم الإمامة عند الشيعة كمفهوم النّبوّة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمّة، وينصّ عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجّة، ويؤيّدهم بالمعجزات!

---

(١) أصول الكافي: (١/ ٢٢٧).

(٢) أصل الشّيعة وأصولها: (ص٥٨).

ولعل أوّل من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترف علماء الشّيعة الأوائل بأنّ ابن سبأ «كان أوّل من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفّرهم»[(١)]. ويكفي في نقد مفهوم الإمامة لديهم، أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ واليهودية.

المطلب الثاني: منزلة الإمامة عندهم:

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم[(٢)]. ولكنها عند الشيعة لها شأن آخر: روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمس: على الصّلاة والزّكاة والصّوم والحجّ والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ النّاس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -»[(٣)]. فأنت ترى سقوط الشّهادتين من أركان الإسلام، ووضع الولاية مكانهما، وعدُّوها من أعظم الأركان!

---

(١) رجال الكشّي: (ص١٠٨)، المقالات والفِرَق للقمي: (ص٢٠)، فِرَق الشّيعة للنوبختي: (ص٢٢).

(٢) انظر: غاية المرام للآمدي: (ص٣٦٣)، الاقتصاد للغزالي: (ص١٣٤)، مقدمة ابن خلدون: (٣/ ١٠٨٠).

(٣) أصول الكافي: (٢/ ١٨)، ودرجة هذا الحديث عندهم: «موثق كالصّحيح» (الشّافي شرح الكافي: (٥/ ٢٨) رقم١٤٨٧).

ولمقارنة الإمامة بمرتبة النبوة، هاك أقوال علماء الشيعة:

* فالنوبختي يذكر بأنَّ من فِرَق الشيعة من يذهب إلى أنَّ الإمامة من أجلِّ الأمور بعد النبوة[(١)].

* ولكنها عند آل كاشف الغطاء: «منصبٌ إلهيٌّ كالنبوة»[(٢)].

* وفي أحاديث الكليني في الكافي تعلو على مرتبة النبوة[(٣)]، وهذا ما يجاهر به جملة من شيوخهم. قال شيخهم نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامّة التي هي فوق درجة النّبوّة والرّسالة..»[(٤)]. وقال هادي الطّهراني - أحد مراجعهم وآياتهم: «الإمامة أجلّ من النّبوّة، فإنّها مرتبة ثالثة شرّف الله تعالى بها إبراهيم بعد النّبوّة والخلة..»[(٥)].

* إذن فالإمامة هي النّبوّة، والإمام هو النبيّ، والتّغيير في الاسم فقط. ولذلك قال المجلسي: «إنّ استنباط الفرق بين النّبيّ والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال»، ثم قال: «ولا نعرف جهة لعدم اتّصافهم بالنّبوّة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النّبوّة والإمامة»[(٦)].

---

(١) فرق الشيعة: (ص١٩).

(٢) أصل الشيعة: (ص٥٨).

(٣) انظر: أصول الكافي: (١/ ١٧٥).

(٤) زهر الرّبيع: (ص١٢).

(٥) ودايع النّبوّة: (ص١١٤).

(٦) بحار الأنوار: (٢٦/ ٨٢).

المطلب الثالث: استدلال الشيعة على مسألة الإمامة:

الشيعة ترى أن في القرآن والسنة النصُّ على الإمامة، لذلك سنختار أقوى أدلة الشيعة في هذا الباب، من الكتاب والسنة.

■ **أدلتهم من القرآن:**

قال شيخ الطائفة - كما يلقبونه - الطوسي: «وأمّا النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥]»[١]. وقال الطبرسي: «وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة عليٍّ بعد النبي بلا فصل»[٢].

أما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم؟ فيقول العلامة ابن المطهّر الحلّي الشيعي: «أجمعوا -أي علماء السنة - على نزولها في علي عليه السلام، وهو مذكورٌ في الصحاح الستة، لمَّا تصدق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة»[٣]. و«إنما» للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة»[٤].

■ **نقد هذا الاستدلال:**

أنت ترى أن الشيعة تعتمد في استدلالها بالآية بما روي في سبب

(١) تلخيص الشافي: (٢/ ١٠).

(٢) مجمع البيان: (٢/ ١٢٨).

(٣) نهج الحق وكشف الصدق، (ص ١٧٢). وقوله: «الصحاح الستة» تسمية غير سليمة؛ لأن أهل السنة لا يعدون جميع الكتب الستة»صحاحًا» ولذا يسمونها «الكتب الستة».

(٤) حق اليقين، لشبر: (١/ ١٤٤)، عقائد الإمامية الاثني عشرية، للزنجاني: (١/ ٨١-٨٢).

نزولها؛ لأنه ليس في نصّ الآية ما يدل على مرادها، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة؟ وهل وجه استدلالهم سليم؟ **يتبين هذا بالوجوه التالية:**

أولًا: زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ هو كلامٌ باطل! بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن عليًا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»[1]. وقوله: إنها»مذكورة في الصحاح الستة» فهذا غير صحيح!؛ إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة. وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها بقوله: «وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها»[2].

ثانيًا: أن هذا الدليل الذي يستدلون به ينقض مذهب الاثني عشرية؛ لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر»إنما»، فيدل على سلب الإمامة عن باقي الأئمة! فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الآية في بعض الأوقات، أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إمامًا لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة.

ثالثًا: أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمودٌ عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء

(١) منهاج السنة: (٤/ ٤).

(٢) تفسير ابن كثير: (٢/ ٧٦-٧٧).

الملة، ولو كان مستحبًا لفعله الرسول ﷺ ولحضّ عليه، ولكرّر فعله، وإن في الصلاة لشُغلًا، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلَّم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة، كما هو رأي جملة من أهل العلم.

رابعًا: أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع.

خامسًا: وقولهم: إن عليًا أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية - مخالف للواقع؛ ذلك أن عليًا رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيرًا.

سادسًا: لما تبين أن الروايات التي أولوا بمقتضاها الآية باطلة سندًا ومتنًا، فلا متمسك لهم حينئذ بالآية بوجه سائغ؛ بل إن الآية حجة عليهم؛ لأنها جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهي عن موالاة الكافرين. وهذا المعنى يدرك بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١ ﴾ [المائدة: ٥١]. فهذا نهي صريح عن موالاة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة.. ولا يراد بذلك باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلًا، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى، هي بعينها التي أمر بها المؤمنين في هذه الآية، بحكم المقابلة، كما هو بينٌ جليٌّ من لغة العرب، قال الرازي: «لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر في هذه

بموالاة من تجب موالاته»[١].

سابعًا: قولهم: «إن المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ [المَائدة: ٥٥] الإمارة، لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المَائدة: ٥٥]؛ فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متولٍّ على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين، بل الرسول ﷺ أيضًا لا يقال إنه متول على الناس، وأنه أمير عليهم، فإن قدره أجل من هذا.

ثامنًا: إن الفرق بين الوَلاية بالفتح، والوِلاية بالكسر معروف في اللغة، فالوَلاية ضد العداوة وهي المذكورة في هذه النصوص، ليست هي الوِلاية بالكسر التي هي الإمارة، أمَّا جعل الولي هو الأمير فهذا غلطٌ، وجهلٌ بدلالات الألفاظ، مع أنه واضح»أن الوَلاء بالفتح وهو ضد العداوة، والاسم منه مولى وولي، والوِلاية بالكسر والاسم منها والي ومتولي»[٢]. ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولّى عليكم).

* هذه أقوى آية يستدل بها الشيعة، ويسمونها آية الولاية، فإذا كانت هذه أقوى أدلتهم - كما يقوله شيوخهم - تبين ضعف قولهم؛ ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم - والذي هو عند الشيعة أعظم أمور الدين، ومنكره كافر عندهم - صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس

(١) تفسير الفخر الرازي: (١٢/ ٢٥).

(٢) راجع مختار الصحاح، مادة «ولي».

بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي، كما يدركها العالم، فلما لم يستعمل مثل ذلك في كتاب الله، دلَّ على أنه لا نص كما يزعمون.

■ **أدلتهم من السنة:**

وكما ذكرنا ما يراه الشيعة أنه أقوى أدلتهم من القرآن في إثبات الإمامة بحسب مفهومهم، نذكر أيضًا ما يرونه أقوى أدلتهم من السّنة النبويّة، ونبين ما فيه.

■ **عمدة أدلتهم من السنة:**

هو ما يسمونه «حديث الغدير»، فهم يرون أن النبي ﷺ عندما وصل إلى غدير خم[1]، بعد منصرفه من حجة الوداع بيَّن للمسلمين أن وصيته وخليفته من بعده علي بن أبي طالب؛ حيث أمره الله ﷻ بذلك.

قال شيخهم المجلسي: «إنا ومخالفينا قد روينا عن النبي ﷺ أنه قام يوم غدير خم، وقد جمع المسلمون فقال: أيها الناس، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا: اللهم بلى، قال ﷺ: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله..»[2]. وقال شيخهم عبد الله شبر: «ما روى العامة بأسرهم، بطرق متواترة وأسانيد متضافرة، تنيف على مائة طريق، واتفقوا على صحته، واعترفوا بوقوعه وهو حديث الغدير»[3].

---

(١) خمّ: واد بين مكة والمدينة عند الجحفة به غدير، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة (معجم البلدان: (٢/ ٣٨٩).

(٢) بحار الأنوار: (٣٧/ ٢٢٥).

(٣) حق اليقين: (١/ ١٥٣).

❍ **ونوجز جواب أهل السنة فيما يلي:**

أولًا: دعوى أنَّ الحديث متواترٌ عند أهل السنة، ومتفق على صحته، فهذه مبالغة أقرب إلى الكذب، فبعض أهل العلم يرى أن الحديث لا يصح منه شيء البتة. قال ابن حزم: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلًا»(١)، وقال ابن تيمية: «وأما قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فليس هو في الصّحاح، لكن هو ممّا رواه أهل العلم وتنازع النّاس في صحّته(٢).

ثانيًا: ما صحّحه بعضُ أهل السنة من هذا الحديث، هو قوله: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**»(٣). وبقية ألفاظ الرّاوية فيها كلام.

ثالثًا: والحديث زاد الوضّاعون فيه ألفاظًا كثيرة، كقوله: «اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله» فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»(٤). ثم بيَّن إنَّ الكذب يعرف من مجرد النظر في متنها، لأن قوله: «اللهم انصر من نصره..» خلاف الواقع التاريخي الثابت، فإنه قاتل معه أقوام يوم»صفين» فما انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خُذِلوا: «كسعد» الذي فتح العراق لم يقاتل مع علي، وكذلك أصحاب معاوية وبنو أمية الذين قاتلوا عليًّا، فتحوا كثيرًا من بلاد الكفار ونصرهم الله.

---

(١) الفِصَل، لابن حزم: (٤/ ٢٢٤).

(٢) منهاج السنة: (٤/ ٨٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه: (١/ ٤٣). وأخرجه الترمذي ٥/ ٦٣٣.

(٤) منهاج السنة: (٤/ ١٦).

رابعًا: قوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»: فالنبي ﷺ لم يرد به الخلافة قطعًا؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغًا مبينًا، والموالاة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي رضي الله عنه من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه، وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطنًا وظاهرًا، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله ﷺ له موال وهم صالحو المؤمنين!

خامسًا: استدلالهم مردودٌ لغةً، فإن الوَلاية بالفتح هي ضد العداوة، وهي المقصودة في الحديث، والاسم منها مولى ووليّ، والوِلاية بكسر الواو هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي. ومن المعلوم لغة وعقلًا وعرفًا، فضلًا عن الشرع أنَّ الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حينما قيل له: ألم يقل رسول الله ﷺ لعلي: «**من كنت مولاه فعلي مولاه؟**» فقال: أما والله إن رسول الله ﷺ إن كان يعني الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده، لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إن هذا ولي أمركم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإن أنصح الناس للمسلمين رسول الله ﷺ[1].

سادسًا: لورود الحديث سببٌ يوضّح معنى الحديث، قال البيهقي: «لما بعث - النبي ﷺ عليًّا - إلى اليمن، كثرت الشكاة عنه وأظهروا

---

(١) الاعتقاد للبيهقي: (ص١٨٢-١٨٣)، وانظر: تهذيب تاريخ دمشق: (٤/ ١٦٩).

بغضه، فأراد النبي ﷺ أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته فقال: من كنت وليه فعلي وليه، وفي بعض الروايات: من كنت مولاه فعلي مولاه، والمراد به ولاء الإسلام ومودته. وعلى المسلمين أن يوالي بعضهم بعضًا ولا يعادي بعضهم بعضًا»[1].

المطلب الرابع: الاستدلال بالأمور المعلومة والمتفق عليها:

تنازع أهل السنة والشيعة حول مسألة النصّ على الإمامة، فلنرجع إلى ما هو معلوم بالتواتر، وما يعلم من العقول والعادات، **وما دلت عليه النصوص المتفق عليها**:

أولًا: لندع جانب الرّوايات المختَلَف فيها، ونحتكم إلى القرآن، عن طريق فهمه من خلال اللّغة العربيّة، وقد اتّفق الفريقان على حدود العربيّة، والنصُّ في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النص؟ فهل نجد في القرآن ذِكرًا صريحًا للأئمّة الاثني عشر بأسمائهم، كما ذكر الرسول ﷺ باسمه ووصفه؛ كقوله تعالى: (محمدٌ رسول الله)، لأنّ الإمام عندهم كالنّبي! من غير حاجة لمعرفة أصلها إلى تأويل باطني، أو روايات وأحاديث، والإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام! فكيف لا تذكر ولا يشار إليها؟ أليس هذا دليلًا على أنّ دعوى وجود النصّ على الإمامة لا أصل لا؟

ثانيًا: النّصّ على الإمامة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب

---

(١) الاعتقاد: (ص١٨١، وانظر سيرة ابن هشام: (٢/ ٦٠٣)، البداية والنّهاية: (٥/ ١٠٤-١٠٥).

اشتهارها جدًّا، فلو كان له أصلٌ لنقل، كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي بن أبي طالب وأهل بيته، ولو كتم الصّحابة مسألة النّصّ عليه، لكتموا كذلك فضائل عليٍّ ومناقبه ولم ينقلوا منها شيئًا، وهذا خلاف الواقع، فَعُلِمَ أنّه لو كان شيء من ذلك لنقل.

ثالثًا: إذا قيل إن النبي ﷺ نصَّ على أحدٍ بعينه، والصحابة غيّروا وبدّلوا، أمكن حينئذ لكل ملحدٍ أن يقول: إن الصلوات الخمس كانت عشرًا وإنما الصحابة كتموها، وجعلوها خمسًا بأهوائهم، وهكذا إذا ادعى مدعٍ تغيير ما نص عليه النبي ﷺ أمكن ذلك في جميع الفرائض، ويتعدى ذلك إلى أن يحصل الثقة بشيء من أمور الدين أصلًا.

رابعًا: لقد رأينا أبا بكر رضي الله عنه حيث نصَّ على عمر رضي الله عنه ما اختلف فيه اثنان، وكذلك حيث نصَّ عمر على ستة أنفس، فصار أمر الناس إلى عثمان وما تنازعوا، ورسول الله ﷺ أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتثال أمره أكثر، فمن المحال البيّن أن ينص أبو بكر على عمر، فيقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعًا أمره، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر! وكذلك نصَّ عمر لمن بعده، بينما ينصُّ النبي ﷺ على علي، فيكتم الصحابة هذا، ويعصون أمره؟ فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، من رسول الله ﷺ؟!

خامسًا: كيف يتصور أن يقوم المسلمون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد، وغيرها من فرائض الإسلام، ويتركون فريضة واحدة تحبط عملهم كله وهي بيعة علي؟ وأي مصلحة لهم في مبايعة أبي بكر وترك مبايعة علي؟

سادسًا: لو كان النّصّ على عليّ صحيحًا، وكان مفوضًا إليه أمر الأمة بعد رسول الله ﷺ، فقد قلد أمرًا يجب عليه القيام به، لم يجز لعليّ رضي الله عنه أن يدخل مع السّتّة الذي نصّ عليهم عمر، وكان الواجب عليه أن يقول: أنا المنصوص عليّ! فلا حاجة لي إلى الدّخول فيمن نصّ عليه عمر، ولم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان! ولم تجز له ولا لأولاده المشاركة في دولة الخلفاء الثلاثة، سواء أكانت مشاركة دينية أو قضائية أو استشارية أو سياسية، ولكنهم فعلوا.

بل كان الواجب عليه مدافعة المبطل عنه بكل وجه، وإن أهمل ذلك وتركه من غير سبب، فقد خالف وحاشاه من ذلك. ورأينا أبا بكر رضي الله عنه حيث ارتدَّت قبائل العرب، ومنعوا الزكاة، لم يهمل أمر الأمة، ولم يجلس في بيته، ولم يتعامل بالتقية، ولم يستكن إليهم مُكرهًا، بل قاتلهم بالسيف حتى نصره الله عليهم. ورأينا عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو أضعف عندكم من علي، لم يسلِّم الحكم إلى البُغاة عليه، بل قُتل شهيدًا وهو خليفة المسلمين، وما كان في صحابة رسول الله ﷺ من يسكت عن حقٍّ رآه، فكيف ينسب الشيعة إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الجبنَ والخوفَ عن المطالبة بحقه؟ حتى ارتد الناس كلهم بسبب تأخره عن إعلان حقه والدعوة إليه، ولم يبق منهم إلا النزر اليسير - كما يقولون - وهو أسد الله وأسد رسوله؟!

بل لم ينقل أنه دعا إلى نفسه، وجادل من أجل بيعته، فضلًا عن القتال، ولو وقع ذلك لاشتهر، وقد وقعت مناسبات مهمة، وأحداث خطيرة توجب إظهار النص كحادثة السقيفة، وحادثة الشورى، فلم يفعل شيئًا من ذلك! قال شيخهم البياضي: «إنما عدل عن ذلك النص لوجهين:

أ- لو ذكره فأنكروه حكم بكفرهم حيث أنكروا متواترًا.

ب- أنهم قصدوا في الشورى الأفضل، فاحتجَّ عليهم بما يوجب تقديمه»[١].

فتأمّل التناقض في جوابه! حيث زعم أن عليًا تخلى عن إعلان النص خشية إنكاره، فيرتد منكره، مع أنهم يكفرون الصحابة لإنكارهم النص بزعمهم، ثم هي حجة باردة ساقطة، لأنها تعني أن أصل الدين وجوهره، لا يُدعى إليه لئلا ينكر فيكفر منكره. أما اعتذاره من عدم ذكره للنص في حادثة الشورى، فيكفي إقراره بأنه لم يظهر النص؛ إذ زعمه بأنه لا موجب لذكر النص لا يتفق مع العقل والمنطق، لاسيما وأن الأمر يتعلق بمنصب الإمامة، وهي أصل الأصول عندهم.

سابعًا: لو كان الإمامة بالنص، لَمَا كان الحسن رضي الله عنه في سعة من أن يسلّمها إلى معاوية رضي الله عنه، فيعينه على الضّلال وعلى إبطال الحقّ وهدم الدّين، فيكون شريكه في كلّ مظلمة، ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويوافقه على ذلك أخوه الحسين رضي الله عنهما، فما نقض قطّ بيعة معاوية إلى أن مات، فكيف استحلّ الحسن والحسين رضي الله عنهما إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أنّ الحسن كان معه أزيد من مائة ألف فارسٍ يموتون دونه.

* هذا والبراهين المعلومة الضرورية في هذا الباب كثيرة، ويكفي بعضها لمعرفة الحق لمن تجرد عن الهوى والتعصب.

---

(١) الصراط المستقيم: (١/ ٢٩٩).

المطلب الخامس: هل ادّعى علي بن أبي طالب النصَّ على إمامته؟

الكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كلِّ كلمةٍ فيه هو: نهج البلاغة، وهو صحيحٌ كلّه عندهم[1]، لذلك دعونا نحتكم إلى نهج البلاغة، **لنجد فيه هذه النصوص الثلاثة**:

■ **النصُّ الأول**:

جاء في نهج البلاغة أن أمير المؤمنين عليًا قال - لما أراده الناس على البيعة : «دعوني والتمسوا غيري، فإنّنا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإنّي كأحدكم، ولعليّ أسمعكم وأطوعكم لمن وليّتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير منّي لكم أميرًا»[2].

فهل يقول مثل هذا الكلام من يتطلع للخلافة، ويطوف بفاطمة على بيوت الصحابة يطالب بالبيعة؟ وهل يبقى لدعوى النص على الإمامة وكفر من خالفه بعد هذا القول مكان؟؛ إذ هل يخطر بالبال أن يدعو عليٌّ الناس إلى الكفر، ذلك أن من لم يبايع الإمام المنصوص عليه هو كافر في قواميس الشيعة.. وعليّ هنا يرفض البيعة؟!.

فكيف يرفض الإمام المعصوم مبايعته بالإمامة، في قوله: «دعوني»! مع أن ذلك أهم ركن من أركان الدين؟ وكيف يأمرهم بمبايعة غيره في قوله: «التمسوا غيري» مع أن كتب الشيعة تقول: ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يكلمهم ولهم عذاب أليم: «من بايع إمامًا ليس من عند الله..»؟!

(١) مع أنه لم يجمع إلا في القرن الرابع، وليس له سندٌ معروف.

(٢) نهج البلاغة: (ص١٣٦).

فهل يأمرهم بالكفر بعد الإيمان؟ إنَّ ابن المطهر الحلي يقرِّر بأن من طلب الإقالة فليس بإمام؛ إذ «لو كان إمامًا لم يجز له طلب الإقالة»[1]، فكيف بمن يرد بيعته، ويأمر بمبايعة غيره.. ألا تكون من باب أولى ألا يكون عنده نص بإمامته من لدن رسول الله ﷺ؟!

وهذا المعنى الذي جاء في النهج يتفق مع ما أثبتته القرائن والأحداث التاريخية، من أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ما كانوا يتطلعون لمنصب الخلافة ولا يستشرفونه، لأن ذلك في نظرهم أمانة عظيمة، وتكليف باهظ.

وفي قوله: «ولعليّ أسمعكم وأطوعكم لِمَن وليّتموه أمركم» بأنه يقرّر عليٌّ رضي الله عنه سيكون أكثر سمعًا وطاعة لمن ولاه المسلمون واختاروه خليفة.. وهذا ينقض دعوى التّقية في مبايعته لمن سبقه وطاعته لهم رضي الله عنه؛ إذ إن من يتعامل معهم بالتقية لا يكون كأحد المسلمين المبايعين، فضلًا عن أن يكون أكثرهم سمعًا وطاعة.

وقوله: «لمن وليتموه» يقتضي أن أمر الولاية يعود إلى رأي جمهور المسلمين واتفاقهم، لا إلى نص مزعوم، كما لا ينحصر في شخص معلوم. ثم يدفع أمر مبايعته مرة أخرى وبطريق آخر في قوله: «وأنا لكم وزيرًا خير مني لكم أميرًا» وهذا أيضًا ينفي ما نسبه الشيعة إليه رضي الله عنه من التفاخر بالفضائل، والتظاهر بالخوارق والمعجزات، والطعن في الخلفاء السابقين للاحتجاج على أحقيته بالإمامة.

---

(١) منهاج الكرامة: (ص١٩٥).

■ النصُّ الثاني:

وفي نص آخر.. يشير عليٌّ إلى أن قبوله للخلافة، لا عن رغبة بها ولا تطلع إليها، ولكنه استجابة لحمل المسلمين له على ذلك، ولم يدّع نصًّا ولا وصيّة فهو يقول: «والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة [الإربة - بكسر الهمزة الغرض والطّلبة]، ولكنّكم دعوتموني إليها، وحملتوني عليها..»[1]، فهل يجوز لعليٍّ أن يقول أنّه لا رغبة له في الخلافة، إن كانت نصًّا من عند الله؟

■ النصُّ الثالث:

ويذكر عليٌّ أنَّ ثبوت خلافته تمَّ بمبايعة المهاجرين والأنصار، الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدين كما تصفهم كتب الشيعة، لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتج إلى بيعتهم وإجماعهم.

يقول عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه (فطريقة بيعته لا تختلف عمّن سبقه)، فلم يكن للشّاهد أن يختار ولا للغائب أن يَرُدَّ (وهذا يوحي بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية، وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ)، وإنّما الشّورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إمامًا كان ذلك رضى (فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النص)، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين وولاّه ما تولّى»[2].

(١) نهج البلاغة: (ص٣٢٢).

(٢) نهج البلاغة: (ص٣٦٦-٣٦٧).

فهذا نصٌّ صريح أيضًا في عدم وجود نص، فالشورى في أمر الإمامة هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن ذلك وجب قتاله لاتباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نصٌّ في الإمام لم يقل علي رضي الله عنه ذلك.

فهذه النصوص الثلاثة من كتاب نهج البلاغة، الذي ترى الشيعة أنَّه من كلام المعصوم على وجه اليقين، تهدم كل الدعاوى حول النص على عليّ رضي الله عنه والأئمة.

المطلب السادس: حكم من أنكر إمامة أحد الاثنى عشر:

جاء حكم الشيعة الاثني عشرية على من أنكر إمامة واحدٌ من أئمتهم الاثني عشر، بالكفر والخلود في النار:

* قال ابن بابويه القمّي: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمّة من بعده أنّه بمنزلة من جحد نبوّة الأنبياء. واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم»(١). فهذا النص يقتضي أن الاثني عشرية تكفِّر كل فرق المسلمين! حتى فرق الشيعة الأخرى التي وجدت على مدار التاريخ، مع أنها تتلقى عنهم دينها، لأن رواتهم من رجالها.

* وقال شيخهم الطّوسي: «ودفع الإمامة كفر، كما أنّ دفع النّبوّة كفر، لأنّ الجهل بهما على حدٍّ واحد»(٢).

* وهذا فيما يبدو لم يقنع ابن المطهّر الحلّي فرأى أن إنكار إمامة

---

(١) الاعتقادات: (ص١١١)، بحار الأنوار: (٢٧/ ٦٢).

(٢) تلخيص الشّافي، للطوسي: (٤/ ١٣١)، بحار الأنوار: (٨/ ٣٦٨).

الاثني عشر، أعظم من إنكار النبوة، فقال: «الإمامة لطف عامّ، والنّبوّة لطف خاصّ لإمكان خلو الزّمان من نبيّ حيّ بخلاف الإمام، وإنكار اللّطف العامّ شرّ من إنكار اللّطف الخاصّ!»[1].

* وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام فيقول: «اتّفقت الإماميّة على أنّ من أنكر إمامة أحد من الأئمّة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطّاعة، فهو كافر ضالّ مُستحقّ للخلود في النّار»[2].

* وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائري أن يعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة، فيقول: «لم نجتمع معهم على إلهٍ ولا نبيٍّ ولا على إمامٍ، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر، ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا»[3].

وبعد هذا التكفير العام، جاء اللعنُ والحكمُ بالردَّة لمختلف فئات المسلمين، ما عدا الاثني عشرية فتناول تكفيرهم: الصحابة رضوان الله عليهم، بعض أهل البيت، خلفاء المسلمين وحكوماتهم، الأمصار الإسلامية وأهلها، قضاة المسلمين، أئمة المسلمين وعلمائهم، الفرق الإسلامية، بل كلّ الأمَّة!

(١) ابن المطهر الحلي - الألفين: (ص٣).

(٢) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في البحار: (٨/ ٣٦٦).

(٣) الأنوار النعمانية: (٢/ ٢٧٩).

المطلب السابع: تكفير الشيعة للصحابة:

تعتقد الشيعة بأنَّ الصحابة بسبب توليتهم لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد ارتدُّوا إلا نفر يسير! عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي»(١).

وهؤلاء الثلاثة الذين نجوا من الردة، لم يسلموا أيضًا من قدح الشيعة وعيبهم، فتذكر أخبارهم بأن العلاقة بين هؤلاء الثلاثة طيبة في الظاهر، ولكن لو علم كل واحد منهم بما في قلب الآخر لقتله، أو ترحم على قاتله؛ لأن كلًّا منهم أجنبي في باطنه واعتقاده عن صاحبه، ففي رجال الكشي «قال أمير المؤمنين: يا أبا ذر، إن سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت: رحم الله قاتل سلمان»(٢). ورووا عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قوله: «يا سلمان، لو عرض علمك على مقداد لكفر، يا مقداد لو عرض علمك على سلمان لكفر»(٣).

ولذلك فإنَّ التعامل قائم بينهم (وهم خُلّص الشيعة في زعم علماء الشيعة) على أساس التقية والكتمان، «فعن جعفر عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذكرت التقية يومًا عند علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: إن عَلِمَ أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله، وقد آخى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بينهما فما ظنك بساير الخلق»(٤). وهذه النصوص تنطبق على أهل البدعة والكفر؛ لأنك ﴿تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ

---

(١) رجال الكشي: (ص٦)، الكافي: (١٢/ ٣٢١) (مع شرح جامع للمازندراني).

(٢) رجال الكشي: (ص١٥).

(٣) رجال الكشي: (ص١١).

(٤) رجال الكشي: (ص١٧).

شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤] ويبرأ منها صحابة رسول الله ﷺ.

ومع هذا الحكم العام في التكفير لأصحاب محمد ﷺ، وأنصاره وأحبابه وأصفيائه، فإنهم يخصُّون كبار الصحابة رضوان الله عليهم بمزيد من الطعن والتكفير، ولهم في ذلك أقوال ونصوص تقشعر من سماعها جلود المؤمنين! فقد عقد شيخهم المجلسي في كتابه البحار بابًا بعنوان: «باب كفر الثّلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»(١)، يقصد أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

وعقد شيخهم الآخر البحراني عدة أبواب في هذا الموضوع، منها باب: «اللّذان تقدّما على أمير المؤمنين عليهما مثل ذنوب أمّة محمّد إلى يوم القيامة»(٢). وباب: «أن إبليس أرفع مكانًا في النار من عمر»(٣). وقالوا في طلحة والزبير بن العوام: «كانا إمامين من أئمة الكفر»(٤). وقد ألف عبد الحسين الموسوي كتابًا في أبي هريرة رضي الله عنه، انتهى فيه إلى القول بأنه كان منافقًا كافرًا(٥).

المطلب الثامن: تكفير الشيعة للأمة:

ظاهرة التكفير عند الشيعة لا تخصّ جيل الصحابة، وإن كان الصحابة ينالهم النصيب الأوفى من اللعن والتكفير، **ولكن سلسلة التكفير عند الشيعة مستمرة، فقد شملت:**

---

(١) بحار الأنوار: (٣٠/ ١٤٥).

(٢) المعالم الزّلفى: (ص٣٢٤).

(٣) المعالم الزلفى: (ص٣٢٥).

(٤) انظر: تفسير العياشي: (٢/ ٧٧-٧٨، البرهان: (٢/ ١٠٧، تفسير الصافي: (٢/ ٣٢٤).

(٥) انظر: كتاب أبي هريرة للموسوي.

أولًا: خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

يعتقد الشيعة أنَّ كل حكومة غير حكومة الاثني عشر باطلة، وصاحبها ظالم وطاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله. وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: «باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل»[1]، وباب فيمن دان الله ﷻ بغير إمام من الله جل جلاله[2]. أما من قبل سنة (٢٦٠هـ) فيقول شيخهم المجلسي عن الخلفاء الراشدين: «إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين عن الدين، لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين»[3].

ثانيًا: الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسبّ، وتفكير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالبًا ما كان أكثر التزامًا بالإسلام واتباعًا للسنة، فقد صرحوا بكفر أهالي مكة والمدينة في القرون المفضلة، فممّا قالوه: «أهل الشّام شرّ من أهل الرّوم (يعني شرّ من النّصارى)، وأهل المدينة شرّ من أهل مكّة، وأهل مكّة يكفرون بالله جهرة»[4]. وعن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام قال: «إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم

(١) الكافي: (١/ ٣٧٢-٣٧٤).

(٢) الكافي: (١/ ٣٧٤-٣٧٦).

(٣) بحار الأنوار: (٤/ ٣٨٥).

(٤) أصول الكافي: (٢/ ٤٠٩).

سبعين ضعفًا»[١].

وقد علّق شيخهم علي أكبر الغفاري على نصوص الكافي، عن وجه هذه الكلمات، فقال: «لعل هذا الكلام في زمن بني أمية وأتباعهم، كانوا منافقين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، والمنافقون شر من الكفار وهم في الدرك الأسفل من النار.. ويحتمل أن يكون هذا مبنيًا على أن المخالفين غير المستضعفين مطلقًا شر من سائر الكفار كما يظهر من كثير من الأخبار»[٢]. فهو يرى أن هذا التكفير حقّ، ويخرج الحكم عليهم بأنهم شر من الكفار بأحد أمرين: إما باتباعهم للأمويين أي: بمقتضى مبايعتهم لخلفاء المسلمين من الأمويين، وهذا نفاق أكبر عندهم، أو لأن المخالف شر من الكافر.. وبهذا التخريج الأخير يشمل التفكير ديار المسلمين في كل الأزمان!

وقالوا أيضًا عن مصر وأهلها: «أبناء مصر لعنوا على لسان داود، فجعل الله منهم القردة والخنازير»[٣]، وفي رواية: «بئس البلاد مصر! أما إنها سجن من سخط الله عليه من بني إسرائيل»[٤]. وفي رواية: «انتحوا مصر لا تطلبوا المكث فيها، (لأنه) يورث الدياثة»[٥].

وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكناها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ، وإلى محمد الباقر،

(١) أصول الكافي: (٢/ ٤١٠).

(٢) علي أكبر الغفاري/ أصول الكافي: (٢/ ٤٠٩-٤١٠) (الهامش).

(٣) بحار الأنوار: (٦٠/ ٢٠٨)، تفسير القمّي: (ص٥٩٦) ط: إيران.

(٤) تفسير العياشي: (١/ ٣٠٥)، بحار الأنوار: (٦٠/ ٢١٠)، البرهان: (١/ ٤٥٧).

(٥) بحار الأنوار: (٦٠/ ٢١١).

وإلى علي الرضا، وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله: بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة، لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم[١]. وأين هذه الكلمات المظلمة في حق مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في صحيحه «باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر»؟[٢].

ثالثًا: الطعن في علماء المسلمين:

حذروا من التلقّي عن شيوخ المسلمين وعلمائهم، وعدوهم كملل أهل الشرك! فعن هارون بن خارجة قال: قلت لجعفر الصادق: «إنّا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث يكون حجّة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشركة»[٣].

الطعن في الأئمة الأربعة: قال حسين آل عصفور البحراني: «ظهرت الدولة الأموية، فأججوا نيران البدع الشنيعة، وأظهروا الباطل والأحوال الفظيعة.. ولا برحوا مشتملين على هذا اللباس، حتى انتهت الرياسة إلى أرجاس بني العباس، أهل القيان والمزامر والكاس، وأكثر الفقهاء من العامة في أيامهم، فرفعوا مكانهم، وأمروا الناس بالأخذ بفتياهم، كان أقرب الفقهاء إليهم أشدهم عداوة لآل الرسول، وأظهرهم لهم خلافًا في الفروع والأصول، كمالك وأبي حنيفة والشافعي وابن حنبل، ومن حذا حذوهم في تلك المذاهب السخيفة، وكان في زمانهم من الفقهاء من هو أعلم، ولكن اشتهر هؤلاء لأنهم لآل محمد أبغض وأظلم، ولما

---

(١) انظر: بحار الأنوار: (٥/٢٠٨).

(٢) صحيح مسلم: (٢/ ٢٩٧٠).

(٣) بحار الأنوار: (٢/٢١٦، وعزاه للسّرائر لابن إدريس.

فيهم من التلبيس الذي حملهم عليه إبليس»[١].

الطعن في الإمام أبي حنيفة: جاء في الكافي عن سدير عن أبي جعفر قال: «.. يا سدير فأريك الصّادّين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثّوري في ذلك الزّمان، وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصّادّون عن دين الله! بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، هؤلاء الأخابث..»[٢]. وروى الكليني عن سماعة بن مهران، عن إمامهم المعصوم السابع أبي الحسن موسى عليه السلام قوله: «لعن الله أبا حنيفة، كان يقول: قال علي عليه السلام وقلت أنا وقالت الصحابة»[٣].

الطعن في الإمام مالك: قال الشيعي محمد التيجاني: «وهذا مالك قد ابتدع مذهبًا في الإسلام»[٤].

الطعن في الإمام الشافعي: قال محمد باقر المجلسي: «وليس في فقهاء الأمصار سوى الشافعي، إلا وقد شارك الشافعي في الطعن على أمير المؤمنين، وتزييف كثير من قوله، والردّ عليه في أحكامه... وهذا ما لا يذهب إليه من وُجد في صدره جزءٌ من مودّته وحقّه الواجب له»[٥].

الطعن في الإمام أحمد: قال محمّد بن عمر الكشّي عن الإمام أحمد رحمه الله: «جاهلٌ شديد النّصب، يستعمل الحياكة، لا يعدّ من الفقهاء»[٦].

---

(١) المحاسن النفسانية، للبحراني: (ص١٢).

(٢) أصول الكافي: (١/ ٣٩٢-٣٩٣)، تفسير نور الثّقلين: (٤/ ١٣٢).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٥٨).

(٤) الشيعة هم أهل السنة، للتيجاني: (ص٨٨).

(٥) بحار الأنوار: (١٠/ ٤٤٤ - ٤٤٥).

(٦) الصراط المستقيم، للبياضي الشيعي: (٣/ ٢٢٣).

۞ المبحث الثاني: العصمة للأئمة:

قال المجلسي: «اعلم أنّ الإماميّة اتّفقوا على عصمة الأئمّة - عليهم السّلام - من الذّنوب، صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلًا، لا عمدًا ولا نسيانًا، ولا الخطأ في التّأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه»[١].

وهذه الصّورة للعصمة التي يرسمها المجلسي، ويعلن اتفاق الشيعة عليها لم تتحقّق لأنبياء الله ورسله، كما يدلّ على ذلك صريح القرآن والسّنّة وإجماع الأمة، بل إنّ النّفي المطلق للسّهو والنّسيان عن الأئمّة تشبيه لهم بالله تعالى، الذي لا تأخذه سنة ولا نوم!

❍ تطورٌ في نظرية العصمة..

ومسألة عصمة الأئمة لم تقف عند حد نفي المعصية، بل تجاوزت ذلك.. ففي القرن الرابع يقرّر ابن بابويه القمّي المشهور بـ(الشيخ الصدوق) من أعاظم علماء الشيعة (المتوفى سنة ٣٨١هـ) عقيدة الشيعة في العصمة في كتابه الاعتقادات الذي يسمى (دين الشيعة الإمامية) فيقول: «اعتقادنا في الأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبًا صغيرًا ولا كبيرًا، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر! واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل»[٢].

---

(١) بحار الأنوار: (٢٥/ ٢١١)، وانظر: مرآة العقول: (٤/ ٣٥٢).

(٢) الاعتقادات: (ص١٠٨-١٠٩).

فابن بابويه القمّي هنا ينفي عن الأئمة: المعصية والجهل والنقص، لكنه لم يصرح بنفي السهو كما فعل شيوخ الشيعة المتأخرون، إلا أنّ ابن بابويه يصرّح بكُفر من لم يعتقد بعصمة الأئمة! فهذا طورٌ آخر انتقل إليه مسألة العصمة.

❍ تطورٌ آخر في نظرية العصمة..

نصّ ابن بابويه القمّي في كتابه «من لا يحضره الفقيه» على أنّ نفي السّهو عن النّبيّ ﷺ هو مذهب الغلاة والمفوّضة، يقول: «إنّ الغلاة والمفوّضة لعنهم الله، ينكرون سهو النّبيّ ﷺ، يقولون: لو جاز أن يسهو في الصّلاة لجاز أن يسهو في التّبليغ؛ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة.. وليس سهو النبي ﷺ كسهونا؛ لأن سهوه من الله ﷻ وإنّما أسهاه الله ليعلم أنّه بشر مخلوق فلا يتّخذ ربًا معبودًا دونه، وليعلم النّاس بسهوه حكم السّهو، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أوّل درجة في الغلو نفي السّهو عن النّبيّ ﷺ.. وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النّبيّ والرّد على مُنكريه»[(١)].

فأنت ترى أن ابن بابويه القمّي وهو رئيس الشّيعة - كما يسمّونه - ينكر على من نفى السّهو عن المصطفى ﷺ، فكيف بمن هو أقل منه كالأئمة؟! ويعدّ نفي السّهو علامة الغلو، ويشير إلى أن هذا القول من مذاهب الغلاة.. ويلمح إلى ما ينطوي عليه نفي السهو من تشبيه المخلوق بالخالق جل شأنه!

---

(١) من لا يحضره الفقيه: (١/ ٢٣٤).

إذن.. فنفي السّهو هو ممّا أضافه الشّيعة المتأخّرون إلى مسألة العصمة، في تطور آخر لهذه النظرية، ولذلك فإن نصوصهم الموضوعة سلفًا عن الأئمة تخالف ذلك، فجعفر الصادق كان يقول - لمّا ذكر له السّهو: «أو ينفلت من لك أحد؟ ربّما أقعدت الخادم خلفي يحفظ عليّ صلاتي»[1]. وكتب الشيعة روت أخبارًا في سهوه ﷺ في صلاته[2].

ومن الغريب أنهم يحتجّون بإجماعهم، رغم أنّ هذا الإجماع منقوض بمخالفة شيعة القرن الرّابع من قبلهم، وبنصوصهم! ولكن شهوة الغلو تقول: «إنّ أصحابنا الإماميّة أجمعوا على عصمة الأئمّة من الذّنوب الصّغيرة والكبيرة عمدًا وخطأ ونسيانًا من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عزّ وجلّ»[3]. والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف ينعقد إجماعهم، وشيخهم الصّدوق ابن بابويه وشيخه ابن الوليد قد خالفا هذا المذهب؟

○ حيرة المجلسي!

ولقد احتار المجلسي - وهو يرى النصوص التي تخالف إجماع طائفته - فقال: «المسألة في غاية الإشكال، لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السّهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذَّ منهم على عدم الجواز»[4]. وهذا اعتراف من المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق، يخالف رواياتهم! وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجمعون على غير الحق، وعلى غير دليل حتى من كتبهم.

(١) بحار الأنوار: (٢٥/ ٣٥١).

(٢) انظر: من لا يحضره الفقيه: (١/ ٢٣٣).

(٣) بحار الأنوار: (٢٥/ ٣٥٠ - ٣٥١).

(٤) بحار الأنوار: (٢٥/ ٣٥١).

❍ إقرارٌ بحدوث التطور في نظرية العصمة!

وهذا شيخ الشيعة المعاصر، الملقّب بالآية العظمى عبد الله المامقاني، يؤكد أنَّ نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي! وهو لا ينكر أنَّ من شيوخه السابقين من يعتبر ذلك غلوًّا لكنه يقول: «إنَّ ما يعتبر غلوًا في الماضي، أصبح اليوم من ضرورات المذهب»(١) فإقرار المامقاني هذا يؤكد بأنَّ نظرية العصمة حصلت عليها تطوّرات وتحوّلات عبر الزّمان، فما كان غلوًا بالأمس ملعونًا قائله، صار اليوم من ضروريات المذهب الشيعي!

❍ أمور تبطل نظرية العصمة!

ويكفي في إبطال دعوى العصمة، ما رواه الشيعة أنفسهم عن الإمام الرّضا - وهو الإمام الثّامن الذي تدعي الشيعة عصمته - حيث قيل له: «إنّ في الكوفة قومًا يزعمون أنّ النّبيّ ﷺ لم يقع عليه السّهو في صلاته، فقال: كذبوا - لعنهم الله - إنّ الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو»(٢) إضافة إلى رواية جعفر الصادق السابقة، وكتب الشيعة روت أخبارًا في سهو النبي ﷺ في صلاته(٣).

وأمرٌ آخر يبطل هذه الدعوى؛ ذلك هو الاختلاف والتّناقض حيال بعض المواقف والمسائل، والمفترض أنَّ أعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف، بل يصدق بعضها بعضًا ويشهد بعضها لبعض: ومن أمثلة

(١) تنقيح المقال: (٣/ ٢٤٠).

(٢) بحار الأنوار: (٢٥/ ٣٥٠)، وانظر: ابن بابويه - عيون أخبار الرّضا: (ص٣٢٦).

(٣) انظر: من لا يحضره الفقيه: (١/ ٢٣٣).

ذلك ما يذكره القمي والنوبختي من أنه بعد قتل الحسين، حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقًّا واجبًا صوابًا، من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته، مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم - فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قُتل وقُتل أصحابه جميعًا باطل غير واجب، لأن الحسين كان أعذر في القعود من محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية، وإن كان ما فعله الحسين حقًّا واجبًا صوابًا من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما، ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام»[(١)].

وتنقل كتب الشيعة أنَّ الإمام في مجلس واحد، وفي مسألة واحدة يجيب بثلاثة أجوبة مختلفة متباينة! فقد روى الكليني عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر قال (زرارة): «سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي! فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله، رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما، يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت صاحبيه؟ فقال: يا زرارة إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقل لبقائنا وبقائكم»[(٢)]. وأحيانًا يفتي في تفسير آية من كتاب الله بثلاثة

(١) المقالات والفرق للقمّي: (ص٢٥)، فرق الشيعة للنوبختي: (ص٢٥-٢٦).
(٢) أصول الكافي: (١/ ٦٥).

أجوبة مختلفة متباينة، ويزعم أن هذا قد فوض إليه، يقولون فيه ما يشاؤون[1].

فهذا التناقض والاختلاف ينفي دعوى العصمة.. هذا بحسب المنطق الشيعي، وإلا فإن شيئًا من ذلك لم يحدث من أبي جعفر محمد الباقر، فدينه وعلمه وورعه ينفي أن يفتي في دين الله بالكذب خوفًا وتقية، ولكن هذه الرواية وأمثالها هي من وضع الغلاة، الذين لعنهم الأئمة، لستر الخلاف والتناقص الحاصل في روايتهم، والتي هي في الغالب - أيضًا - من صنع أيديهم، فيحصل فيها من التناقض ما يليق بجهلهم.

❍ التناقض في المذهب أدى لترك البعض للتشيع!

أما الأمثلة على الاختلاف والتّناقض في أقوال الأئمّة فهو بابٌ واسع، وكان سببًا لانصراف بعض الشيعة من التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطّائفة الطّوسي وقال: «إنَّ أحاديث أصحابنا فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتي جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا... وبسبب ذلك رجع جماعة عن اعتقاد الحق - أي التشيّع- ومنهم أبوالحسين الهاروني العلوي، حيث كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة، فرجع عنها لما إلتبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث وترك المذهب ودان بغيره»[2].

وقد أوجد الشّيعة عقيدة التّقية والبداء لتغطية هذا الاختلاف، فاكتشف

(١) انظر: أصول الكافي: (١/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٢) تهذيب الأحكام: (١/ ٢).

بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع، وهو سليمان بن جرير الذي تنسب له طائفة السليمانية من الزيدية، حيث قال: «إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدًا، وهما: القول بالبداء وإجازة التقية»[١].

❍ الإمام جعفر الصادق يتبرأ من نظرية العصمة!

أورد الشيعة في كتبهم، عن الإمام جعفر الصادق أنه قال يومًا لأصحابه: «إنَّ قومًا كذبوا عليَّ، ما لهم أذاقهم الله حرَّ الحديد، فوالله ما نحن إلا عبيدُ الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضرٍّ ولا نفع، إن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون، ومنشرون ومبعوثون، وموقوفون ومسؤولون، ويلهم ما لهم لعنهم الله.. أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ، وما معي براءة من الله، إن أطعته رَحِمَني، وإن عصيته عذَّبني عذابًا شديدًا»[٢].

هذا التصريح من الإمام جعفر، وغيره الكثير على لسان أئمة أهل البيت، وفي كتب الشيعة أنفسهم، يبيِّن براءتهم من مقالات الغلاة، وخلَّفوها للأسف للأجيال اللاحقة حتى تلقَّفها المعاصرون، وهم يُعلنون أنهم بشر عبيدٌ لله، ليس لهم قدرة على ضرٍّ ولا نفع، يقع منهم الذنب والعصيان، وليس معهم من الله لا حجةٌ ولا براءة!

(١) المقالات والفرق: (ص٧٨)، فرق الشيعة: (ص٥٥-٥٦).

(٢) رجال الكشي: (ص ١٩٦).

المبحث الثالث: التقية:

المطلب الأول: مفهوم التقية:

التقية: إظهار خلاف ما في الباطن[1]، وأكثر العرب ينطقون التقيّة «تقاة»، ولهذا جاء في القرآن: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عِمرَان: ٢٨]. ويعرِّف الشيخ المفيد التقية عند الشيعة بقوله: «التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا»[2]، أي هي إظهار مذهب أهل السنة الذي يرونه باطلًا، وكتمان مذهب الشيعة الذي يرونه هو الحق.

المطلب الثاني: مع من تكون التقية:

والتقية في الإسلام غالبًا إنما هي مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾. قال ابن جرير الطبري: «التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا من غيرهم»[3]. وقال القرطبي: «إنَّ المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن يداريهم باللسان، إذا كان خائفا على نفسه وقلبه مطمئن بالايمان، والتقية لا تحل إلا مع خوف القتل، أو القطع، أو الإيذاء العظيم»[4].

ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقية بعد أن أعزَّ الله الإسلام، قال معاذ بن جبل: كانت التقية في جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير: (١/ ١٩٣).

(٢) شرح عقائد الصدوق: (ص٢٦١) (ملحق بكتاب أوائل المقالات).

(٣) تفسير الطبري: (٦/ ٣١٦).

(٤) تفسير القرطبي: (٤/ ٥٧).

أعز الله المسلمين أن يتقوا من عدوّهم[1]. ولكن تقية الشيعة هي مع المسلمين، ولاسيما أهل السنة، حتى إنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية! كما قرره شيخهم المفيد.

المطلب الثالث: حكم التقية:

الصحيح أنّ التقية رخصة في حالة الاضطرار، ولذلك استثناها الله سبحانه من مبدأ النهي عن موالاة الكفار فقال سبحانه: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عِمرَان: ٢٨].

وأجمع أهل السنة على أن التقية رخصة في حال الضرورة، ولكن من اختار العزيمة في هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطال: «وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرًا عند الله»[2].

ولكن التقية التي عند الشيعة خلاف ذلك، فهي عندهم ليست رخصة وقت الضرورة، بل تمارس مع المخالف في كل وقت! وعظّموا مقام التقيّة حتى جعلوها ركنًا من أركان الدين كالصلاة أو أعظم، قال ابن بابويه: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»[3]. بل نسبوا إلى النبي ﷺ أنه قال: «تارك التقية كتارك الصلاة»[4].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: (٤/ ٥٧)، فتح القدير للشوكاني: (١/ ٣٣١).

(٢) فتح الباري: (١٢/ ٣١٧).

(٣) الاعتقادات: (ص١١٤).

(٤) جامع الأخبار: (ص١١٠)، بحار الأنوار: (٧٥-٤١٢).

المطلب الرابع: منزلة التقية عند الشيعة:

التقية في دين الإسلام، لا تمثل نهجًا عامًا في سلوك المسلم، بل هي حالة فردية مؤقتة، مقرونة بالاضطرار، مرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه.

ولكنها في المذهب الشيعي تعد طبيعة ذاتية في بنية المذهب، نسبوا إلى أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»[(١)]. بل جعلها الشيعة هي الدين كله، ولا دين لمن لا تقية له، جاء في أصول الكافي وغيره أن جعفر الصادق قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[(٢)]. وعدّوا ترك التقية ذنبًا لا يغفر! على حد الشرك بالله، قالت أخبارهم: «يغفر الله للمؤمن كل ذنب، يظهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبين: ترك التقية، وتضييع حقوق الإخوان»[(٣)].

فالتقية عندهم حالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم، قال ابن بابويه في كتابه «الاعتقادات» المسمى دين الإمامية: «والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى، وعن دين الإمامية! وخالف الله ورسوله والأئمة»[(٤)]. وروت كتب الشيعة عن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: «لا إيمان لمن لا تقية

(١) أصول الكافي: (١/ ٢٢٢).

(٢) أصول الكافي: (٢/ ٢١٧)، الحر العاملي - وسائل الشيعة: (١١/ ٤٦٠).

(٣) تفسير الحسن العسكري: (ص١٣٠)، وسائل الشيعة: (١١/ ٤٧٤)، بحار الأنوار: (٧٥/ ٤١٥).

(٤) الاعتقادات: (ص١١٤-١١٥).

له، وإن أكرمكم عند الله أعملكم بالتقية»[1]... فقيل له: إلى متى؟ قال: «إلى يوم الوقت المعلوم وهو يوم خروج قائمنا، فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا»[2].

المبحث الرابع: المهدية والغيبة:

المطلب الأول: نشأة فكرة الغيبة وتطورها:

ورد في بعض كتب الشيعة، أنّه بعد وفاة الحسن العسكري -إمام الشيعة الحادي عشر- (ت٢٦٠هـ) «لم ير له خلف، ولم يعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه»[3]. وبسبب ذلك اضطرب أمر الشّيعة، وتفرّق جمعهم، لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض[4].

فتحيرت الشيعة واختلفت، في أعظم أمر عندها وهو تعيين الإمام، فافترقت إلى أربع عشرة فرقة، كما يقول العالم الشيعي النّوبختي[5]، أو خمس عشرة فرقة، كما ينقل العالم الشيعي القمّي[6]! ومن بعدهما زادت الفرقة واتّسع الاختلاف، حيث يذكر المسعودي الشّيعي (ت: ٣٤٦هـ) ما بلغه اختلاف شيعة الحسن العسكري بعد وفاته، وأنّه وصل

---

(١) وكأنهم يفسرون قوله - سبحانه ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحُجرَات: ١٣].

(٢) إكمال الدين لابن بابويه: (ص٣٥٥)، وسائل الشيعة: (١١/ ٤٦٥).

(٣) المقالات والفِرَق: (ص١٠٢)، فِرَق الشّيعة: (ص٩٦) وفيها: «ولم ير له أثر».

(٤) أصول الكافي: (١/ ١٨٨).

(٥) فِرَق الشّيعة: (ص٩٦)، المفيد - الفصول المختارة: (ص٢٥٨).

(٦) المقالات والفِرَق: (ص١٠٢).

إلى عشرين فرقة[1]! **وقد ذهبت هذه الفرق مذاهب شتّى في أمر الإمامة:**

* فمنهم من قال: «إنّ الحسن حيّ لم يمت، وإنّما غاب وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر، لأنّ الأرض لا تخلو من إمام»[2]. فوقفت هذه الفِرقة على الحسن العسكري وقالت بمهديته وانتظاره كما هي العادة عند الشّيعة بعد وفاة كلّ إمام تدّعي إمامته.

* وذهبت فرقة أخرى إلى الإقرار بموته، ولكنّها زعمت أنّه حيّ بعد موته، ولكنّه غائب وسيظهر[3].

* بينما فِرَق أخرى حاولت أن تمضي بالإمامة من الحسن إلى أخيه جعفر[4].

* وأخرى أبطلت إمامة الحسن بموته عقيمًا[5].

* أما الاثنا عشريّة فقد ذهبت إلى الزّعم بأن للحسن العسكري ولدًا «كان قد أخفى (أي الحسن) مولده، وستر أمره لصعوبة الوقت وشدّة طلب السّلطان له.. فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته»[6].

* وبلغت الحيرة في تلك الفترة أن اختار بعضهم التوقف وقال: «نحن

---

(١) مروج الذّهب: (٤/ ١٩٠).

(٢) فرق الشّيعة: (ص٩٦)، المقالات والفِرَق: (ص١٠٦).

(٣) فِرَق الشّيعة: (ص٩٧)، المقالات والفِرَق: (ص١٠٧).

(٤) المقالات والفرق: (ص١١٠).

(٥) انظر: المقالات والفرق: (ص١٠٩)، فرق الشّيعة: (ص١٠٠-١٠١).

(٦) المفيد - الإرشاد: (٣/ ١٠٠٥).

لا ندري ما نقول في ذلك وقد اشتبه علينا الأمر..»[١].

وهكذا غاب المهدي، ولم يعلم بأمره أحد سوى حكيمة، التي أودعت خبره ثقات الشيعة - كما تقول رواياتهم.

❍ مكان الغيبة..

أما مكان الغيبة فإنه كان موضع السرية والكتمان، ولما تناهى إلى شيعته خبر الغيبة المزعومة حاولوا التعرف على مكانه، إلا أن الباب الذي يدعي الصلة به رفض البوح بشيء من ذلك وأخرج «توقيعًا» سريًا ينسبه للمهدي يقول فيه: «.. إن عرفوا المكان دلوا عليه»[٢]، فهذا النص يشير إلى أنه في مكان معين، وفي مخبأ سري لا يعرفه إلا الباب، وأن سب كتمان مكان غيبته عن شيعته هو: خوفه من إخبارهم للغير بمكانه.

ولكن دلت بعض روايات الكافي على البلد الذي يختفي فيه، حيث قالت: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة»[٣]. فهي تشير إلى أنه يختبئ بالمدينة المنورة، لأن طيبة من أسمائها[٤]، ولما قال أحدهم للحسن العسكري: إن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة[٥].

---

(١) المقالات والفرق: (ص١١٥-١١٦)، وانظر: فرق الشيعة: (ص١٠٨).

(٢) أصول الكافي: (١/ ٣٣٣).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٣٤٠)، الغيبة للنعماني: (ص١٢٥)، بحار الأنوار: (٥٢/ ١٥٣).

(٤) انظر: معجم ما استعجم: (٢/ ٩٠٠).

(٥) أصول الكافي: (١/ ٣٢٨)، وقال المازندراني في شرح الكافي: يحتمل أن يراد بالمدية سر من رأى (شرح جامع: (٦/ ٢٠٨) وهذا الاحتمال قد لا يرد في الرواية التي قبلها.

بينما يروي الطوسي في الغيبة أنه مقيم بجبل يدعى رضوى[(١)]، وتذكر روايات أخرى أنه يختفي في بعض وديان مكة[(٢)].

غير أن أحاديثهم في الأدعية والزيارة لمقامات الأئمة، تلوح إلى أنه مقيم بسرداب سامراء[(٣)]، ولذلك جاء فيها: «ثم ائت سرداب الغيبة وقف بين البابين، ماسكًا جانب الباب بيدك، ثم تنحنح كالمستأذن، وسم وانزل، وعليك السكينة والوقار، وصل ركعتين في عرضة السرداب، وقل: . . اللهم طال الانتظار وشمت بنا الفجار، وصعب علينا الانتصار، اللهم أرنا وجه وليك الميمون، في حياتنا وبعد المنون، اللهم إني أدين لك بالرجعة، بين يدي صاحب هذه البقعة»[(٤)].

ومسألة الغيبة قد جعلها بعض شيوخ الشيعة مصدر حقد، ضدَّ الصحابة ومن تبعهم بإحسان، حتى قال شيخهم الجزائري: «إني كلما أشكلت عليّ مسألة أوجبت على نفسي لعنهم، لأنهم سبب في استتار الحجة»[(٥)].

---

(١) الغيبة: (ص١٠٣).

(٢) تفسير العياشي: (٢/ ٥٦)، البرهان: (٢/ ٨١-٨٢)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٤١).

(٣) قال ياقوت: سامراء بلد على دجلة فوق بغداد بثلاثين فرسخًا يقال لها: سر من رأى فخففها الناس وقالوا: سامراء وفيها السرداب المعروف في جامعها الذي تزعم الشيعة أن مهديهم يخرج منه (معجم البلدان (٣/ ١٧٣).

(٤) مصباح الزائر: (ص٢٢٩)، المزار الكبير: (ص٢١٦).

(٥) شرح الصحيفة السجادية: (ص٣٧).

المطلب الثاني: شريعة المهدي المنتظر:

يشير ابن بابويه في الاعتقادات التي تسمى دين الإمامية، إلى أنَّ المهدي إذا رجع من غيبته ينسخ شريعة الإسلام فيما يتعلق بأحكام الميراث! فيذكر عن الصادق أنه يقول: «إن الله آخى بين الأرواح في الأظلة قبل أن يخلق الأبدان بألفي عام، فلو قد قام قائمنا أهل البيت أورث الأخ الذي آخى بينهما في الأظلة، ولم يرث الأخ من الولادة»[1]. لعل هذه الرواية تكشف عما يختلج في نفوس واضعيها على لسان أهل البيت، من رغبة في إحلال العلاقة الطائفيّة بين الناس محل القرابة والولادة في الميراث، معارضين بذلك صريح القرآن! كما تفصح هذه الرواية عن موقف واضعي هذه الروايات من تطبيق الشريعة الإسلامية ورغبتهم في تعطيلها..

وكذلك يقوم المهدي المنتظر عند الشيعة، بتغيير شريعة الإسلام فيما يتعلق بأخذ الجزية من أهل الكتاب! وتصرّح رواياتهم أنّ المهدي بهذا المنهج يخالف هدي رسول الله ﷺ فتقول: «ولا يقبل صاحب هذا الأمر الجزية، كما قبلها رسول الله ﷺ»[2]. ويكفي هذا الاعتراف في تأكيد خروجه عن سنة رسول الله ﷺ وتبديله لها عمدًا..

بل إن الحكم والقضاء في دولة المنتظر يقام على غير شريعة المصطفى ﷺ! جاء في الكافي وغيره، قال أبو عبد الله جعفر الصادق: «إذا قام قائم آل محمد، حكم بحكم داود وسليمان ولا يسأل بينة»[3]، وقد تبنى

(١) الاعتقادات: (ص٨٣).

(٢) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٤٩).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٣٩٧).

الكليني هذه العقيدة وبوب لها بابًا خاصًّا بعنوان: «باب في الأئمة عليهم السلام أنهم إذا ظهر أمرهم حكمُوا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البيّنة»[١].
ولا يخفى ما في هذا الاتجاه من عنصرٍ يهودي!

المطلب الثالث: سيرة القائم المنتظر:

أما سيرته فتحمل سمات من شريعته الجديدة، حيث يتولى مضايقة المسلمين في مقدساتهم ومساجدهم، فيقوم بعمليّة هدم وتخريب في الحرمين الشريفين! حيث تنص أخبارهم: «أن القائم يهدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه، ومسجد الرسول ﷺ إلى أساسه، ويرد البيت إلى موضعه وإقامته على أساسه»[٢].

كذلك يتّجه إلى قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه ويبدأ - كما تقول أخبارهم - «بكسر الحائط الذي على القبر... ثم يخرجهما (يعني صاحبي رسول الله) غضين رطبين، فيلعنهما ويتبرأ منهما ويصلبهما، ثم ينزلهما ويحرّقهما ثم يذريهما في الريح»[٣]! وفي رواية أخرى «أول ما يبدأ به القائم.. يخرج هذين رطبين غضين فيحرّقهما ويذريهما في الريح، ويكسر المسجد»[٤].

ولم يكتف المهدي المنتظر عند الشيعة بهذا؛ بل إنه يقوم بقتلٍ عام شامل للجنس العربي! واستئصال وجوده، فيروي النعماني: «.. عن الحارث بن المغيرة وذريح المحاربي قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما بقي

(١) أصول الكافي: (١/ ٣٩٧).
(٢) الغيبة للطوسي: (ص٢٨٢)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٣٨).
(٣) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٨٦).
(٤) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٨٦).

بيننا وبين العرب إلا الذّبح»[1]! وكأن روايتهم هذه لا تفرق بين من يتشيع وغيره: لكن تؤكد أخبارهم أنه لن يتشيع أحد من العرب للقائم، ولهذا تحذر منهم فتقول: «اتق العرب فإن لهم خبر سوء، أما إنه لم يخرج مع القائم منهم واحد»[2]. ولكن في الشيعة الآن من العرب كثير، غير أن أخبارهم تقول بأنهم سيمحصون فلا يبقى منهم إلا النزر اليسير[3].

ولا تنسى رواياتهم أن تخص البيت النبوي الطاهر، ببائقة من البوائق! حيث يزعمون أن أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق حبيبة رسول الله ﷺ تبعث من قبرها قبل يوم القيامة، وذلك لأنها ارتكبت - كما يفترون - حدًا في عهد رسول الله ﷺ، ولكن رسول الله لم يقم عليها الحد - كما يزعمون. وقد أخذته الرحمة بها، مع أن الله سبحانه يقول: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [النُّور: ٢]، فلم يقم عليها الحد ولكن قائمهم يتولى تنفيذ ما عجز أفضل الخليقة عن تنفيذه!

ونص الرواية المنسوبة لأبي جعفر، يقول: «أما لو قام قائمنا لقد ردّت إليه الحميراء، أي عائشة رضي الله عنها، حتى يجلدها الحد، وحتى ينتقم لابنة محمد فاطمة عليها السلام منها! قلت: جعلت فداك ولم يجلدها الحدّ؟ قال: لفريتها على أم إبراهيم ﷺ. قلت: فكيف أخره الله للقائم عليه السلام؟ فقال له: إن الله تبارك وتعالى بعث محمدًا ﷺ رحمة، وبعث القائم عليه السلام نقمة»[4]. ثم علق على ذلك شيخهم المعاصر بنص يبين الفرية

---

(١) الغيبة للنعماني: (ص١٥٥)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٤٩).

(٢) الغيبة للطوسي: (ص٢٨٤)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٣٣).

(٣) انظر: الغيبة للنعماني: (ص١٣٧)، بحار الأنوار: (٥٢/ ١١٤).

(٤) علل الشرائع: (ص٥٧٩-٥٨٠)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣١٤، ٣١٥).

المزعومة، وأن عائشة قالت - كما يفترون : «إن إبراهيم ليس منك وإنه ابن فلان القبطي» وأن الرسول ﷺ كلف عليًا برجمها ولكن عليًا اكتشف براءتها[1]- كما يفترون .

* وهذا يعني أن القائم أكمل من خاتم النبيين، وأقدر على تحقيق دين الله ممن أرسل قدوة للعالمين! وهو ما صرحت به أخبارهم، حيث روى العالم الشيعي ابن بابويه: « . . عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٣٣﴾ [التوبة: ٣٣]. فقال: والله ما نزل تأويلها بعد، ولا ينزل تأويلها حتى يخرج القائم عليه السلام . . »[2] أي أن القائم سيحقق ما عجز عنه الأنبياء! وهذا ما صرح به بعض شيوخهم الكبار في هذا العصر، وهو «الخميني» واستنكره العالم الإسلامي - كما سيأتي -[3].

وعملية الاجتياح الدموي الرهيب، التي تذكره الروايات الشيعية، على يد المهدي المنتظر عندهم، تكاد تتناول كل الفئات والأجناس البشرية، باستثناء طائفتهم! ولم يستثن من ذلك إلا من تاب، أي دخل بمذهبهم فقال: «من تاب تاب الله عليه، ومن أسر نفاقًا فلا يبعد الله غيره، ومن أظهر شيئًا أحرق الله دمه. ثم قال: يذبحهم والذي نفسي بيده كما يذبح القصاب شاته - وأومأ بيده إلى حلقه -»[4]. وتسميهم

---

(١) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣١٥) -الهامش.

(٢) إكمال الدين: (ص٦٢٨)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٢٤).

(٣) في باب: الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم.

(٤) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٥٧)، الغيبة للنعماني: (ص١٩٠-١٩١).

أحيانًا بالنواصب وتقول: «فإذا قام القائم عرضوا كل ناصب عليه فإن أقر بالإسلام وهي الولاية وإلا ضربت عنقه أو أقر بالجزية، فأداها كما يؤدي أهل الذمة»[(١)].

لكن بعض رواياتهم تقول بأن الجزية لا تقبل منهم كما تقبل من أهل الذمة، فقد سئل إمامهم عن وضع أهل الذمة في دولة القائم فقال: «يسالمهم كما سالمهم رسول الله ﷺ ويؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون»[(٢)]. أما غيرهم من المخالفين للشيعة فقال فيه: «ما لمن خالفنا في دولتنا من نصيب، إنَّ الله قد أحل لنا دماءهم عند قيام قائمنا»[(٣)]

۞ المبحث الخامس: الرجعة:

معنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت[(٤)]. وقال شيخ الشيعة المفيد: إنها «رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة»[(٥)]. وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون.

---

(١) تفسير فرات: (ص١٠٠)، بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٧٣)، وقوله: «أو أقر بالجزية»، يناقض رواياتهم التي تقول بأنه لا يقبل الجزية كما سبق ذكر بعضها في بيان «شرعته».

(٢) بحار الأنوار: (٥٢/ ٣٧٦).

(٣) بحار النوار: (٥٢/ ٣٧٦).

(٤) القاموس: (٣/ ٢٨، مجمع البحرين: (٤/ ٣٣٤).

(٥) أوائل المقالات للشيخ المفيد: (ص٥١).

أقوال علماء الشيعة حول الرجعة..

الرجعة من أصول المذهب الشيعي، قال ابن بابويه القمي في الاعتقادات: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق»[1]. وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات»[2]. وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما: بأنها موضوع «إجماع الشيعة الإمامية»[3].

أصناف الرجعة:

الأول: الأئمة الاثني عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا.

الثاني: ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة - في نظرهم - من أصحابها الشرعيّين (الأئمة الاثني عشر)، فيبعث خلفاء المسلمين وفي مقدِّمتهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، من قبورهم ويرجعون لهذه الدنيا، للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها فتجري عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.

الثالث: عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضًا، وهم الشيعة عمومًا، ومن محض الكفر محضًا، وهم كل الناس ما عدا المستضعفين[4].

---

(١) الاعتقادات: (ص٩٠).

(٢) أوائل المقالات: (ص٥١).

(٣) مجمع البيان: (٥/ ٢٥٢، الإيقاظ من الهجعة للحر العاملي: (ص٣٣)، بحار الأنوار: (٥٣/ ١٢٣).

(٤) المستضعفون: مصطلح عند الشيعة يرد في مصادرهم، ويقصدون به ضعفاء العقول مثل النساء العاجزات والبله وأمثالهم، ومن لم يتم عليه الحجة ممن يموت في زمن الفترة، =

مسائل متعلقة بالرجعة:

١- زمن الرجعة العامة هو كما يذكر شيخهم المفيد وغيره «عند قيام مهدي آل محمد عليه السلام»[١]، ورجوعه من غيبته.

٢- والغرض من الرجعة هو انتقام الأئمة والشيعة من أعدائهم[٢]. وهم سائر المسلمين من غير الشيعة ما عدا المستضعفين، ولذلك فإن سيوف الشيعة تقطر دمًا من كثرة القتل للمسلمين حتى قال أبو عبد الله: «كأني بحمران بن أعين وميسر بن عبد العزيز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة»[٣].

٣- كذلك يتحقّق في الرجعة حساب الناس على يد الحسين: نسبوا لأبي عبد الله قوله: «إن الذي يلي حساب الناس قبل يوم القيامة الحسين بن علي عليه السلام، فأما يوم القيامة فإنما هو بعث إلى الجنة وبعث إلى النار»[٤].

٤- وفي الرجعة يتحول صفوة الخلق، وهم أنبياء الله ورسله إلى جند لعلي بن أبي طالب، حيث قالوا: «لم يبعث الله نبيًا ولا رسولًا إلا رد جميعهم إلى الدنيا، حتى يقاتلوا بين يدي علي بن أبي طالب أمير

= أو كان في موضع لم يأت عليه خبر الحجة فهم المرجون لأمر الله، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم، فيرجى لهم النجاة من النار (بحار الأنوار: (٨/ ٣٦٣)، والاعتقادات للمجلسي: (ص١٠٠).

(١) انظر: أوائل المقالات: (ص٩٥)، الإيقاظ من الهجعة: (ص٥٨).

(٢) انظر: الإيقاظ من الهجعة: (ص٥٨).

(٣) بحار النوار: (٥٣/ ٤٠).

(٤) بحار النوار: (٥٣/ ٤٣).

المؤمنين»[١].

٥- كما يحلم الشيعة بأن حياتهم في الرجعة ستكون في نعيم لا يخطر على البال حتى «يكون أكلهم وشربهم من الجنة»، «ولا يسألون الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلى وتقضى لهم»[٢].

استدلالهم على الرجعة:

يرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ [الأنبياء: ٩٥]؛ حيث يقول ما نصه: «هذه من أعظم الأدلة على الرجعة؛ لأن أحدًا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك»[٣]. مع أن حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة إلى الدنيا؛ إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[٤]، وهذا كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٣١﴾ [يس: ٣١].

نقد عقيدة الرجعة:

* فكرة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآن،

---

(١) بحار النوار: (٥٣/ ٤١).

(٢) بحار النوار: (٥٣/ ١١٦).

(٣) تفسير القمي: (٢/ ٧٦)، وقد وُضع عنوان في أعلى الصفحة لهذا الدليل المزعوم على الرجعة يقول: «أعظم آية دالة على الرجعة».

(٤) تفسير ابن كثير: (٣/ ٢٠٥).

وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]. فقوله سبحانه: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ صريح في نفي الرجعة مطلقًا.

* والقول بالرجعة بعد الموت إلى الدنيا، لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين، ينافي طبيعة هذه الدنيا، وأنها ليست دار جزاء: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٥]. كما أنه يضعف جانب الإيمان بيوم البعث والجزاء، ويبدوا أنَّ هذا من أهداف واضع هذا المبدأ، وقد ذكر بعضهم أنَّ ابن سبأ قال بالرجعة وإبطال الآخرة[١]، وقد تمثل هذا عمليًا في تأويلات الاثني عشرية لآيات اليوم الآخر بالرجعة، وفي تأثير هذه التأويلات.

المبحث السادس: الظهور:

أي ظهور الأئمة بعد موتهم لبعض الناس، ثم عودتهم لقبورهم، وهذه العقيدة غير رجعة الأئمة، وقد بوَّب لها المجلسي بعنوان: «باب أنهم يظهرون بعد موتهم، ويظهر منهم الغرائب»[٢]، وهذا الظهور غير مرتبط بوقت معين كالرجعة، بل هو خاضع لإرادة الأئمة، حتى نسبوا لأمير المؤمنين أنه قال: «يموت من مات منا وليس بميت». وتذكر رواياتهم أن أبا الحسن الرضا كان يقابل أباه بعد موته، ويتلقى وصاياه

(١) البرهان للسكسكي: (ص٥٠).

(٢) بحار الأنوار: (٢٧/ ٣٠٣-٣٠٤)، بصائر الدرجات: (ص٧٨).

وأقواله[١].

ويزعم بعض الشيعة أنه دخل على أبي عبد الله فقال له: تشتهي أن ترى أبا جعفر (بعد موته)؟ قال: «قلت: نعم، قال: قم فادخل البيت، فدخلت فإذا هو أبو جعفر»[٢]، ويزعم آخر بأنه دخل على أبي الحسن فقال له: أتحب أن ترى أبا عبد الله؟ يقول: فقلت: وددت والله، فقال: قم وادخل ذلك البيت، فدخلت البيت فإذا أبو عبد الله عليه السلام قاعد[٣].

نقد عقيدة الظهور:

هذه المقالة يكفي عرضها لبيان فسادها، فهي لا تتّفق بأي حال مع النقل الصحيح ولا مع العقل الصريح ولا الفطر السليمة، فهي مقالة أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة، فرجعة الأموات قبل يوم القيامة، باطلةٌ بالنقل وإجماع المسلمين.

المبحث السابع: البداء:

من أصول الاثني عشرية القول البداء على الله تبارك وتعالى حتى بالغوا في أمره، فقالوا: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[٤]، و «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر، ما افتروا من الكلام فيه»[٥]. ويبدو أن الذي

---

(١) بحار الأنوار: (٢٧/ ٣٠٣)، بصائر الدرجات: (ص٧٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أصول الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء: (١/ ١٤٦)، ابن بابويه - التوحيد، باب البداء: (ص٣٣٢)، بحار الأنوار، كتاب التوحيد، باب البداء: (٤/ ١٠٧).

(٥) أصول الكافي: (١/ ١٤٨)، التوحيد لابن بابويه: (ص٣٣٤)، بحار الأنوار: (٤/ ١٠٨).

أرسى أسّس هذا المعتقد عند الشيعة، هو الملقّب عندهم بثقة الإسلام وهو شيخهم الكليني (ت٣٢٨ هـ)، حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من الكافي، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصّص له بابًا بعنوان «باب البداء»!

وجاء من بعده ابن بابويه القمّي (ت٣٨١ه)، وسجل ذلك ضمن عقائد الشيعة، وعقد له بابًا خاصًّا بعنوان «باب البداء» وذلك في كتاب «الاعتقادات» الذي يسمى دين الإمامية[(١)]. وكذلك جاءت هذه المقالة ضمن كتب العقيدة عند المعاصرين[(٢)]. وألف شيوخهم في شأنها مؤلفات مستقلة بلغت (٢٥) مصنفًا كما في الذريعة[(٣)].

* والبداء في اللغة له معنيان: الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد.

نقد عقيدة البداء:

واضحٌ أن البداء بمعنييه، نسبته إلى الله تعالى يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محالٌ على الله، ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثنا عشرية هذا من أعظم العبادات، سبحانك هذا بهتان عظيم! وهذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود، فقد جاء في التوراة التي حرفها اليهود، وفق ما شاءت أهواؤهم، نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه، ويبدو أن ابن سبأ

---

(١) الاعتقادات: (ص٨٩).

(٢) انظر - مثلًا: عقائد الإمامية للمظفّر: (٦٩)، عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني: (١/ ٣٤).

(٣) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (٣/ ٥٣-٥٧).

اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة، التي تعلّمها من دينه في المجتمع الإسلامي، الذي حاول التأثير فيه باسم التشيع!

وتجد هذا المعنى في أخبار الاثني عشرية، فإنهم قد أشاعوا بين أتباعهم أن أئمتهم «يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء»(١). فإذا نسبوا إلى الأئمة أخبارًا لم تقع قالوا: هذا من باب البداء! جاء في بحار الأنوار في باب البداء «عن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: يا أبا حمزة إن حدثناك بأمرٍ أنه يجيء من هاهنا، فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء، وإن حدثناك اليوم بحديثٍ وحدثناك غدًا بخلافه، فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت»(٢).

وكان شيوخ الشّيعة يمنون أتباعهم بأنّ الأمر سيعود إليهم، والدّولة ستكون لهم، حتى إنّهم حدّدوا ذلك بسبعين سنة، في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلمّا مضت السّبعون ولم يتحقّق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسّسو المذهب الخروج من هذا المأزق، بالقول بأنّه قد بدا لله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد(٣).

وصنفٌ من الشيعة يقر بالبداء كعقيدة، لكن يحاول أن يجد له تأويلًا مقبولًا، ففسّر بعضهم البداء بالنسخ! ولكن المطلع على رواياتهم لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل، ولذلك اعتذر أئمتهم عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء.. ونسبوا إلى نبي الله لوط أنه كان يستحث الملائكة لإنزال

(١) أصول الكافي (١/ ٢٦٠).

(٢) بحار الأنوار: (٤/ ١١٩)، تفسير العياشي: (٢/ ٢١٧)، البرهان: (٢/ ٢٩٩).

(٣) انظر: تفسير العياشي: (٢/ ٢١٨)، الغيبة للطّوسي: (ص٢٦٣)، بحار الأنوار: (٤/ ٢١٤).

العقوبة بقومه، خشية أن يبدو لله، ويقول: «تأخذونهم الساعة فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم! فقالوا: يا لوط إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب»[1]. فهل مثل هذا «الضلال» يقبل التأويل؟!

وجاء في الكافي، قول أبي الحسن عليه السلام: «.. يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون»[2].

۞ المبحث الثامن: الطينة:

هذه العقيدة تجعل الشيعيَّ يعتقد بأن كلَّ بائقةٍ يرتكبها فذنبُها على أهل السنة! وكل عملٍ صالح يعمله أهل السنة فثوابه للشيعة! ولعلَّ أغلب شيوخ الشيعة يكتمون ذلك عن عوامّهم.

عقيدة الطينة بين التأييد والإنكار:

وكانت هذه المقالة موضع إنكار من بعض الشّيعة المتقدّمين، كالمرتضى وابن إدريس، لأنّها في نظرهم وإن تسللت أخبارها في كتب الشيعة إلا «أنّها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والسّنّة والإجماع فوجب ردّها»[3]. لكن هذه الأخبار تكاثرت على مرَّ الزمن، حتى قال شيخهم نعمة الله الجزائري: «إنّ أصحابنا قد رَوَوا هذه الأخبار بالأسانيد المتكثّرة في الأصول وغيرها، فلم يبق مجالٌ في إنكارها، والحكم عليها

(١) فروع الكافي: (٥/ ٥٤٦).

(٢) أصول الكافي: (١/ ٣٢٧).

(٣) الأنوار النّعمانيّة: (١/ ٢٩٣).

بأنّها أخبار آحاد، بل صارت أخبارًا مستفيضة، بل متواترة»[1]، قاله ردًا على من أنكرها من شيوخهم السَّابقين. والذي حمل لواء إرساء هذه العقيدة - فيما يظهر - هو الشيخ الكليني، الذي بوّب لها بعنوان: «باب طينة المؤمن والكافر»[2]. ثمّ ما زالت تكثُر هذه الأخبار من بعد الكليني، حتى سجّل منها شيخُهم المجلسي سبعةً وستّين حديثًا، في باب عقده بعنوان: «باب الطّينة والميثاق»[3].

توضيح عقيدة الطينة:

أوسع تفصيل لهذه العقيدة هو رواية (ابن بابويه) في خمس صفحات!![4] وملخص ذلك: الشّيعي خلق من طينة خاصّة والسّنّي خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشّيعي من معاصٍ وجرائم هو من تأثّره بطينة السّنّيّ، وما في السّنّيّ من صلاح وأمانة هو بسبب تأثّره بطينة الشّيعي، فإذا كان يوم القيامة فإنّ سيّئات وموبقات الشّيعة تُوضع على أهل السّنّة، وحسنات أهل السّنّة تُعطى للشّيعة.

ويمكن أن يستنبط سبب القول بهذه العقيدة من الأسئلة والشكاوى التي وجهت للأئمة، فالشيعة يشكون من انغماس قومهم بالموبقات والكبائر، ومن سوء معاملة بعضهم لبعض، ومن الهم والقلق الذي يجدونه ولا يعرفون سببه، ولكن يعزو إمامهم ذلك كله لتأثر طينة الشيعي

(١) الأنوار النّعمانيّة: (١/ ٢٩٣).

(٢) أصول الكافي: (٢/ ٢-٦).

(٣) بحار الأنوار: (٥/ ٢٢٥-٢٧٦).

(٤) علل الشّرائع: (ص٦٠٦-٦١٠).

بطينة السني في الخلقة الأولى.

روى ابن بابويه بسنده: «عن أبي إسحاق اللّيثي قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: يا ابن رسول الله، أخبرني عن المؤمن المستبصر -أي الشيعي- إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: اللّهمّ لا، قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا، قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا. ، قلت: يا ابن رسول الله، إنّي أجد من شيعتكم من يشرب الخمر، ويقطع الطّريق، ويخيف السّبيل، ويزني، ويلوط، ويأكل الرّبا، ويرتكب الفواحش ويتهاون بالصّلاة والصّيام، والزّكاة، ويقطع الرّحم، ويأتي الكبائر، فكيف هذا ولِمَ ذاك؟

فقال: يا إبراهيم، هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يا ابن رسول الله، أخرى أعظم من ذلك، فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت: يا ابن رسول الله، وأجد من أعدائكم ومناصبيكم[1] من يكثر من الصلاة والصيام ويخرج الزكاة ويتابع بين الحج والعمرة، ويحرص على الجهاد، ويأثر - كذا - على البر، وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه، ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنا، واللواط وسائر الفواحش، فما ذاك؟ ولِمَ ذاك؟ فسّره لي يا ابن رسول الله وبرهنه وبينه، فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي، وضاق ذرعي»[2].

وجاءت هذه الرّواية لمواجهة إحساسٍ ينتاب بعضَ الشيعة الصّادقين،

---

(١) يشير إلى أهل السنة.

(٢) علل الشرائع: (ص٦٠٦-٦٠٧)، بحار الأنوار: (٥/٢٢٨-٢٢٩).

من واقعٍ مليء بالمعاصي، فإزاء تلك الظواهر المقلقة والمخيفة، كانت محاولةً الخروج من إلحاح هذه التساؤلات والشكاوى، بقولهم: بأنَّ المعاصي الموجودة عند الشيعة هي بسبب طينة أهل السنة، والأعمال الصالحة التي تسود المجتمع السني بسبب طينة الشيعي.

«قلت: جعلت فداك فإذا كان يوم القيامة فَمَهْ؟ قال لي: يا إسحاق أيجمع الله الخير والشر في موضع واحد؟ إذا كان يوم القيامة نزع الله تعالى مسحة الإيمان منهم فردّها إلى شيعتنا، ونزع مسحة النّاصب بجميع ما اكتسبوا من السّيّئات فردّها على أعدائنا، وعاد كلّ شيء إلى عنصره الأوّل. قلت: جعلت فداك تُؤخذ حسناتهم فتردّ إلينا، وتُؤخذ سيّئاتنا فتردّ إليهم؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو»[1].

نقد عقيدة الطّينة:

أولًا: عقيدة الطّينة، تتعارضُ مع فِطرة الإسلام، التي خلَق الله سبحانه النّاس جميعًا عليها، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

ثانيًا: عقيدة الطّينة، تخالفُ العدل الرّباني، ولا تتّفق مع النّقل الصحيح، ولا العقل الصريح، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدَّثر: ٣٨]، وقال ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ﴾ [غافر: ١٧].

ثالثًا: عقيدة الطّينة، تعارضُ مذهب الشّيعة في مسألة أفعال العباد!

(١) علل الشّرائع: (ص٤٩٠-٤٩١)، بحار الأنوار: (٥/ ٢٤٧-٢٤٨).

لأنّ مقتضى روايات الطّينة أنّ العبد مجبورٌ على فعله، وليس له اختيارٌ؛ إذ أفعاله بمقتضى الطّينة. بينما مذهبُهم في أفعال العباد، أنّ العبد يخلقُ أفعالَه!؟

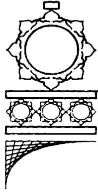
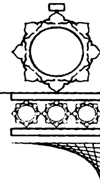
رابعًا: كما أنّ روايات عقيدة الطّينة، فيها اضطرابٌ وتناقضٌ! فكيف يتصوّرُ أن يكون الشّيعيُّ -كما في الرّوايات السّابقة- الذي أساءَ العمل، وبالغَ في الجريمة، وأكثرَ من المعاصي والموبقات، يكونُ في الأصلِ من أهلِ الطّينةِ الطّيبة؟ ومن أحسنَ العملَ يكون من أهلِ الطّينةِ الخبيثة؟!

لذا نقول.. بأنّ هذه المقالة ظاهرة البطلان، يكفي مجرد تصوُّرها لمعرفة فسادِها.



الباب الثالث

الواقع المعاصر

الفصل الأول

الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم

المبحث الأول: الصلة في مصادر التلقي:

الشيعة المعاصرون قد اعتمدوا في التلقّي على أصولهم القديمة، المجموعة في الكتب الأربعة الأولى، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه. كما قرّر ذلك طائفة من شيوخهم كآغا بزرك الطهراني في الذريعة[1]، ومحسن الأمين في أعيان الشيعة[2]، وغيرهما[3]، وقال شيخهم وآيتهم في هذا العصر عبد الحسين الموسوي عن كتبهم الأربعة: «الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأحسنها وأتقنها»[4].

وهذا يثبت أنّ الشيعة المتأخرين لن يختلفوا عن الشيعة السابقين، فكلّهم يرجع إلى مَعِين واحدٍ ومصدرٍ واحد، ولا سيما في الأصول الأساسية، لكن الأمر لم يقتصر على هذا الحد.

---

(١) الذريعة: (١٧/ ٢٤٥).

(٢) أعيان الشيعة: (١/ ٢٨٠).

(٣) انظر: مقدمة سفينة البحار.

(٤) المراجعات: (ص٣١١) (المراجعة ١١٠).

كتب لعلماء شيعة متأخرين صارت مصادر للتلقي..

بل عدّ شيوخهم المعاصرون ما جمعه متأخروهم في القرن الثاني عشر والثالث عشر والتي كان آخرها ما جمعه شيخهم النوري المتوفى سنة (١٣٢٠هـ) في مستدرك الوسائل - عدّوها مصادر للتلقي! سموها «الكتب الأربعة المتأخرة».

وبغض النظر عن اعتمادهم لروايات سجلت في القرن الرابع عشر عن الأئمة في العصر الأول، فإنّ تلك الكتب - ما عدا مستدرك الوسائل - قد ألفت وجمعت إبان الحكم الصفوي، لذلك حوت من الغلو والبلاء ما لم يخطر ببال الشيعة السابقين، كما ترى في بحار الأنوار للمجلسي، وأصبحت - مع ذلك - عمدة عند شيعة هذا العصر! وهذا يعني بطبيعة الحال تطورًا خطيرًا عند المعاصرين ينقلهم إلى الغلو والتطرف.

وليس ذلك فحسب، بل إنَّ المعاصرين اعتمدوا عشرات المصادر التي وصلتهم منسوبة لسابقيهم واعتبروها في المنزلة والاحتجاج كالكتب الأربعة الأولى. كما تجد ذلك في مقدمات تلك المصادر، وهذا منهم متابعة لشيخ الدولة الصفوية المجلسي الذي عدها في «بحاره» بهذه المنزلة.

الشيعة الاثنا عشريّة يحتجّون بمصادر الإسماعيلية!

الشيعة الإسماعيلية ينكرون إمامة كل الأئمة بعد جعفر الصادق، وهو كفرٌ في نظر الاثني عشرية! ومع ذلك نجد أنّ الشيعة الاثني عشرية تتلقى عن الإسماعيلية، وتأخذ منهم دينها! بل إنَّ بعض المصادر الإسماعيلية قد أصبحت عمدةً عند المعاصرين من الشيعة الاثني عشرية! مثل كتاب

«دعائم الإسلام» للقاضي النعمان بن محمد بن منصور، المتوفى سنة (٣٦٣هـ) وهو إسماعيليٌّ كما تؤكد ذلك بعض مصادر الاثني عشرية نفسها[١]. ومع ذلك فإن كبار شيوخ الاثني عشرية المعاصرين يرجعون إليه[٢].

ويشير بعض علماء الاثني عشرية المعاصرين إلى وحدة الأصل في التلقي بين الإسماعيلية والاثني عشرية فيقول: «وإذا لم يكن الفاطميون على المذهب الاثني عشري، فإن هذا المذهب قد اشتد أزره ووجد منطلقًا في عهدهم، فقد عظم نفوذه ونشط دعاته... ذلك أن الاثني عشرية والإسماعيلية وإن اختلفوا من جهات، فإنهم يلتقون في هذه الشعائر بخاصة في تدريس علوم آل البيت والتفقة بها، وحمل الناس عليها[٣]. ومن يطالع بعض الكتب الإسماعيلية يرى وفاقًا في جملة من الروايات بين الطائفتين[٤].

قبول المعاصرين للغلو الوارد في كتب أسلافهم..

وقد توجّه د. علي السالوس إلى أحد علماء الشيعة المعاصرين وهو كاظم الكفائي، وسأله عن رأيهم فيما اشتمل عليه أصول الكافي من روايات طافحة بالغلو، فأجابه:

---

(١) معالم العلماء ص١٣٩).

(٢) مثل الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» انظر: (ص٦٧).

(٣)محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: (ص ١٦٣).

(٤) من الأمثلة لذلك أنه يرد حديثهم «من لم يؤمن برجعتنا فليس منا» في كتب الإسماعيلية. انظر: (ص٤٩) من مسائل مجموعة ضمن كتاب «أربعة كتب إسماعيلية»، كما جاء ذلك في كتب الاثني عشرية: (ص ٤٦).

«أما الروايات التي ذكرها شيخنا الكليني في كتابة الكافي فهي موثوقة الصدور عندنا. . وما ورد في الكافي أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل، وأنهم إذا شاء أن يعلموا علموا، ويعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم، ويعلمون علم ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء، لا شك أنهم أولياء الله وعباده الذين أخلصوا في الطاعة، ثم ذكر قولًا عن أئمتهم وهو: «قولوا فينا ما شئتم، ونزّهونا عن الربوبية»[١].

وليس هذا هو رأي الكفائي وحده في مضامين أصول الكافي المتضمنة للغلو في الأئمة، بل للخنيزي الذي ألف كتابًا يدعو فيه إلى وحدة أهل السنة والإمامية، جواب عن هذه المسائل لا يخالف جواب الكفائي في حقيقته[٢]، مع أنه يقرر ذلك في كتاب قد وضع بأسلوب التقية؛ لأنه منشور للدعوة للوحدة المزعومة بينهم وبين أهل السنة، والتي هي في حقيقتها دعوةٌ إلى التشيّع في صفوف أهل السنة.

وقد ثبتت الحقيقة - فيما مر من فصول - أن كتاب الكافي قد جمع من الغلو ما لا يخطر بالبال، ويكفي النظر في أبوابه فضلًا عن مراجعة أخباره.

---

(١) حديث لكاظم الكفائي نشرة علي السالوسي بخط الكفائي. (انظر: فقة الشيعة: (ص٢٦٥).

(٢) أبو الحسن الخنيزي/ الدعوة الإسلامية: (١/ ٢٧-٢٨).

۞ المبحث الثاني: صلتهم بالفرق القديمة:

لقد لاحظتُ أن علماء الشيعة المعاصرين إذا تحدَّثوا عن طائفتهم ورجالها ودولها، نسبوا لها كل الفرق والدول والرجال المنتمين للتشيع، وإن كانوا من الإسماعيلية والباطنية، أو من الزنادقة الدهرية، أو من المجسمة الغلاة.

الشيعة الاثني عشرية تحتضن كل فرق الشيعة..

فهم إذا تحدثوا - مثلًا - عن دول الشيعة، ذكروا الدولة الفاطمية في صدر دولهم، مع أنها غير اثني عشرية[1]، وإذا جاء ذكر رجالهم رأيت منهم كثيرًا من رؤوس الضلال والزندقة ممن تنسب إليهم فرق خاصة ليست من الاثني عشرية، بل تحمل النسبة لأسمائهم بأعيانها.

لهذا ترى - على سبيل المثال - شيخ الشيعة محسن الأمين يقول عن الهشامية أتباع هشام بن الحكم، واليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، والشيطانية أتباع محمد بن النعمان شيطان الطاق وغيرهم: «أنهم عند الشيعة الإمامية كلهم ثقات! صحيحو العقيدة فكلهم إمامية واثنا عشرية»[2]! بل الأخطر من ذلك أننا نجد الاثني عشرية تحاول أن تحتضن كل فرقة تنتسب إلى التشيع، وإن كانت من فرق الكفر باعتراف كتب الشيعة القديمة نفسها!

فتلاحظ - مثلًا - أنهم يُضفون صفة الشرعية على بعض أهل الضلال

(١) انظر: الشيعة في الميزان، مبحث دول الشيعة: (ص ١٢٧ وما بعدها)، وانظر: أعيان الشيعة: (١/ ٤٤-٤٥)، وانظر: دول الشيعة/ لمحمد جواد مغنية.

(٢) أعيان الشيعة (١/ ٢١).

باتفاق المسلمين كالنصيريّة.

وقد كتب أحد علماء الاثني عشرية المعاصرين وهو المدعو حسن الشيرازي رسالة سماها: (العلويُّون شيعة أهل البيت) - والعلويون لقب للنصيرية - وذكر في رسالته هذه أنه التقى بالنصيريين في سوريا ولبنان، وذلك بأمر من مرجعهم الديني محمد الشيرازي وقال: بأنه وجدهم كما يظن من شيعة أهل البيت الذين يتمتعون بصفاء الإخلاص وبراءة الالتزام بالحق، وينتمون إلى علي بن أبي طالب بالولاية، وبعضهم ينتمي إليه بالولاية والنسب... وقال بأن العلويين والشيعة كلمتان مترادفتان مثل كلمتي الإمامية والجعفرية[1].

هذا ولم ينكر على هذا الشيرازي أحدٌ من شيوخ الاثني عشرية، مع أنّ كتب الشيعة القديمة تكفّر النصيرية وتعتبرها فرقة خارجة عن الإسلام[2]. لكن المعاصرون يرونها من الجعفرية وإن تسمّت بغير هذا الاسم!

إنكارهم لوجود طائفة شيعية مغالية!

وذهب بعض كبار مراجع الشيعة في هذا العصر إلى أنه لا يوجد اليوم على ظهر الأرض فرقة من الفرق الغالية! مع وجود النصيرية والدروز والأغاخانية وغيرها، فكأنه يحكم عليهم بعدم الغلو. يقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «إنَّ جميع الفرق الغالية قد بادت! ولا يوجد منها اليوم نافخ ضرمة»[3].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (٣٥/ ١٤٥ وما بعدها).

(٢) انظر ذلك في بحار الأنوار: (٢٥/ ٢٨٥).

(٣) أصل الشيعة وأصولها (ص٣٨)، وانظر: دعوة التقريب: (ص٧٥).

وقد علق د. سليمان دنيا رحمه الله على ذلك بقوله: «فيما يكون الأغاخانية، أليسوا قائلين بالحلول؟! أم ليسوا مع قولهم بالحلول ملاحدة؟! أم ليسوا منتسبين إلى الشيعة، ثم أليسوا على رقعة الأرض اليوم»[1]. والواقع أنّ أسماء الكثير من الفرق الشيعية قد اختفى وبقيت آراؤها وعقائدها في كتب الاثني عشرية.

كتب الشيعة تقرّر عقائد الغلاة!

والمعاصرون اليوم حينما يقرّرون أن الكتب الثمانية وما في منزلتها هي مصادرهم في التلقي، إنما هم بهذا يرتضون كل آراء وعقائد الفرق الشيعية التي وجدت على مدار التاريخ!.. ذلك أن هذه المدونات هي النهر الذي انسكبت فيه كل الجداول والروافد الشيعية الأخرى، وهذه حقيقة واقعة شواهدها كثيرة؛ حيث نلاحظ أنه ما من عقيدة من عقائد تلك الفرق، إلا ولها شاهد ودليل في كتب الاثني عشرية.

فأنت تلاحظ أن عقيدة «البداء» اعتبرها أصحاب الفرق من عقائد الغلاة[2]، ونسبوها للمختارية[3] ومع ذلك - كما مر - قد ورد في صحيحهم الكافي ستة عشر حديثًا في البداء! وفي بحار الأنوار في باب البدء والنسخ أكثر من سبعين حديثًا! وصار البداء من عقائد الاثني عشرية، وإن حاول شيوخهم أن يلتمسوا مخلصًا لينجو من تكفير المسلمين لهم لقولهم بهذه العقيدة الضالة.

---

(١) بين السنة والشيعة: (ص٣٧).

(٢) انظر: الشهرستاني - الملل والنحل: (١/ ١٧٣).

(٣) المختارية: أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، ومن مذهبه أنه يقول بالبداء على الله تعالى (الملل والنحل: (١/ ١٤٧-١٤٨). وانظر: التعريف بالكيسانية.

ومثل ذلك عقيدة «الرجعة» اعتبروها من عقائد الغلاة، واعترف علماء الشيعة أنّ الرجعة من أصول عقيدة ابن سبأ، ومع ذلك هي من أصول عقائد الاثني عشرية[١].

وعقيدة «تأليه الأئمة» هي من عقائد الفرق الغالية كالسبئية وغيرها، وتجد عند الاثني عشرية في الكافي والبحار، وفي كتب التفسير بالمأثور كتفسير القمي والعياشي، وكتب الرجال كرجال الكشي نصوصًا كثيرة تؤلّه الأئمة - كما مر نقل بعضه.

ومسألة «نفي السهو عن الأئمة» كان مذهبًا لغلاة الروافض، كما قرر ذلك ابن بابويه القمّي ولعن القائلين به، لكنه صار عقيدة لدى الشيعة، ونقل المجلسي إجماع علماء الشيعة على نفي السهو عن الأئمة، بل تحوّل إلى ضروريات المذهب!

كتب الشيعة احتضنت آراء مختلف الفرق الشيعية الغالية!

لقد تسللت آراء الفرق الشيعية الغالية إلى كتب الاثني عشرية على شكل روايات منسوبة للأئمة، وارتضى ذلك المعاصرون، فهل حملهم التعصب على قبول رواية الشيعي أيًا كان مذهبه، والإعراض عن رواية من يسمونهم بالعامة وهم «أهل السنة»؟ وقد اعترف شيخهم الطوسي بأن معظم رجالهم في الحديث من أصحاب المذاهب الفاسدة! بقوله: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة!»[٢]، ومع ذلك قال بأن كتبهم معتمدة. ومن يراجع تراجم رجالهم يلحظ ذلك.. حيث

---

(١) انظر: فصل الرجعة.

(٢) الفهرست: (ص٢٤-٢٥).

فيهم الواقفي، والفطحي[1] وغيرهما.

وقد أقرّ بعض مفكري الشيعة في العصر الحاضر بأن الفكر الاثني عشري قد استوعب آراء وعقائد الفرق الشيعة القديمة، حيث قال الأستاذ مصطفى الشيبي: «ولكن يجب أن نشير قبل أن نضع القلم بأن ما مر بنا من أفكار الشيعة مما كان خاصًّا بفرقة بعينها، لم يلبث أن دخل كله في التشيع الاثني عشري! ودعم بالحجج العقلية وبالنصوص. والتشيع الحالي إنما هو زبدة الحركات الشيعية كلها من عمَّار إلى حجر بن عدي إلى المختار وكيسان إلى محمد بن الحنفية وأبي هاشم إلى بيان ابن سمعان، والغلاة الكوفيين إلى الغلاة من أنصار عبد الله بن الحارث، إلى الزيديين والإسماعيليين، ثم الإمامية التي صادرت اثنا عشرية، وقام بعملية المزج متكلمو الشيعة ومصنّوفها»[2].

إذن التشيّع الحالي قد استوعب خلاصة الاتجاهات الشيعية، بكل ما فيها من غلوّ. حتى رأينا النزعة السبئية في علي رضي الله عنه، تطلُّ علينا من خلال روايات الاثني عشرية، يدرك هذا من راجع مجرد عناوين أبواب الكافي وبحار الأنوار.

إقرارٌ خطيرٌ بتغير المذهب وتطوره..

ولقد صدر إقرارٌ خطيرٌ، وبيانٌ مثيرٌ من أكبر شيخٍ من شيوخهم المعاصرين في علم الرجال، يتضمّن الاعتراف بتغيّر المذهب وتطوّره! وأنّ ما عليه المذهب الاثنا عشري في العصر الحاضر يعتبر غلوًّا وتطرفًا

(١) انظر: فصل السنة.

(٢) مصطفى الشيبي/ الصلة بين التصوف والتشيع: (ص٢٣٥).

عند قدماء الشيعة! وأن شيعة العصر الحاضر يعتقدون عقائد يرونها من ضرورات المذهب وأركانه، وهي عند قدماء الشيعة من الغلو والكفر!

يقول الشيخ عبد الله المامقاني[1] في معرض دفاعه عن المفضل بن عمرو الجعفي فيما رمي به من قبل بعض علماء الشيعة القدماء، يقول: «إنا قد بينا غير مرة أن رمي القدماء الرجل بالغلو لا يعتمد عليه ولا يركن إليه، لوضوح كون القول بأدنى مراتب فضائلهم (يعني الأئمة) غلوًا عند القدماء، وكون ما نعدّه اليوم من ضروريات مذهب التشيع غلوًا عند هؤلاء، وكفاك في ذلك عدّ الصدوق نفي السهو عنهم غلوًا! مع أنه اليوم من ضروريات المذهب، وكذلك إثبات قدرتهم على العلم بما يأتي (أي علم الغيب) بتوسط جبرائيل والنبي غلوًا عندهم، ومن ضروريات المذهب اليوم»[2]!

شيعة اليوم زادوا على الشيعة السابقين..

من هذا النص وغيره يتبيّن أن شيعة العصر الحاضر لم يكتفوا بمتابعة سابقيهم، بل زادوا عليهم في الغلو! حتى أنَّ شيوخ الشيعة في القرن الرابع كالصدوق وغيره يرون أن من يعتقد أن الأئمة لا يسهون، أو أن الأئمة يعلمون ما يأتي أو حسب عبارة الكليني: يعلمون ما كان وما يكون، ولا يخفى عليهم الشيء. من يعتقد هذه العقائد وأمثالها هو في نظر كبار شيوخ الشيعة السابقين، يعدّ من الغلاة الذين لا تقبل رواياتهم

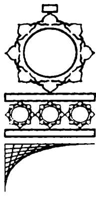
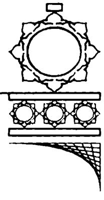
(١) عبد الله بن محمد حسن المامقاني، من كبار شيوخ الشيعة، ولد بالنجف سنة (١٢٩٠هـ) وتوفي بها سنة (١٣٥١هـ). ومن كتبه: «تنقيح المقال في عالم الرجال» في ثلاثة مجلدات. (معجم المؤلفين: (٦/ ١١٦).

(٢) تنقيح المقال: (٣/ ٢٤٠).

عن الأئمة، ولكن المذهب الشيعي تغيّر وأصبح ذلك اليوم من ضرورات مذهب التشيع، كما يعترف المامقاني، ومعنى هذا أن الشيعة المتقدمين يعتبرون - بناءً على ذلك - المعاصرين من الغلاة ولا يثقون بأقوالهم!

ولاحظ أن الحكم بغلو أصحاب هذه العقائد صدر من قبل شيوخ الشيعة لا من قبل علماء السنة! ثم إن هذا رأيهم في القرن الرابع بعدما تغير التشيع وتطور، فكيف يكون موقف الشيعة الأول الذين كان تشيعهم هو في تقديم عليٍّ على عثمان فقط؟!



الفصل الثاني

دولة الآيات

❐ **إنّ سبب تخصيص دولتهم الحاضرة بالدارسة والتقويم، يعود إلى أمرين أساسيين:**

■ **السبب الأول**: أنها طرحت بلسان زعيمها، ونصِّ دستورها فكرة جديدة في محيط التشيع الإمامي، أثارت جدلًا بين شيوخ الشيعة بين مؤيدٍ ومعارض، تلك هي فكرة نقل وظائف المهدي وصلاحياته بعد طول غيبته وتأخّر خروجه، إلى الفقيه الشيعي بالكامل! كما سيأتي تفصيله والحديث عن آثاره، حيث إن الخميني استولى تمامًا على وظائف المهدي المنتظر بعد قيام دولته.

■ **السبب الثاني**: بأنه قيل إن هذه الدولة هي التي تمثّل الإسلام في هذا العصر، وشيوخَها هم المراجع للمسلمين، ومؤسسها من المجددين! وزعمت بعض الصحف «أن ردود الفعل التي أحدثتها (حركة الخميني) كان مبعثها أن حركة الخميني حركة إسلامية مائة في المائة»[1]، ورشحت مجلة المعرفة التونسية الخميني لنيل جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام[2].

---

(١) مجلة الاعتصام، العدد الخامس، السنة الثانية والأربعون، ربيع أول ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر: مجلة المعرفة التونسية، العدد (٩)، السنة الخامسة، ذي الحجة ١٣٩٩هـ.

ومضت على هذا النهج مجلات أخرى كالرائد[١] والدعوة[٢] والرسالة[٣] والأمان[٤]. وغيرها. وهذه المجلات كلها منتسبة لأهل السنة!

وقد أشاد بعض المنتمين لأهل السنة ثورة الخميني، وعدَّها المثال الصادق للحكومة الإسلامية[٥]! فكانت فتنة مدلهمة لا تزال آثارها باقية، وإن أفاق البعض، وتبيّنت له الحقيقة، إلا أن منهم من لا يزال يعدّ ما يثار عن شيعة الخميني إنما هي «ضجة مفتعلة»[٦].

وقد استغلت دولةُ الخميني هذا المناخ العاطفي المتعاطف مع الثورة، بالدّعايةِ لمذهبها، والترويج لعقيدتها، وساهمت هذه الحملة الإعلامية الدعائية في الصحف الإسلامية على إخفاء الحقيقة أمام عامّة المسلمين، لأنهم لا يعرفون شيئًا عن الخلاف بين الشيعة والسنة إلا أنه خلاف حول من يستحق الولاية: عليّ أم أبو بكر، وليس هذا الخلاف بأمرٍ ذي بال اليوم. فكان هذا الوضع مجالًا خصبًا لنشر الفتنة.. ومن هنا فإنه كان لابدَّ من بيان الحقيقة كما هي.

(١) انظر: الرائد الألمانية، العدد (٣٤) ذي الحجة ١٣٩٨هـ، (ص٢٥-٢٦).

(٢) انظر: الدعوة المصرية، العدد (٣٠) في ١/ ١٢/ ١٣٩٨هـ، (ص٨).

(٣) انظر: الرسالة اللبنانية، العدد (٣١)، جمادى الثانية ١٣٩٩هـ.

(٤) انظر: الأمان اللبنانية، العدد (٣١)، ٩ شوال ١٣٩٩هـ.

(٥) مثل: «الخميني الحل الإسلامي والبديل»، تأليف فتحي عبد العزيز، و«مع ثورة إيران» وهو البحث الثالث من البحوث التي يصدرها المركز الإسلامي في آخن، وكتاب: «نحو ثورة إسلامية» لمحمد عنبر.

(٦) المصدر السابق.

۞ المبحث الأول: فكر مؤسسها:

من خلال الرجوع إلى ما كتبه الخميني في كتبه: كشف الأسرار، وتحرير الوسيلة، والحكومة الإسلامية، ومصباح الإمامة والولاية، ورسائل التعدد والترجيح والتقية، **ودروس في الجهاد والرفض، وسر الصلاة.. وغيرها، يتبيّن أن له مجموعة من الاتجاهات، لعل أهمها ما يلي:**

أولًا: الاتجاه الوثني:

في كتابه كشف الأسرار كتب الخميني تحت عنوان: «أليس من الشِّرك طلب الحاجة من الموتى»:

«يمكن أن يقال إن التوسل إلى الموتى وطلب الحاجة منهم شرك؛ لأن النبي والإمام ليس إلا جمادين فلا يتوقع منهما النفع والضرر. والجواب: إن الشرك هو طلب الحاجة من غير الله، مع الاعتقاد بأن هذا الغير هو إله ورب، وأما إذا طلب الحاجة من الغير من غير هذا الاعتقاد فذلك ليس بشرك، ولا فرق في هذا المعنى بين الحي والميت، ولهذا لو طلب أحد حاجته من الحجر والمدر لا يكون شركًا، مع أنه قد فعل باطلًا، ومن ناحية أخرى نحن نستمد من أرواح الأنبياء المقدسة والأئمة الذين أعطاهم الله قدرة، لقد ثبت بالبراهين القطعية والأدلة العقلية المحكمة حياة الروح بعد الموت، والإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم»[1].

(١) كشف الأسرار: (ص٣٠).

❐ ثم ذكر أقوالًا للفلاسفة في إثبات ادعائه، فقد اشتمل هذا النص على ما يلي:

أ- اعتقاده أنَّ دعاء الأحجار والأصنام والأضرحة من دون الله لا يكون شركًا، إلا إذا اعتقد الداعي أنها هي الإله والرب.

وهذا قولٌ باطل؛ لأن هذه هو الشرك الأكبر بعينه، والذي أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب لإبطاله، وهو شرك المشركين الذين جاهدهم الرسول ﷺ، ذلك أنه لا يخفى أن المشركين ما كانوا يعتقدون في «أصنامهم» أنها الرب بل كانوا يقولون كما قال الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣]. وقال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾. وقال سبحانه: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾. فثبت بهذا أن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، وكان شركهم من هذا الشرك الذي يدعو إليه الخميني.

ب- اعتقاده أنَّ الأموات لهم قدرة على النفع والضر. ويقول بأنهم يستمدون منهم ذلك. وقوله هذا يفتح باب الشرك بلا ريب، فالأموات لا يملكون لأنفسهم ضرًا ولا نفعًا.. وهل يوجد فرق بين هذا وشرك مشركي قريش.. وغيرهم من مشكري الأمم الذي كان غالب شركهم

من هذه الباب[1]. لعلّ الفرق أن هؤلاء يسمون شركهم إسلامًا، ويرون أنه من دين محمد ﷺ!

جـ- دعواه الإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم، ثم خاض في ركام الفلسفة لإثبات مدعاه! الإحاطة بهذا العالم لله وحده ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ مُّحِيطًا﴾ [النِّساء: ١٢٦]، والروح مخلوقة مدبّرة، وهي بعد مفارقتها للجسد في نعيم أو عذاب، وليس لها من أمر الإحاطة بالعالم نصيب.

❍ اعتقاده تأثير الكواكب والأيام على حركة الإنسان:

يزعم الخميني أنَّ هناك أيامًا منحوسة من كل شهر، يجب أن يتوقف الشيعي فيها عن كل عمل، وأن لانتقال القمر إلى بعض الأبراج تأثيرًا سلبيًا على عمل الإنسان! فليتوقف الشيعي عن القيام بمشروع معين، حتى يتجاوز القمر ذلك البرج المعين! ولاشك بأن من يعتقد في الأيام والكواكب تأثيرًا في جلب سعادة، أو إحداث ضرر أو منعه فقد وافق الصابئة في اعتقادهم بالكواكب!

ومما يشهد لاتجاه خميني هذا ما جاء في تحرير الوسيلة؛ حيث يقول: «يكره إيقاعه (يعني الزواج) والقمر في برج العقرب، وفي محاق الشهر، وفي أحد الأيام المنحوسة في كل شهر وهي سبعة: يوم ٣، ويوم ٥، ويوم ١٣، ويوم ١٦، ويوم ٢١، ويوم ٢٤، ويوم ٢٥ (وذلك من كل شهر»)[2].

(١) انظر: شرح الطحاوية: (ص٢٠).

(٢) تحرير الوسيلة: (٢/٢٣٨).

❍ حقيقة الشرك عند الخميني:

ما هو الأمر الذي يكون شركًا في نظر الخميني؟ يقول الخميني: «توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونبعدها تمامًا عن حياتنا»[1]. فأنت ترى أن مفهوم الشرك عند الخميني هو أن يتولى على بلاد المسلمين أحد من أهل السنة! فحاكمها حينئذ مشرك، وأهلها مشركون، فدين الخميني «الولاية» لا التوحيد!

ثانيًا: القول بالحلول والاتحاد:

وتتمثل صورة التصوف الغالي عند الخميني في أوضح مظاهرها في كتابه: «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»، ثم كتابه الآخر: «سر الصلاة». . **وفيما يلي بيان لبعض اتجاهاته الصوفية الغالية:**

أ- قوله بالحلول الخاص:

يقول عن أمير المؤمنين علي: «خليفته (يعني خليفة الرسول ﷺ) القائم مقامه في الملك والملكوت، المتحد بحقيقته في حضرت الجبروت واللاهوت، أصل شجرة طوبى، وحقيقة سدرة المنتهى، الرفيق الأعلى في مقام أو أدنى، معلم الروحانيين، ومؤيد الأنبياء والمرسلين علي أمير المؤمنين»[2]

فانظر إلى قوله: «المتحد. . باللاهوت» تجده كقول النصارى باتحاد

---

(١) الحكومة الإسلامية: (ص ٣٣-٣٤)، وانظر: اعتقادهم في توحيد الألوهية وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) مصباح الهداية: (ص١).

اللاهوت بالناسوت، ومن قبل زعمت غلاة الشيعة أن الله حلّ في علي بن أبي طالب، وقال في قوله ﷻ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرّعد: ٢]، قال: «أي ربكم الذي هو الإمام»[١].

ب- قوله بالحلول والإتحاد الكلي:

وتجاوز الخميني مرحلة القول بالحلول الجزئي، أو الحلول الخاص بعليّ إلى القول بالحلول العام. . فهو يقول - بعد أن تحدث عن التوحيد ومقاماته حسب تصوره: «النتيجة لكل المقامات والتوحيدات عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى، ونفى الكثرة بالكلية، وشهود الوحدة الصرفة. .»[٢]

ويبدو أن قوله: «عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى» للتأكيد على مذهب الاتحادية، لأن رؤية فعل متميز، وإثبات صفة معنية لله يعني إثبات الغيرية والتثنية وهذا شرك عندهم. ثم ينقل عن أحد أئمته أنه قال: «لنا مع الله حالات: هو هو، ونحن نحن، وهو نحن، ونحن هو»[٣]. ثم يعلق على ذلك بقوله: «وكلمات أهل المعرفة خصوصًا الشيخ الكبير محيي الدين مشحونة بأمثال ذلك مثل قوله: الحق خلق، والخلق حق، والحق حق، والخلق خلق»[٤]، وقال: «لا ظهور ولا وجود إلا له تبارك وتعالى، والعالم خيال في خيال عند الأحرار»[٥].

---

(١) مصباح الهداية: (ص١٤٥).

(٢) مصباح الهداية: (ص١٣٤).

(٣) مصباح الهداية: (ص١١٤).

(٤) مصباح الهداية: (ص١١٤).

(٥) مصباح الهداية: (ص١٢٣).

ثالثًا: الغلو في الرفض:

الخميني يأخذ بالمذهب الغالي والمتطرف وهو مذهب غلاة الروافض[1]. ومما يدل على ذلك أنه يعتمد مقالة غلاتهم في تفضيل الأئمة على أنبياء الله ورسله؛ فيقول: «إن من ضرورات مذهبنا أنَّ لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.. وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»[2] وهذا هو مذهب غلاة الرافضة!

وترى الخميني ينسب هذا المذهب لكل المعاصرين، وأن هذا من الضرورات عندهم؛ فالمعاصرون هم - بناء على ذلك - من غلاة الروافض في حكم أئمة الإسلام، وليس ذلك فحسب، بل عقيدة الخميني في أئمته هي عقيدة الغلاة في حكم كبار شيوخ الشيعة في القرن الرابع؛ يدل على ذلك أنه يذهب إلى القول بأن أئمته «لا يتصوّر فيهم السهو والغفلة»[3].

وهذا في نظر شيخهم ابن بابويه الملقب برئيس المحدثين هو مذهب الغلاة والمفوضة في الأئمة، والذين هم في نظر ابن بابويه وغيره يستحقون اللعن حيث قال: «إن الغلاة والمفوضة - لعنهم الله ينكرون سهو النبي ﷺ..»[4]، ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أنه كان يعد نفي السهو عن النبي والإمام من الغلو[5]، وفي كتابه الاعتقادات

(١) ومن شغفه باسم الرافضة يسمي أحد كتبه «دروس في الجهاد والرفض».

(٢) الحكومة الإسلامية: (ص٥٢).

(٣) الحكومة الإسلامية: (ص٩١).

(٤)، (٥) من لا يحضره الفقيه: (١/ ٢٣٤).

حكم على هؤلاء الغلاة والمفوضة بقوله: «اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله جل اسمه، وأنهم شر من اليهود والنصارى والمجوس»[١]!

رابعًا: بعض اعتقادات الخميني:

هذا والخميني في بقية عقائده لا يختلف عن عقائد الغلو لدى الاثني عشرية، التي تحدثت عنها صفحات هذا البحث. وذلك في تكفيره للصحابة[٢] ولأهل السنة عمومًا، حتى ينعتهم بالنواصب - ما عدا من يسمونهم بالمستضعفين - بل هو يأخذ بالرأي المتطرف من آراء قومه في ذلك، وهو معاملتهم كالحربي حيث قال: «والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم وتعلق الخمس به، بل الظاهر جواز أخذ ماله أينما وجد، وبأي نحو كان، ووجوب إخراج خمسه»[٣]، وهو يريد بالناصب أهل السنة وما يلحقُ بهم - في نظرهم - من الشيعة الزيدية ما عدا الجارودية، لا الخوارج فقط والذين هم يسمون بالنواصب عند أهل السنة لإجماعهم على تكفير أمير المؤمنين علي، ولذلك يذكر الخوارج كقسم آخر مع النواصب فيقول مثلًا: «وأما النواصب والخوارج لعنهم الله تعالى فهما نجسان..»[٤].

---

(١) الاعتقادات: (ص١٠٩).

(٢) حتى إنه يقرر في كتابه تحرير الوسيلة مشروعية التبري من أعداء الأئمة في الصلاة - وأعداء الأئمة في عُرفهم هم الصحابة إلا ثلاثة أو سبعة - (تحرير الوسيلة: ١/ ١٦٩) وفي كتابه: كشف الأسرار يصرح بتكفير الشيخين. انظر: كشف الأسرار: (ص١١٢ وما بعدها)، وانظر: الندوي/ صورتان متضادتان: (ص٥٧-٥٨)، محمد منظور النعماني/ الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: (ص ٤٨ وما بعدها).

(٣) تحرير الوسيلة: (١/ ٣٥٢)، وانظر: وجاء دور المجوس: (ص١٨٦).

(٤) تحرير الوسيلة: (ص١/ ١١٨).

وفي عقيدتهم في القرآن يلمح الخميني إلى تصديقه بخرافة وجود قرآن لعليٍّ رضي الله عنه عرضه على الصحابة رضي الله عنهم فرفضوه، وأنه متضمن لزيادات ليست في القرآن فيقول: «ولعل القرآن الذي جمعه (يعني عليًّا) وأراد تبليغه على الناس بعد رسول الله[1] هو القرآن الكريم مع جميع الخصوصيات الدخيلة في فهمه المضبوطة عنده بتعليم رسول الله»[2].

وفي النص المترجم الذي بين يديَّ من كشف الأسرار يجيب الخميني على من يقول: لماذا لم يُذكر الأئمة في القرآن بقوله:

«إن الذين لم يكن ارتباطهم بالإسلام والقرآن إلا لأجل الرئاسة والدنيا، وكانوا يجعلون القرآن وسيلة لمقاصدهم الفاسدة، كان من الممكن أن يحرفوا هذا الكتاب السماوي في حالة ذكر اسم الإمام في القرآن، وأن يمسحوا هذه الآيات منه وأن يلصقوا وصمة العار هذه على حياة المسلمين»[3]، فهو هنا لم يصرح بوقوع التحريف إلا بالتمليح، ولكنه يزعم صراحة أنه بإمكان أحد من الناس تحريف كتاب الله، وفي هذا تكذيب لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وانظر إلى هذه العقلية المتعصبة، والتي تزعم أن الله سبحانه لم يذكر في كتابه ما هو - حسب اعتقاده - أصل الدين وأساسه المتين خشية تحريف الصحابة له!

وكذلك يقول الخميني بعقيدة الغيبة ويزعم رجعته، بل يقول: لقد جاء الأنبياء جميعًا من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم لكنهم لم ينجحوا،

(١) هكذا في النص بدون ذكر الصلاة عليه ﷺ.

(٢) رسالة في التعادل والترجيح: (ص٢٦) (ضمن الجزء الثاني من الرسائل للخميني).

(٣) كشف الأسرار: (ص١١٤).

حتى النبيّ محمد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية. . لم ينجح في ذلك، وإن الشخص الذي سينجح في ذلك هو المهدي المنتظر»[١].

وقد استنكر المسلمون ذلك وأصدرت رابطة العالم الإسلامي بيانًا تنكر هذه المقالة وتوضح أنها تحوي مناقضةً صريح للإسلام، وما جاء به القرآن والسنة، وما أجمعت عليه الأمة[٢]. . كما جرى الإنكار من جهات عديدة[٣]. وقد نشرت مجلة الجماعة الإسلامية بباكستان خطاب الخميني، وعلقت عليه بقولها: «هذا نفي للإسلام، وتاريخ الإسلام، وأمر لا يحتمله حتى الأصدقاء»[٤].

وقد أصدر الخميني بيانًا يجيب فيه على المنكرين، وليس في جوابه إلا التأكيد على هذا المنكر، حيث قال: «ونقول بأن الأنبياء لم يوفَّقوا في تنفيذ مقاصدهم، وأن الله سيبعث في آخر الزمان شخصًا يقوم بتنفيذ مسائل الأنبياء»، ثم ينكر على المنكرين بأنهم يسعون لتفريق المسلمين»[٥].

(١) من خطاب ألقاه الخميني بمناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي في ١٥ من شهر شعبان ١٤٠٠هـ، وأذيع في راديو طهران. (الرأي العام الكويتية بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٠٠هـ، وانظر: مجلة المجتمع الكويتية، العدد (٤٨٨) في ٨/ ٧/ ١٩٨٠م، وانظر: نهج الخميني: (ص٤٥-٤٧).

(٢) انظر: الاستنكار في جديدة المدينة ٤ رمضان ١٤٠٠هـ، وجريدة أخبار العالم الإسلامي ٩ رمضان ١٤٠٠هـ، المجتمع الكويتية، العدد (٤٨٨) ٨/ ٧/ ١٩٨٠م، وانظر: نهج الخميني: (ص٤٥-٤٧).

(٣) فقد أصدر علماء المغرب بيانًا في ذلك نشر في مجلة (دعوى الحق) العدد الرابع، الصادر في: شعبان - رمضان ١٤٠٠هـ، انظر: نهج الخميني: (ص٤٩].

(٤) العدد الصادر في ٢٩ ذي الحجة ١٤٠٤هـ، انظر: نهج خميني في ميزان الفكر الإسلامي: (ص ٥٢).

(٥) الخميني/ مسألة المهدي المنتظر مع رسالة أخرى (ص٢٢).

❍ شبهة والجواب عنها:

بعضهم يقول: بأن الخميني قد تخلى عن بعض عقيدته في التقيّة، وأنه قد أمر أتباعه بالصلاة مع أهل السنة مما يعد اعتدالًا في صورته الظاهرة.

والجواب عن ذلك يوجد في رسالته في التعادل والترجيح، وفي رسالته في التقية، وحسبك أن تعلم من هذا إيمانه بأن أصل دينهم يقوم على مخالفة أهل السنة، وأن هذا الأصل هو من المرجحات عنده في حالة اختلاف الروايات.. فالخميني يقول: (إن أخبارهم الآمرة بالأخذ بخلاف العامّة.. كقوله: «ما خالف العامة ففيه الرشاد».. وقوله: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم» هي من أصول الترجيح، وليس الترجيح بها بمحض التعبّد، بل «لكون المخالفة لهم طريقًا إلى الواقع، والرشد في مخالفتهم)[1]. فترى الخميني يعد مخالفة أهل السنة من أصول الترجيح عندهم.

أما أمره لطائفته بالصلاة مع أهل السنة فهو من باب التقيّة، وهو ما فصل القول فيه في رسالته في التقية، حيث قال فيها: «إنه قد وردت روايات خاصة تدل على صحة الصلاة مع الناس، والترغيب في الحضور في مساجدهم والاقتداء بهم والاعتداد بها، كصحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله أنه قال: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله ﷺ في الصف الأول»، وعقب عليه الخميني بقوله: «ولا ريب أن الصلاة معه - يعني مع رسول الله ﷺ - صحيحة ذات فضيلة جمة فذلك الصلاة معهم حال التقية»[2]! ثم قال: «وموثقة سماعه

(١) انظر: رسالة التعادل والترجيح: (ص٧١).

(٢) رسالة في التقية: (ص١٠٨) (ضمن الجزء الثاني من الرسائل).

قال: سألته عن مناكحتهم والصلاة خلفهم؟ فقال: هذا أمر شديد لن تستطيعوا ذلك، قد أنكح رسول الله ﷺ وصلى علي وراءهم»[١].

ثم أشار إلى أن هذا النوع من التقية ليس مرتبطًا بـ «الضرورة»، وهو خاص بمعاملة أهل السنة، لأنه يرى أن التقية تكون اضطرارية في حال الخوف، وتكون «للمداراة» وهي حينئذ من أفضل الأعمال عندهم.. والحالة الأولى الأمر فيها واضح، لكن الحالة الثانية يبينها بقوله: «وأما التقية المداراتية المرغوب فيها - كذا - مما تكون العبادة معها أحب العبادات وأفضلها، فالظاهر اختصاصها بالتقية عن العامة، كما هو مصب الروايات على كثرتها»[٢]. فالتقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال! وهي مشروعة بإطلاق عندهم.. ثم يشير الخميني بعد ذلك إلى نوع ثالث من أنواع التقية عندهم وهو «الكتمان» المقابل للإذاعة كما يقول: «فتكون على حد تعبيره بمعنى التحفظ عن إفشاء المذهب وعن إفشاء سر أهل البيت»[٣].

لذلك من أحسن الظنّ بالخميني، وقال بأنّه قد تخلى عن التقية والمخادعة، خفِي عليه أن التقية عندهم أنواع، والتقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال عندهم، وليست مشروطة بالضرورة.

وأخيرًا.. حسبك أن تعرف أنّ الخميني يعدُّ عصر الخلفاء الراشدين عصر تقية فيقول: «إن من بعد رسول الله ﷺ إلى زمان خلافة أمير المؤمنين ومن بعده إلى زمن الغيبة، كان الأئمة وشيعتهم مبتلين بالتقية

(١) رسالة في التقية: (ص١٩٨).

(٢)رسالة في التقية: (ص ٢٠٠).

(٣) رسالة في التقية: (ص١٨٤).

أكثر من مائتي سنة»[١]!

خامسًا: قوله بعموم ولاية الفقيه:

تعتقد الاثنا عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، قد اختارهم الله كما يختار أنبياءه[٢]، وهؤلاء الأئمة أمرُهم كأمر الله، وعصمتُهم كعصمة رسل الله، وفضلُهم فوق فضل أنبياء الله!

ولكن آخر هؤلاء الأئمة -حسب اعتقادهم- غائب منذ سنة (٢٦٠هـ)، ولذا فإن الاثني عشرية تحرم أن يلي أحدٌ منصبه في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، حتى تقول: «كل رايةٍ ترفع قبل أن يقوم القائم، فصاحبُها طاغوتٌ وإن كان يدعو إلى الحق»[٣].

○ المرسوم الإمامي..

وعلى هذا مضى شيعة القرون الماضية.. وقد استطاعوا أن يأخذوا «مرسومًا إماميًا» وتوقيعًا من الغائب - على حد زعمهم - يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة بالمهدي، لا كل الصلاحيات، وهذا التوقيع يقول: «أما الوقائع الحادثة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»[٤]. وواضح من خلال

---

(١) رسالة في التقية: (ص ٢٩٦).

(٢) انظر: فصل الإمامة.

(٣) الكافي: بشرحه للمازندراني: (١٢/ ٣٧١)، بحار الأنوار: (٢٥/ ١١٣).

(٤) الكافي مع شرحه مرآة العقول: (٤/ ٥٥)، إكمال الدين: (ص٤٥١)، الغيبة للطوسي: (ص١٧٧)، الاحتجاج للطبرسي: (ص١٦٣)، وسائل الشيعة: (١٨/ ١٠١).

هذا «النص» أنه يأمرهم بالرجوع في معرفة أحكام الحوادث الواقعة والجديدة إلى شيوخهم، ولذلك استقرّ الرأي عند الشيعة على أن ولاية فقهائهم خاصة بمسائل الإفتاء وأمثالها، كما ينص عليه «توقيع المنتظر».

أما الولاية العامة التي تشمل السياسة وإقامة الدولة، فهي من خصائص المهدي الغائب، وهي موقوفة حتى يرجع من غيبته، ولذلك عاش أتباع هذا المذهب وهم ينظرون إلى خلفاء المسلمين على أنهم غاصبون مستبدّون، ويتحسرون لأنهم قد استولوا على سلطان إمامهم، ويدعون الله في كل لحظة أن يعجّل بفرجه حتى يقيم دولتهم، ويتعاملون مع الحكومات القائمة بمقتضى عقيدة التقية.

❍ نقل وظائف المهدي إلى الفقيه الشيعي..

لكن غيبة المهدي طالت، وتوالت قرون قاربت الاثني عشر دون أن يظهر، والشيعة محرمون من دولةٍ شرعيةٍ حسب اعتقادهم، فبدأت فكرة القول بنقل وظائف المهدي للفقيه تداعب أفكار علماء الشيعة المتأخرين.

وقد أشار الخميني إلى أنّ شيوخهم المتأخرين: النراقي[١] والنائيني[٢] قد ذهبا إلى أن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال، في مجال الحكم والإدارة والسياسة[٣]، ولم يذكر الخميني أحدًا نادى بهذه الفكرة قبل هؤلاء، ولو وجد لذكره، لأنه يبحث عما يبرر مذهبه! فإذن عقيدة

(١) أحمد بن محمد بن مهدي النراقي الكاشاني ١١٨٥-١٢٤٥هـ.

(٢) حسين بن عبد الرحمن النجفي النائيني ١٢٧٣-١٣٥٥هـ.

(٣) الحكومة الإسلامية: (ص٧٤).

عموم ولاية الفقيه لم توجد عند الاثني عشرية قبل القرن الثالث عشر.

❍ **مبررات الخميني لإقامة الدولة الشيعية..**

وقد التقط الخميني هذا الخيط، وراح ينادي بهذه الفكرة، وضرورة إقامة دولة برئاسة نائب الإمام لتطبيق المذهب الشيعي، فهو يقول: «واليوم - في عهد الغيبة - لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول: إن الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمان فحسب ليُهملهم بعد ذلك؟ أو نقول: إن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة؟ ونحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياع ثغور الإسلام وانتهاكها، ويعني تخاذلنا عن أرضنا، هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة؟»[(١)].

ويقول في موضع آخر: «قد مرَّ على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، في طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ يعمل الناس من خلالها ما يشاؤون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؛ القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهد في نشرها، وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عامًا، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلًا؟ الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ»[(٢)].

(١) الحكومة الإسلامية: (ص٤٨).

(٢) الحكومة الإسلامية: (ص٢٦).

ثم يقول: «إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف»[١].

فالخميني يرى لهذه المبررات التي ذكرها خروج الفقيه الشيعي وأتباعه، للاستيلاء على الحكم في بلاد الإسلام نيابةً عن المهدي.

○ رأي الخميني مخالفة صريحة لوصايا الأئمة..

فالخميني بقوله هذا يخرج عن مقررات مذهب الاثني عشرية، ويخالف وصايا أئمته الكثيرة، في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج! حتى قال أحد مراجعهم في هذا العصر الملقب بالآية العظمى، والمرجع الديني الأعلى محمد الحسيني البغدادي النجفي: «وقد توافرت عنهم (ع) حرمة الخروج على أعدائهم وسلاطين عصرهم»[٢]، ذلك أن منصب الإمامة لا يصلح عندهم إلا للمنصوص عليه من عند الله، ولا يعني رضاهم بهذه الحكومات.

وهذه المبررات التي ساقها الخميني لبيان ضرورة إقامة الدولة الشيعية، ونيابة الفقيه عن المهدي في رئاستها، كان ينبغي أن توجه وجهة أخرى، لو كان للخميني ومؤيديه صدقٌ في القول ونصحٌ لأتباعهم، هذه الوجهة هي: نقد المذهب من أصله الذي قام على عقيدة الغيبة وانتظار الغائب، والذي انتهى بهم إلى هذه النهاية.

---

(١) الحكومة الإسلامية: (ص٢٦-٢٧).

(٢) في كتابه «وجوب النهضة لحفظ البيضة»: (ص٩٣).

❍ صحة رأي الخميني يعني بطلان المذهب الشيعي!

وعلى كلٍّ.. فكلام الخميني السابق، شهادة مهمة وخطيرة، تطعن في المذهب الشيعي من أصله! وأنَّ إجماع طائفته على وجوب انتظار المهدي كل القرون الماضية كان على ضَلالةٍ! وأنّ إجماع علماء الشيعة أكثر من ألف عام على حرمة تشكيل حكومة شيعية كان باطلًا! وأن رأيهم في النص على إمام معين، والذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلًا وكفّروهم أمر فاسد! أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام، وهاهم يضطرُّون للخروج عليه بقوله: «بعموم ولاية الفقيه» بعد أن تطاول عليهم الدهر، ويئسوا من خروج من يسمونه «صاحب الزمان»، فاستولوا حينئذ على صلاحياته كلها، وأفرغ الخميني كل مهامّه ووظائفه لنفسه!

❍ الخميني وكتابه: الحكومة الإسلامية!

ومن أجل إقناع الخميني طائفته بهذا المبدأ، ألف كتابه: «الحكومة الإسلامية» أو «ولاية الفقيه». وهو لا يوافق على ولاية كل أحد أمور الدولة؛ بل يخصص ذلك بفقهاء الشيعة، ويحصر الحكم والسلطان بهم، حيث يقول: «وبالرغم من عدم وجود نصٍّ على شخص من ينوب عن الإمام (ع) حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي.. موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلةٍ منقطعة النظير»(١).

وأقول: إذا كانت حكومة فقهاء الشيعة لا مثيل لها في العدل - كما يقول - فما حاجتهم بخروج المنتظر إذًا؟ وهو يرى أنّ ولاية الفقيه

(١) الحكومة الإسلامية: (ص٤٨-٤٩).

الشيعي كولاية رسول الله ﷺ، يقول: «فالله جعل الرسول وليًا للمؤمنين جميعًا.. ومن بعده كان الإمام (ع) وليًا، ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع». ثم يقول: «نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه، بفارقٍ واحدٍ هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون حيث يستطيع عزلهم أو نصبهم، لأن الفقهاء في الولاية متساوون من ناحية الأهلية»[1].

○ **أصول نظرية الخميني..**

فنظرية الخميني - كما ترى - ترتكز على أصلين: الأول: القول بالولاية العامة للفقيه. والثاني: أنه لا يلي رئاسة الدولة إلا الفقيه الشيعي.

وهذا خروج عن دعوى تعيين الأئمة، وحصرهم باثني عشر، لأن الفقهاء لا يحصرون بعددٍ معين، وغير منصوص على أعيانهم، فيعني هذا أنهم عادوا لمفهوم الإمامة حسب مذهب أهل السنة إلى حدٍّ ما!![2]. وأقروا بضلال أسلافهم وفساد مذهبهم بمقتضى هذا القول! لكنهم يعدون هذا المبدأ (ولاية الفقيه) نيابةً عن المهدي حتى يرجع، فهم لم يتخلوا عن أصل مذهبهم، ولهذا أصبح هذا الاتجاه - في نظري - لا يختلف عن مذهب البابيّة، لأنه يزعم أن الفقيه الشيعي هو الذي يمثل المهدي، كما أن الباب يزعم ذلك، ولعل الفارق أنّ الخميني يعد كل فقهائهم أبوابًا.

---

(١) الحكومة الإسلامية: (ص٥١).

(٢) أقول: إلى حد ما؛ لأنهم خرجوا من حصر الإمامة بالشخص إلى حصرها بالنوع وهو الفقيه الشيعي.

وإن شئت قل: إن الخميني أخرج «المهدي المنتظر» من غيبته، لأنه أناط صلاحيات المهدي ووظائفه بالفقيه؛ فصار الفقيه في مقام المهدي! بل إنّ الخميني بهذا المبدأ لم يخرج «مهديًّا» واحدًا بل أخرج العشرات، لأن كثيرًا من شيوخهم وآياتهم لهم الأحقية بهذا المنصب، فهو يقول: «إن معظم فقهائنا في هذا العصر تتوفر فيهم الخصائص التي تؤهلهم للنيابة عن الإمام المعصوم»[1]!

❍ الغلو والمبالغة في الثناء على دولتهم..

وبمقتضى هذه النيابة يكون أمر هؤلاء الفقهاء الشيعة كأمر الرسول ﷺ! حيث يقول الخميني: «هم الحجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم، وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك»[2]، ويقول: «وعلى كل فقد فوض إليهم (يعني إلى شيوخ الشيعة) الأنبياء جميع ما فوض إليهم، وائتمنوهم على ما اؤتمنوا عليه»[3].

قال أحد علماء الشيعة أحمد الفهري: «إن الخميني أسس الجمهورية الإسلامية العظمى في إيران.. لأول مرة في تاريخ الإسلام، وحقق حلم الأنبياء والرسول الأعظم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام»[4].

ويرى المرجع الشيعي «الطالقاني» أن حكومة الرسول ﷺ وخلفائه لا

---

(١) الحكومة الإسلامية: (ص١١٣).

(٢) الحكومة الإسلامية: (ص٨٠).

(٣) الحكومة الإسلامية: (ص٨٠).

(٤) في تقديمه لكتاب سر الصلاة للخميني: (ص١٠).

تصل إلى مقام دولتهم، وأنها تمهيد لقيامها، حيث يقول: «إننا نعتقد أن الجمهورية الإسلامية هي المؤهلة للحياة في هذا الزمان، ولم تكن مؤهلة للحياة في فجر الإسلام.. إن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم منذ الرسول والخلفاء الراشدين، وحتى اليوم هي التي توفر الأساس الموضوعي لقيام الجمهورية الإسلامية»[١]!

فأنت ترى أن طبيعة النظرة الشيعية دائمًا تجنح إلى الغلو، وتقديس الأشخاص، والتطرف في الاعتقادات.. كما ترى في نظرة طالقاني إلى جمهورية الخميني، بل ادعى بعضهم أنّ الخميني قد بشَّر به أئمتهم من قبل[٢]!

○ تناقض الخميني!

ولا أدل على ذلك من أن الخميني قرّر في كتابه تحرير الوسيلة أنه لا يجوز بسبب غيبة مهديّهم البدء في الجهاد فيقول: «في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر عجل الله فرجه الشريف يقوم نوابه وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البدأة بالجهاد»[٣]. ولكنه حينما أقام دولته قرر في دستورها: «أن جيش الجمهورية الإسلامية.. لا يحتملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتكفلان أيضًا بحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في

---

(١) جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٩م وقد نقل ذلك: محمد جواد مغنية، واعتبره فهمًا جديدًا!

(٢) محمد جواد مغنية/ الخميني والدولة الإسلامية: (ص٣٨-٣٩).

(٣) تحرير الوسيلة: (١/ ٢٨٤).

كافة أرجاء العالم»[1].

فأنت ترى التناقض واضحًا! فهو في تحرير الوسيلة يجعل الجهاد من وظائف المهدي، وفي دستور دولتهم بعد قيامها يجعل الجهاد منوطًا بجيشها، ومن وظائف الفقيه، وذلك بمقتضى مذهبه الجديد في ولاية الفقيه، والتي نقلت فيها صلاحيات المهدي كلها للشيخ الشيعي. وقد نصَّ أيضًا على ذلك دستورهم فقال: «وفي زمن غيبة الإمام عجل الله تعالى فرجه، تعتبر ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه..»[2].

ولذلك بعد قيام دولة الخميني، أول ما بدأ به قتال الشعوب الإسلامية بجنوده، وبالمنظمات التابعة له في الولاء في بعض أقطار المسلمين! ومع ذلك يزعم الخميني أحيانًا أن هذا يدخل في نطاق الدفاع، والتأويل ليس له حدود فيقول: «إننا لا نريد أن نرفع السلاح ونهاجم أحدًا، فالعراق يهاجمنا منذ مدة، بينما نحن لا نهاجمه، وإنما ندافع فقط، فالدفاع أمرٌ واجبٌ»[3].

❍ سعي الخميني لفرض معتقداته..

والخميني يقرّر أنه يريد أن يصدِّر ثورته حيث يقول: «إننا نريد أن نصدر ثورتنا الإسلامية إلى كافة البلاد الإسلامية»[4]، وهو لا يريد

(١) الدستور لجمهورية إيران: (ص١٦)، منشورات مؤسسة الشهيد، وانظر: الطبعة الأخرى من الدستور، التي أصدرتها وزارة الإرشاد الإيرانية: (ص١٠).

(٢) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: (ص١٨)، ط: وزارة الإرشاد.

(٣) خطاب الخميني حول مسألة تحرير القدس والمهدي المنتظر: (ص٩-١٠).

(٤) خطاب الخميني حول مسألة تحرير القدس والمهدي المنتظر: (ص١٠).

التصدير السلمي فحسب؛ بل يريد فرض مذهبه على المسلمين بالقوة، وقد أشار إلى ذلك قبل قيام دولته، وقرر أن سبيل ذلك هو إقامة دولة شيعية تتولى هذا الأمر فيقول: «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية[١]، وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكّن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[٢].

والخميني وأتباعه لا ينتقدون الحكومات لهذه الأسباب التي يذكرها؛ إذ لو كانت الحكومة أفضل حكومة على وجه الأرض، لما نالت إلا سخطهم ومقتهم، إلا أن تكون على مذهبه ومعتقده، وحسبك في هذا نظرتهم إلى خلافة الخلفاء الثلاثة الراشدين - رضوان الله عليهم.

❍ مهمة المهدي الموعودة بدأت من إيران..

ولا تزال مهمة المهدي الموعودة في قتل المسلمين، تظهر على ألسنة علماء إيران وفقهائها، وأنه سيبدأها الخميني لأنه ينوب عن مهديهم في كل وظائفه. وقد كشف بعض شيوخهم عن ذلك؛ لأنهم كما يقول إمامهم: «مبتلون بالنزق وقلة الكتمان»[٣]!

ففي احتفال رسمي وجماهيري أقيم في عبادان في ١٧/٣/١٩٧٩م

---

(١) يعني على مذهبه ومعتقده.

(٢) الحكومة الإسلامية: (ص٣٥).

(٣) أصول الكافي: (١/ ٢٢٢).

تأييدًا لإقامة الجمهورية الإسلامية، ألقى د. محمد مهدي صادقي خطبة في هذا الاحتفال، سجلت باللغتين العربية والفارسية، ووصفتها الإذاعة بأنها مهمة ومما جاء في هذه الخطبة: «أصرح يا إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن مكة المكرمة حرم الله الآمن، يحتلها شرذمةٌ أشد من اليهود. .» وذكر قبل ذلك بأنه حين تثبت ثورته سينتقلون «إلى القدس وإلى مكة المكرمة، وإلى أفغانستان، وإلى مختلف البلاد»[(١)]!

فتراهم يعتبرون الوضع في مكة، كوضع القدس الذي يحتله اليهود، ووضع أفغانستان التي احتلها الشيوعيون. . على حين تجدهم يتعاطفون مع الحكم النصيري الضال الفاسد في سوريا ولا يمسونهم بنقد!

❍ معارضة بعض شيوخ الشيعة لمذهب الخميني في ولاية الفقيه:

أثار مذهب الخميني - في نقله لوظائف المهدي بالكامل للفقيه، وحصر الولاية به - ثائرة جملة من شيوخ الشيعة[(٢)]، ونشب صراع حادٌّ بين الخميني وأحد مراجعهم الكبار عندهم وهو «شريعتمداري»[(٣)].

وقد تعجّب العالم الشيعي محمد جواد مغنية أن يذهب الخميني هذا المذهب، ويساوي في الصلاحيات بين المعصوم والفقهاء، فقال: «قول المعصوم[(٤)] وأمره تمامًا كالتنزيل من الله العزيز العليم ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ

(١) أذيعت هذه الخطبة من صوت الثورة الإسلامية من عبادان الساعة ١٢ ظهرًا من يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧٩م، انظر: وجاء دور المجوس: (ص٣٤٤-٣٤٧).

(٢) انظر: الخميني بين الدين والدولة ص١٥٣-١٥٤).

(٣) انظر: عبد الجبار العمر/ الخميني بين الدين والدولة، ص١٤٤ وما بعدها.

(٤) الأئمة عند الشيعة معصومون كرسول الله ﷺ.

﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣، ٤] ومعنى هذا أن للمعصوم حق الطاعة والولاية على الراشد والقاصر والعالم والجاهل، وأن السلطة الروحية والزمنية - مع وجوده - تنحصر به وحده لا شريك له، وإلا كانت الولاية عليه وليست له، علمًا بأنه لا أحد فوق المعصوم عن الخطأ والخطيئة إلا من له الخلق والأمر جل وعز. . أبعد هذا يقال: إذا غاب المعصوم انتقلت ولايته بالكامل إلى الفقيه؟»[١].

فهذا في نظره غاية الغلو؛ إذ كيف يجعل حكم الفقيه كحكم المعصوم؟ ثم يوضح ذلك بقوله: «حكم المعصوم منزه عن الشك والشبهات؛ لأنه دليل لا مدلول، وواقعي لا ظاهري. . أما الفقيه فحكمه مدلول يعتمد على الظاهر، وليس هذا فقط، بل هو عرضة للنسيان وغلبة الزهو والغرور، والعواطف الشخصية، والتأثير المحيط والبيئة، وتعيير الظروف الاقتصادية والمكانة الاجتماعية، وقد عاينت وعانيت الكثير من الأحكام الجائرة! ولا يتسع المجال للشواهد والأمثال سوى أني عرفت فقيهًا بالزهد والتقوى قبل الرياسة، وبعدها تحدّث الناس عن ميله مع الأولاد والأصهار»[٢].

وهذه شهادةٌ منه على قومه من فئة الشيوخ، وأنه ما إن تتاح لهم فرصة الرئاسة، حتى تزول الصورة التي يتظاهرن بها من الزهد والتعبّد، وهؤلاء الشيوخ الذين هذا وصفهم، يرى الخميني أنهم هم الولاة على الأمة! وأصحاب هذا الاتجاه المعارض لخط الخميني يرون: «أن ولاية الفقيه

(١) الخميني والدولة الإسلامية: (ص٥٩).

(٢) الخميني والدولة الإسلامية: (ص٥٩-٦٠).

أضعف وأضيق من ولاية المعصوم»[١].

وقد استدل محمد جواد مغنية على هذا المذهب بجملة من أقوال علماء الشيعة الكبار، ونقض ما ساقه الخميني من أدلة لإثبات مذهبه، وبيّن أنها لا تدل على ما يريد من القول بعموم الولاية.

والاتجاه المخالف للخميني يرجع أمر الولاية إلى عموم الناس، ولا يخصها بشيوخ الشيعة، بل يبقى هؤلاء الشيوخ في وضعهم الذي وضعوا فيه وولايتهم الخاصة، حتى يخرج المهدي الغائب فيتولى أمور الدين والدنيا. وهذه بلغة هذا العصر فصل الدين عن الدولة، فصار المذهب دائرًا بين غلو في الفقيه، أو دعوة إلى فصل الدين عن الدولة!

وكلا الرأيين استقرا على بطلان القول بالنص والتعيين؛ لأن كليهما لم يحدد الرئيس بشخص معين، إلا التعيين الشكلي للمهدي الغائب.

۞ المبحث الثاني: غلو الشيعة في الخميني:

قد ذكر الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية «أن الفقيه الشيعي بمنزلة موسى وعيسى»[٢]، فهو بهذا جعل نفسه وأتباعه بمنزلة الأنبياء، بل منزلة أولي العزم منهم! وبالغ الشيعة في تقديس الخميني، حتى لقّبوه بـ: (الإمام)! وينبغي أن لا يغيب عن البال أن مقام الإمامة عندهم أعلى من مقام النبوة! - كما سبق ذكره - ومع ذلك فإن الخميني لا يدعى في إيران إلا «بالإمام» أي بالوصف الذي فوق وصف النبوة عندهم[٣]،

(١) الخميني والدولة الإسلامية: (ص٦١).

(٢) الحكومة الإسلامية: (ص٩٥).

(٣) مصطلح الإمام عند الشيعة يختلف تمامًا في مفهومه عند أهل السنة، ولذلك لا يلفت =

ولهذا قال مرتضى كتبي[1]، وجان ليون[2]: «بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب الإيراني لم يعد روح الله الخميني آية الله، إنما الإمام، وهو لقب نادرًا ما أعطي في تاريخ الشيعة»[3]!

وقد أكَّد هذا المعنى أحد المسؤولين الإيرانيين ويدعى فخر الدين الحجازي حين قال: «إن الخميني أعظم من النبي موسى وهارون»، فنال بهذا القول رضى الخميني فعينه نائبًا عن طهران، ورئيسًا لمؤسسة المستضعفين أعظم مؤسسة مالية في البلاد»[4]!

ونجد محمد جواد مغنية يلمح إلى شيء من تفضيل الخميني على نبي الله موسى عليه السلام حين قال: «وقال السيد المعلم - يعني الخميني - (ص١١١) من الحكومة الإسلامية: «لماذا الخوف؟ فليكن حبسًا أو نفيًا أو قتلًا فإنَّ أولياء الله يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله». ثم علق على ذلك مغنية بقوله: «وليست هذه الكلمات مجرد سورة من سورات الغضب كما فعل موسى (ع) حين ألقى الألواح - التوراة - وأخذ برأس أخيه يجره، بل تنبني أيضًا على العلم والمنطق الصارم دون أن تلفحه نار العاطفة»[5].

= استعمال الشيعة له أنظار أهل السنة.

(١) مرتضى كتبي: أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة طهران.

(٢) جان ليون فاندورن: صحافي فرنسي.

(٣) المجتمع والدين عند الإمام الخميني، وقد نشر هذا البحث في: «اللوموند الفرنسية» ثم طبع في كتاب باسم «إيران» (ص٢١٦).

(٤) موسى الموسوي/ الثورة البائسة: (ص١٤٧).

(٥) الخميني والدولة الإسلامية: (ص١٠٧).

هذا نص مغنية بحروفه، وهو يفيد أنّ الخميني أكمل من نبي الله موسى، وأن فعل الخميني مبني على العلم والمنطق، وموسى على الغضب والعاطفة! وموسى عليه السلام أكرم وأعظم من أن يقارن بصفوة الصالحين، فكيف يفضّل عليه الخميني، أو يذكر معه في مقارنة؟! ولكنه منطق الغلو الذي لا يُراعي عظمة الرسالة والرسل!

ويقال: إن الخميني أدخل اسمه في أذان الصلاة وقدمه على الشهادتين! يقول د. موسى الموسوي: «أدخل الخميني اسمه في أذان الصلوات، وقدم اسمه على اسم النبي الكريم، فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها كما يلي: «الله أكبر، الله أكبر (خميني رهبر) أي أن الخميني هو القائد، ثم أشهد أن محمدًا رسول الله»[1].

وإذا كان شيخهم ابن بابويه في القرن الرابع يرى أن قول الشيعة في الأذان: «أشهد أن عليًّا ولي الله.. هو من وضع المفوضة[2] لعنهم الله تعالى»[3]، عرفت أنّ الشيعة المعاصرين قد تجاوزوا المفوّضة الغلاة في عصرهم! ولم يعد لديهم حدود يتوقفون عندها في السير بمذهبهم قدمًا نحو الغلو.

---

(١) الثورة البائسة: (ص١٦٢-١٦٣).

(٢) المفوضة: غلاة الشيعة، زعموا أن الله خلق محمدًا ثم فوض له خلق العالم وتدبيره، ثم فوّض محمد تدبير العالم إلى عليّ فهو المدبر الثاني! انظر عن المفوضة من كتب الشيعة: تصحيح الاعتقاد، بحار الأنوار.

(٣) انظر: من لا يحضره الفقيه: (١/١٨٨-١٨٩).

۞ المبحث الثالث: دستور دولة الآيات:

أعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران دستورها، في كتاب أصدرته وزارة الإرشاد الإسلامي ونشر في طبعته الأولى عام ١٤٠٦هـ، وكانت مواد هذا الدستور قد نشرت من قبل في مجلة الشهيد الإيرانية في إصدار خاص[١]، وهذا عرض لبعض مواد الدستور ليتبين هل هو يمثل الدستور لدولة إسلامية - كما يزعمون - أو لا؟

* يقرر الدستور في الأصل الثاني عشر أن المذهب الجعفري دينٌ للدولة يقول: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذا الأصل يبقى إلى الأبد غير قابل للتغيير»[٢]. وكذلك ينص الدستور على فكرة الاثني عشرية في الإمامة، بحيث يربط مذهب الخميني في ولاية الفقيه بقضية الإمامة فيقول: «إن ولاية الفقيه اعتمادًا (يعني معتمدة) على استمرار ولاية الأمر والإمامة»[٣].

فتراهم يعلنونها طائفية متعصبة في دستورهم، وهم يسمون أنفسهم «بالجمهورية الإسلامية»، ولعل قولهم هذا يوحي أن مذهبهم لا يدخل في اسم الإسلام، بل لابد من النص عليه مع الإسلام كدين آخر مشارك له، مع أنك تراهم كثيرًا ما يدعون بأن مذهبهم لا يختلف عن المذاهب الإسلامية إلا في الفروع، وإذا كان الأمر في تصورهم كذلك، فلماذا ينص على المذهب الجعفري بذاته في دستورهم؟

---

(١) طبعة مؤسسة الشهيد، قم سنة ١٩٧٩م.

(٢) الدستور: (ص٢٠).

(٣) الدستور: (ص٩).

ثم لماذا تكون هذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد؟ ولماذا لا يفتحون عقولهم وقلوبهم لمذهب أهل السنة؟ ألا ترى أنّ هذه الدولة يجب أن تسمى بموجب هذه المادة «الجمهورية الجعفرية»؟ ذلك أن الدولة الإسلامية تقوم على أساس الإسلام لا المذهب، وحين يتبنى الخليفة شيئًا من هذا المذهب أو ذاك، فإنما يتبناه بناء على قوة الدليل، وليس بناء على الوراثة أو التعصب، ولكنهم برهنوا بهذه المادة على متابعتهم لما قاله بعض شيوخهم وهو أن الاثني عشرية دينٌ لا مذهب!

* وترى في بعض مواد الدستور النعرة الفارسية، واللوثة القومية، يقول الأصل الخامس عشر من الدستور: «اللغة والكتابة الرسمية والعامة هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة».

فترى أن هذه المادة موضوعة على أساس القومية الإيرانية، لأن للإسلام لغة واحدة هي العربية لا باعتبارها لغة العرب، بل باعتبارها لغة القرآن والسنة، ولغة دولة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين.

* ويقرر الأصل السادس من الدستور: بأن مرجعهم رأي الأمة - لا الكتاب والسنة! - فيقول: «يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهور إيران الإسلامية على رأي الأمة..»[1]. ولاشك أن دولة الخلافة في الإسلام تدار شؤونها بهدي من الكتاب والسنة، وليس الرأي العام هو أساس الحكم في الإسلام، إنما هو أساس في الأنظمة الوضعية.

ويوضح هذا المبدأ أكثر ما جاء في الأصل التاسع والخمسين عندهم

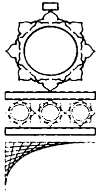
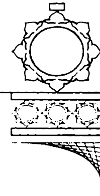
(١) الدستور: (ص١٨).

والذي يقول: «ممارسة السلطة التشريعية قد تتم أحيانًا عن طريق الاستفتاء الشعبي العام وذلك في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية الهامة، ويجري هذا الاستفتاء العام بناء على طلب أكثر من ثلثي مجموع أعضاء المجلس»[١]، ولا غرابة أن يلجؤوا إلى استفتاء الناس في شؤونهم بعد أن حرموا أنفسهم من المصدر الثاني في التشريع وهو «السنة المطهرة»!

هذا بعض ما جاء في دستورهم حسب طبعة عام ١٤٠٦هـ، وقد تبين أنه لا يمثل دستور دولة إسلامية، وإنما يمثل دولة فارسية عنصرية شيعية، ولا يأخذ أحكامه من الكتاب والسنة، وإنما يرتبط بالروايات المكذوبة على أئمة أهل البيت، والتي يسمونها سنة المعصومين.



(١) الدستور: (ص٤٦).

الفصل الثالث

أثر الشيعة في العالم الإسلامي

أثر الشيعة في العالم الإسلامي في مراحل التاريخ المختلفة وحقبه المتطاولة.. موضوعٌ واسعٌ كبير، لكنّي في هذا الفصل أحاول أن أبرز بعض آثارهم وفق مجالات محددة، حتى لا يتشعّب بنا الحديث، **وهي المجالات التالية:**

١- المجال العقدي والفكري.

٢- السياسي.

٣- الاجتماعي.

٤- الاقتصادي.

وهذا مجرد تقسيم لتوضيح هذه الآثار، وإلا فإنها مترابطة ومتصلة الحلقات، ذلك أن شؤم البدعة خطير على الأمة، يؤثر في جميع جوانب حياتها، ومن يدرس تاريخ هذه الأمة، والاتجاهات البدعية التي ظهرت يجد أثرها السلبي على الدولة الإسلامية كلها.

استمع - مثلًا - لما يقوله ابن تيمية عن أسباب سقوط الدولة الأموية: «إن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطّل»[1]، وغيره

---

(١) يعني الجعد بن درهم أول من أحدث مقالة التعطيل لأسماء الله وصفاته.

من الأسباب[١]، وقال: «وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة، فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسول ﷺ انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم»[٢].

وهذا التفسير الإسلامي لأحداث التاريخ يخالف ما درج عليه جملة من المؤرخين، الذين لا يفسِّرون أحداث التاريخ إلا بأسبابٍ ماديةٍ بحتة، وهو من العمل الذي لا يفقهه إلا أهل الإيمان.

المبحث الأول: أثرهم في المجال العقدي والفكري:

أولًا: ظهور مظاهر الشرك في الأمة:

لقد كان لعقيدة الغلو في الإمامة والإمام، الأثر الواضح في ظهور الممارسات الشركية في العالم الإسلامي، فقد تحوّل الغلو في الأئمة إلى غلوٍ في قبورها، ووُضعت روايات وأحاديث لمساندة مسيرتهم.

ثانيًا: ظهور الفرق الضالة:

قد تبين - فيما مضى - كيف أن روايات الاثني عشرية وأحاديثها التي يزعمون تلقيها عن آل البيت هي المناخ الملائم، لظهور الأفكار الغالية وخروج الفرق الملحدة، لأنها جمعت آراء وأقوال الفرق الشاذة بمختلف اتجاهاتها، والتي وصلتنا أقوالها بواسطة كتب الفرق والمقالات، ثم وجدنا روايات الاثني عشرية تشهد لهذه الاتجاهات وتؤيدها.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: (١٣/ ١٨٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: (ص ١٣/ ١٧٧).

وقد أقرَّ شيخ الطائفة الطوسي أنَّ كثيرًا من مصنفي كتب الشيعة كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة! فقال: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة!»[1]، ومن هنا انبثق من الاثني عشرية فرق كثيرة، اشتهر غلوها وكفرها: كالشيخية والكشفية والبابية وغيرها.

ولذا قال أبو حامد الغزالي: «إن مذهب الباطنية ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»[2]، وقد سجل محب الدين الخطيب أن التشيع كان عاملًا من عوامل انتشار الشيوعية والبهائية في إيران[3].

ثالثًا: وضع الروايات المكذوبة:

ومن آثارهم الفكريّة أن طائفة منهم اندسُّوا في رجال الحديث وحاولوا إدخال بعض الروايات التي تخدم التشيع.. حتى وُجدت مادة من هذه اللون في معاجم أهل السنة ودواوين الحديث عندهم، لكن تنبه لذلك رجال الحديث فبينوا الحق وكشفوا هذا الكيد.

وقد بين الشيخ السويدي هذا الأثر فقال: «إن بعض علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث، وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين وحفظوا أسانيد أهل السنة الصحيحة، وتحلوا في الظاهر بحلي التقوى والورع بحيث أدرجوا في تلك الأحاديث موضوعات مطابقة لمذهبهم، وقد ضلَّ بذلك كثير من خواص أهل السنة، فضلًا عن العوام، ولكن قيض الله - بفضله - أئمة الحديث فأدركوا الموضوعات فنصوا على وضعها فتبين حالها

---

(١) الفهرست: (ص٢٤-٢٥).

(٢) فضائح الباطنية: (ص٣٧).

(٣) الخطوط العريضة: (ص٤٤- ٤٥).

حينئذ والحمد لله على ذلك»(١).

ويقول الألوسي بأن ممن يستخدم هذه الوسيلة جابر الجعفي(٢)، وذكر ابن القيم أن الحافظ أبي يعلى قال في كتابه الإرشاد: وضعت الرافضة من فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث، وعقّب على ذلك ابن القيم بقوله: ولا نستبعد هذا؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال(٣).

رابعًا: دخولهم في مذهب أهل السنة - في الظاهر:

ومن الآثار الفكرية السيئة، قيام طائفة من شيوخهم بالدخول في مذهب أهل السنة في الظاهر، وتلقبوا بالحنفي والشافعي زيادة في الإضلال، وألفوا مصنفات تؤيد المذهب الباطني(٤)!

بل إنّهم استغلوا التشابه في أسماء بعض أعلامهم مع أعلام أهل السنة، وقاموا بدسٍّ فكريٍّ رخيص يضلّل الباحثين عن الحق.. حيث ينظرون في أسماء المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقًا لأحدٍ

---

(١) السويدي/ نقض عقائد الشيعة (مخطوط غير مرقم الصفحات، وبالعد ينظر (ص٢٥-٢٦)، وانظر: الألوسي/ السيوف المشرقة: (ص٥٠ (مخطوط)، ومختصر التحفة: (ص٣٢).

(٢) السيوف المشرقة: (ص٥٠).

(٣) المنار المنيف: (ص١١٦).

(٤) ولهم في ذلك مسالك مختلفة كشفها صاحب التحفة الاثني عشرية: فهم قد يؤلفون كتابًا في فضائل الخلفاء الأربعة، فإذا جاءوا لذكر فضائل علي ضمنوه ما يؤيد مذهبهم من دعوة النص، والقدح في الصحابة! وقد يؤلفون كتبًا يزعمون فيها أنهم كانوا على مذهب أهل السنة ثم تبين لهم بطلانه فرجعوا (مثل كتابهم «لماذا اخترت مذهب الشيعة» والذي نسبوه لمن أسموه مرعي الأنطاكي).

منهم في الاسم واللقب، أسندوا حديث رواية ذلك الشيعي أو قوله إليه.

ومن ذلك «محمد بن جرير الطبري»: الإمام السني المشهور صاحب التفسير والتاريخ، فإنه يوافقه في هذا الاسم محمد بن جرير بن رستم الطبري من شيوخهم[1]. وكلاهما في بغداد، وفي عصرٍ واحد، بل كانت وفاتهما في سنة واحدة، وهي سنة (٣١٠هـ). وقد استغلوا هذا التشابه فنسبوا للإمام ابن جرير بعض ما يؤيد مذهبهم مثل: كتاب المسترشد في الإمامة[2] مع أنه للشيخ الشيعي وليس للعالم السني[3]، وهم إلى اليوم يسندون بعض الأخبار التي تؤيد مذهبهم إلى ابن جرير الطبري الإمام[4].

ولقد ألحق هذا الصنيع الأذى بالإمام الطبري في حياته، وقد أشار ابن كثير إلى أنّ بعض العوام اتهمه بالرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد! وقد نسب إليه كتابًا عن حديث غدير خم يقع في مجلدين، ونسب إليه القول بجواز المسح على القدمين في الوضوء[5].

وكذلك «ابن قتيبة»، فإنهما رجلان: أحدهما عبد الله بن قتيبة رافضي غال، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابًا

---

(١) وله مصنفات في مذهب الرفض مثل: المسترشد في الإمامة، ونور المعجزات في مناقب الأئمة الاثني عشر (انظر في ترجمته: جامع الرواة: (٢/ ٨٢-٨٣)، بحار الأنوار: (١/ ١٧٧)، تنقيح المقال: (٢/ ٩١)، وانظر: ابن حجر/ لسان الميزان: (٥/ ١٠٣).

(٢) انظر: ابن النديم/ الفهرست: (ص٣٣٥).

(٣) انظر: طبقات أعلام الشيعة في المائة الرابعة: (ص٢٥٢)، ابن شهراشوب/ معالم العلماء: (ص١٠٦).

(٤) انظر: الأميني النجفي/ الغدير: (١/ ٢١٤-٢١٦).

(٥) انظر: البداية والنهاية: (١١/ ١٤٦).

سماه بالمعارف فصنف ذلك الرافضي كتابًا وسماه بالمعارف قصدًا للإضلال[1]، وقد احتار الباحثون في نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة السُّني لما فيه من أباطيل، وغاب عن الكثيرين أنَّ ابن قتيبة رجلان! وكتاب الإمامة والسياسة ليس للعالم السنّي.

خامسًا: تشويه تاريخ المسلمين:

هناك كتابات لبعض الشيعة في التاريخ، تعمّدوا الإساءة فيها لتاريخ الأمة الإسلامية، كما في روايات وأخبار الكلبي، وأبي مخنف لوط بن يحيى، ونصر بن مزاحم المنقري. والتي توجد حتى عند الطبري في تاريخه، لكن الطبري يذكرها مسندة لهؤلاء فيعرف أهل العلم حالها، وكما في كتابات المسعودي في مروج الذهب، واليعقوبي في «تاريخه».

وقد أشار الأستاذ محبُّ الدين الخطيب في حاشية «العواصم» إلى أن التدوين التاريخي إنما بدأ بعد الدولة الأموية، وكان للأصابع الباطنية والشعوبية المتلفعة برداء التشيع، دور في طمس معالم الخير فيه وتسويد صفحاته الناصعة[2]. ويظهر هذا الكيد لمن تدبر كتاب العواصم من القواصم لابن العربي مع الحاشية الممتازة التي وضعها عليه العلامة محب الدين الخطيب.

لقد سوّد أعداء الصحابة ﷺ آلاف الصفحات بسبِّ أفضل قرن عرفته البشرية، وصرفوا أوقاتهم وجهودهم لتشويه تاريخ المسلمين! وكانت

(١) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٣٢)، مختصر الصواقع (ص٥١) (مخطوط)، والسويدي/ نقض عقائد الشيعة: (ص٢٥) (مخطوط).

(٢) انظر: العواصم من القواصم (الحاشية): (ص١٧٧).

هذه المطاعن والاتهامات في كتب التاريخ التي وضعها الروافض، أو شاركوا في بعض أخبارها، وتراها في كتب الحديث عندهم كالكافي، والبحار، وفي ما كتب شيوخهم في القديم كإحقاق الحق، وفي الحديث ككتاب الغدير. هذه المادة السوداء المظلمة الكريهة الشائهة، هي المرجع لما كتبه أعداء المسلمين من المستشرقين وغيرهم!

۞ المبحث الثاني: أثرهم في المجال السياسي:

أصول الشيعة تؤكد عدم الإيمان بشرعية أي دولة في العالم الإسلامي، والنظر إلى الحاكم والخليفة على العالم الإسلامي بأنه طاغوت، ودولته غير شرعية، ولا يستثنون من ذلك إلا خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخلافة الحسن، وقد مضى أنهم يقولون في رواياتهم: كل رايةٍ ترفع قبل قيام القائم فصاحبُها طاغوت.

والعدو المتربص بالأمة المسلمة، يسهل عليه توظيف من يؤمن بهذه العقيدة، ليحقق الكثير من أغراضه بواسطته، لأن هذه العقيدة ستثمر فقدان الولاء والطاعة، وإضمار العداء والكراهية للأمير والمأمورين من المسلمين. وبهذا ستكون الزمر المؤمنة بهذه العقيدة أداة مطيعة بيد العدو، ومع وجود عقيدة التقية، تيسّر لهم إحكام الخطط، وترتيب المؤامرات، وبعدها يكونون أشبه بخلية سرية، تعمل على الكيد للأمة في الباطن!

هذا ومن يتتبع أحداث التاريخ وملاحمه يرى أنّ أصحاب مثل هذه العقائد، كانوا من أخطر المعاول التي أتت على الدولة الإسلامية من أطرافها، ذلك أنهم مع المسلمين في الظاهر، وهم من أعظم الأعداء لهم

في الباطن.

وقد شهد الناس أنه لما دخل هولاكو الشام سنة ٦٥٨هـ، كانت الرافضة الذين كانوا بالشام، من أعظم الناس أنصارًا وأعوانًا على إقامة ملكه وتنفيذ أمره في زوال ملك المسلمين، وهكذا يعرف الناس عامة وخاصة ما كان بالعراق لما قدم هولاكو إلى العراق وسفك فيها من الدماء ما لا يحصيه إلا الله، فكان وزير الخليفة ابن العلقمي والرافضة هم بطانته الذين عاونوه على ذلك، بأنواع كثيرة باطنة وظاهرة يطول وصفها. وقبل ذلك كانت إعانتهم لجد هولاكو هو جنكيز خان، فإن الرافضة أعانته على المسلمين! وقال ابن تيمية: «وكذلك كانوا من أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديمًا على بيت المقدس حتى استنقذه المسلمون منهم»[١]. والحديث في هذا الباب ممتد، وقد حفلت كتب التاريخ بتصوير أحداثه المريرة.

وإذا كان هذا تأثير الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة الإسلامية، فإن تأثير الدول الباطنية التي قامت أشد، ولهذا قال شيخ الإسلام عن دولة بني بويه[٢] بأن هذه الدولة قد انتظمت أصناف المذاهب المذمومة: قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة، ومعتزلة، ورافضة. وقد حصل لأهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر

---

(١) منهاج السنة: (٤/ ١١٠).

(٢) وقد ظهرت في العراق وقسم من إيران سنة ٣٣٤، وانقرضت سنة ٤٣٧هـ، والاثنا عشرية تعدها من دولها. (انظر: الشيعة في التاريخ (ص٩٨)، والشيعة في الميزان: (ص١٣٨-١٤٨).

والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة[١]، وإلى اليوم تثار الفتن في أرض المسلمين من دولة الآيات في إيران، ومن منظماتهم في لبنان[٢]وفي خلاياهم في دول الخليج وغيرها.

وقد عارض شيوخ الشيعة في باكستان تطبيق الشريعة الإسلامية[٣]! فقال زعيم الشيعة مفتي جعفر حسين في مؤتمر صحفي: بأنَّ الشيعة يرفضون تطبيق الحدود الإسلامية، لأنها ستكون على مذهب أهل السنة[٤]!

المبحث الثالث: المجال الاجتماعي:

أولًا: علاقتهم مع المسلمين:

الشيعة يعيشون مع المسلمين، ويحملون الهوية الإسلامية، ولا يوجد تمييز لهم عن غيرهم، والأصل في علاقة المسلمين البرُّ والتكافل، والإيثار والتعاون، لكن المنهج التي تقدّمه بعض الروايات المكذوبة، والمنسوبة لأهل البيت زورًا، تعمل على إفساد هذا الأساس المتين في المجتمع الإسلامي.

والحقيقة أنَّ أهل السنة أعدل وأنصف من الوقوع في ظلم الناس، حتى مع من يخالفونهم في المعتقد أو المذهب، كما أثبتت ذلك الوقائع، قال ابن تيمية: «بل هم - أي أهل السنة- للرافضة خيرٌ وأعدل

---

(١) مجوع فتاوى شيخ الإسلام: (٤/ ٢٢).

(٢) انظر: أمل والمخيمات الفلسطينية للدكتور محمد الغريب.

(٣) انظر: مظالم الشيعة: (ص ٩-١٠).

(٤) الأنباء الكويتية في ١/ ٥/ ١٩٧٩م.

من بعض الرافضة لبعض، وهذا ما يعترفون هم به ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضًا»[١].

وقد وقفتُ على نص مهمٌ في الكافي للكليني يشهد لهذا الواقع، ويعترف بصدق ما قاله ابن تيمية، والاعتراف سيّد الأدلة.. جاء في الكافي أنَّ أحد الشيعة ويسمى عبد الله بن كيسان قال لإمامهم: «إني.. نشأت في أرض فارس، وإنني أخالط الناس في التجارات وغير ذلك، فأخالط الرجل فأرى له حسن السمت[٢] وحسن الخلق، وكثرة أمانة، ثم أفتشه فأتبينه من عداوتكم - يعني من أهل السنة - وأخالط الرجل فأرى منه سوء الخلق وقلة أمانة ودعارة[٣]، ثم أفتشه فأتبينه عن ولايتكم»[٤]، فهذه الرواية تعترف لأهل السنة بحسن الخلق، وكثرة الأمانة وحسن السمت، بينما تصف الشيعة بضدِّ هذه الأوصاف.

وهذا شيعيٌّ آخر يقال له عبد الله بن أبي يعفور، لا ينقضي عجبه من ذلك البون الواسع بين أخلاق أهل السنة وبين خُلُق شيعته.. ويرفع ذلك لإمامه فيقول: «إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلانًا وفلانًا[٥]. لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم - يعني الشيعة - ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق، قال: فاستوى

(١) منهاج السنة: (٣/ ٣٩).

(٢) هيئة أهل الخير/ هامش الكافي: (٢/ ٤).

(٣) الدعارة: سوء الخلق، وفي بضع النسخ (للكافي) الدعارة: وهو الفساد والفسوق والخبث.

(٤) أصول الكافي: (٢/ ٤)، تفسير نور الثقلين: (٤/ ٤٧).

(٥) المراد بفلان وفلان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما قاله شراح الكافي، وهذا إشارة لأهل السنة.

أبو عبد الله جالسًا فأقبل عليّ كالغضبان، ثم قال: لا دين لمن دان الله بولاية إمامٍ جائرٍ ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله. قلت: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء. قال: نعم»[1]!

ألا ترى.. أنَّ هذا الجواب الذي ينفي العتب والذمّ عن الشيعة، وإن اقترفوا الموبقات، يؤدي بهم إلى سوء الخلق، والتساهل في ارتكاب المنكرات، لأن الحسنة التي يريدونها هي فقط: «ولاية الإمام، وحبّ علي رضي الله عنه»، وتلك حسنة لا تضرُّ معها سيئة، وما لم يصلح هذا الأساس فستبقى هذه «الخصيصة فيهم».

الله المستعان.. كم أفسدت مثل هذه الروايات المكذوبة أخلاق الرجال، وأذهبت المروءات، وأظهرت السوءات، وهدمت العلاقات! بل تجد بين تلك الروايات ما يقرّر مبدأ الغيلة، وتصفية الخصوم غدرًا، وتشترط أن يأمن الشيعي الضرر على نفسه! فعن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قتل الناصب؟ فقال: «حلال الدم، ولكن أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا، أو تغرقه في ماء، لكيلا يشهد به عليك فافعل»[2].

ولا شك بأنَّ مثل الروايات تجد طريقها إلى بعض أصحاب القلوب المريضة، ففي رجال الكشي يحكي أحد الشيعة لإمامه كيف استطاع أن يقتل مجموعةً من مخالفيه فيقول: «منهم من كنت أصعد سطحه بسلّم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه فإذا خرج عليّ قتلته، ومنهم

---

(١) أصول الكافي: (١/ ٣٧٥).

(٢) علل الشرائع: (ص٢٠٠)، وسائل الشيعة: (١٨/ ٤٦٣)، بحار الأنوار: (٢٧/ ٢٣١).

من كنت أصحبه في الطريق فإذا خلا لي قتلته»[1]. وذكر أنه قتل بهذه الطريقة ثلاثة عشر مسلمًا، لأنه يزعم أنهم يتبرأون من علي[2].

ويقول شيخهم نعمة الله الجزائري أنه في إخبارهم «أن الوزير الشيعي عليّ بن يقطين[3] -وهو وزير الرشيد - قد اجتمع في حبسه جماعة من المخالفين، فأمر غلمانه وهدموا أسقف المحبس على المحبوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسمائة رجل تقريبًا، فأراد الخلاص من تبعات دمائهم، فأرسل إلى الإمام مولانا الكاظم (ع)، فكتب إليه جواب كتابه بأنك لو كنت تقدمت إليّ قبل قتلهم لما كان عليك شيء من دمائهم. وحيث إنك لم تتقدم إليّ فكفر عن كل رجل قتلتَ منهم بتيس! والتيس خير منه»[4]!

فانظر إلى هذه الروايات التي يرويها الغلاة في كتبهم، والتي تدعو إلى تحيّن أدنى فرصة للقتل! وإمامُه هنا يقرّه على قتل خمسمائة مسلم لمجرد أنهم ليسوا على معتقده! ويأمره بالتكفير بتيسٍ! لأنه لم يستأذنه قبل ذلك.. فالشيعي إذا استأذن إمامه أو نائبه وهو الفقيه فليفعل كما يريد، وإن لم يستأذن فالأمر لا يعدو ذبح تيس. والتيس خيرٌ منه!

وقد علق شيخهم الجزائري على دية التيس بقوله: «فانظر إلى هذه الدِّية الجزيلة! التي لا تعادل دية أخيهم الأصغر وهو كلب الصيد، فإن ديته عشرون درهمًا، ولا دية أخيهم الأكبر وهو اليهودي أو المجوسي،

---

(١) رجال الكشي: (ص٣٤٢-٣٤٣).

(٢) رجال الكشي: (ص٣٤٢-٣٤٣).

(٣) وقد وصفه الجزائري بأنه من خواص الشيعة (الأنوار النعمانية: (٣٠٨/٢) وقد ذكر الطبري أنه قتل على الزندقة.

(٤) الأنوار النعمانية: (٣٠٨/٢).

فإنهما ثمانمائة درهم، وحالهم في الآخرة أخس وأنجس»[1]! وهذا قولٌ من الشناعة بمكانٍ، ولا يحتاجُ إلى تعليقٍ.

ثانيًا: الفتن الداخلية:

منذ أن بدأ البوبهيّون إقامة المآتم بذكرى مقتل الحسين، وذلك في بغداد في القرن الرابع الهجري، وغلاة الشيعة يثيرون في هذه الذكرى السنوية فتنًا لا حدود لها. . وينشب صراع عنيف بين السنة والشيعة، بسبب التجرؤ على شتم الصحابة ﷺ! وقد بدأت فتنة في سنة ٣٣٨هـ، وذلك لأول مرة في تاريخ بغداد[2]، ثم توالت الفتن بينهما بعد ذلك[3]، وقتل فيها خلقٌ كثيرٌ من المسلمين.

ولا يزال الغلاة يستغلون مثل هذه المواسم لإثارة الفتن في الدّول، فمنهم من يلعنُ الصحابة، ومنهم من يطعنُ في أمّهات المؤمنين، ويأتي آخر لينبش التاريخ، ليعرض أمام الناس الوقائع والأخبار التي تتفق مع مزاجه، قصد الفرقة والخلاف، فيحمّل أهل السنة مسؤولية استشهاد الحسين رضي الله عنه! فتتحوّل مثل هذه المنابر للأسف معولَ هدم، ومصدرَ فتن!

ثالثًا: المنكرات الأخلاقية:

يجيز علماء الشيعة إقامة العلاقات الجنسية المؤقتة بين الجنسين،

---

(١) الأنوار النعمانية: (٢/٣٠٨).

(٢) عبد الرزاق الحصان/ المهدي والمهدوية: (ص٧٤).

(٣) انظر - مثلًا - حوادث سنة (٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٦، ٥١٠) في البداية والنهاية وغيرها من كتب التاريخ.

والتي تسمّى بـ: «المتعة»، بلا مراعاة لشروط النكاح، حتى قال الطوسي: «يجوز أن يتمتّع بها من غير إذن أبيها، وبلا شهود، ولا إعلان»![1]، ويمارسها الشاب مع أي امرأة تتفق معه ولو كانت من المومسات، حيث قال الطوسي: لا بأس أن يتمتع الرجل بالفاجرة[2]، وقال الخميني: يجوز التمتع بالزانية[3]! فهل مثل هذه الفتاوى تساهم في انتشار العفّة بين الشباب، أم عكس ذلك؟

كما وجدتُ روايات وفتاوى، فيها التساهل بالتمتّع بالنساء المتزوّجات! فقد جاء في أخبارهم: عن محمد بن عبد الله الأشعري قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يتزوّج بالمرأة فيقع في قلبه لها زوجًا، فقال: وما عليه! وقيل لجعفر الصادق (كما يزعمون): إنَّ فلانًا تزوج امرأة متعة، فقيل له إن لها زوجًا، فسألها، فقال أبو عبد الله (ع): ولم سألها؟[4]، وقال شيخهم الطوسي: «وليس على الرجل أن يسألها هل لها زوج أم لا»[5]. كما قالوا: ممكن أن يتفق معها على يوم أو مرة أو مرتين[6].

والذي يقرأ الروايات الشيعية، يشعر بأنّها تدفع بالنساء والرجال دفعًا إلى المتعة، يذكرون عنها فضائل لم ترد في أعظم العبادات! جاء في

(١) النهاية: (ص٤٩٠).

(٢) النهاية: (ص٤٩٠).

(٣) تحرير الوسيلة: (٢/ ٢٩٢).

(٤) وسائل الشيعة: (١٤/ ٤٥٧)، عن تهذيب الأحكام: (٢/ ١٨٧).

(٥) النهاية: (ص٤٩٠).

(٦) انظر: النهاية للطوسي: (ص٤٩١)، الخميني/ تحرير الوسيلة: (٢/ ٢٩٠).

حديثٍ ينسبونه إلى رسول الله ﷺ، أنّه قال: «من تمتع مرة فدرجته كدرجة الحسين، ومن تمتع مرتين فدرجته كدرجة الحسن، ومن تمتع ثلاث مرات فدرجته كدرجة علي، ومن تمتع أربع مرات فدرجته كدرجتي»[1]، فأمارات الوضع والكذب ظاهرة على مثل هذه الروايات، فهل يعقل أن يصل المسلم إلى درجة النبي بعد إقامته لأربع علاقات جنسية! وفي المقابل: الذي يتنزه عن المتعة فالويل له يوم القيامة، من رواياتهم في ذلك: «أن من خرج من الدنيا ولم يتمتع، جاء يوم القيامة وهو أجدع» يعني مقطوع الأنف والأذن»[2].

ويتجاوز الأمر عندما تأتي الفتاوى بإباحة: «اللواط بالنساء»! حتى قال الخميني: «والأقوى والأظهر جواز وطئ الزوجة مع الدبر»[3]. فأين هذه الممارسة من قول أهل السنة: «استحلال اللواطة بزوجته كفرٌ عند الجمهور»[4].

وهم لا يخصّون المتعة بالشيعة، بل يوصي إمامهم بأن يعرض التمتُّع على نساء أهل السنة[5]. ونساء اليهود والنصارى[6].

---

(١) تفسير منهج الصادقين: (ص٣٥٦).

(٢) تفسير منهج الصادقين: (ص٣٥٦).

(٣) تحرير الوسيلة: (٢/ ٢٤١).

(٤) الأشباه والنظائر، لابن نجيم: (ص١٩١).

(٥) انظر: وسائل الشيعة: (١٤/ ٤٥٢)، فروع الكافي: (٢/ ٤٤).

(٦) انظر: وسائل الشيعة: (١٤/ ٤٥٢)، تهذيب الأحكام: (٢/ ١٨٨)، من لا يحضره الفقيه: (٢/ ١٤٨).

۞ المبحث الرابع: المجال الاقتصادي:

الرموز الشيعية حريصة على أخذ أموال أتباعها بدعوى: «الخُمُس» حق آل البيت!.. لكن هل تصل هذه الأموال إلى الفقراء والمحتاجين؟ أم صارت أموال الخمس داعمةً للحركات الشيعية المتطرفة والمسلّحة في العالم الإسلامي؟ وصارت أموال الخمس هي التي تغذّي دور النشر التي تقذف سنويًا بمئات الكتب المليئة بالشبهات، والطعن في رموز الأمة.

وقد اهتمّ الملالي بالقضية المالية التي يأخذنها باسم الخمس، وأولوها عناية غير عادية، واعتبروا من يستحل منعهم درهمًا منها في عداد الكافرين! حيث قالوا: «ومن منع منه درهمًا أو أقل كان مندرجًا في الظالمين لهم - أي لأهل البيت بزعمهم - والغاصبين لحقهم، بل من كان مستحلًا لذلك كان من الكافرين، ففي الخبر عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال (ع): من أكل من مال اليتيم درهمًا ونحن اليتيم»[١].

والمطالع لكتب الفقه الإسلامي لا يجد فيها كتابًا مستقلًا بعنوان «الخمس»، وإنما يلاحظ الحديث عن خمس الغنائم في كتاب الجهاد، وفي كتاب الزكاة يوجد حديث عن خمس الركاز والمعدن.

ولكن الأمر مختلف عند هؤلاء، فالخمس له كتابٌ مستقل، حيث أوجبوا على أتباعهم فيما يفضل عن مؤنة السنل من أرباح التجارات، ومن سائر التكسبات من الصناعات، والزراعات، والإيجارات، حتى الخياطة، والكتابة، والنجارة، والصيد، وحيازة المباحات، وأجرة

---

(١) اليزدي - العروة الوثقى وبهامشها تعليقات مراجعهم في هذا العصر: (٢/ ٣٦٦).

العبادات الاستيجارية من الحج والصوم والصلاة - كذا - والزيارات وتعليم الأطفال وغير ذلك من الأعمال التي لها أجرة[١] وقالوا: بل الأحوط ثبوته في مطلق الفائدة، وإن لم تحصل بالاكتساب كالهبة والهدية، والجائزة، والمال الموصى به ونحوها[٢].

كما جعلوا الأحوط إخراج خمس رأس المال وكذا في الآلات المحتاج إليها في كسبه مثل: آلات النجارة للنجار، وآلات النساجة للنساج، وآلات الزراعة للزراع، وهكذا فالأحوط خمسها أيضًا أولًا[٣]حتى قالوا: «لو زاد ما اشتراه وادخره للمؤنة من مثل الحنطة والشعير ونحوها مما يصرف عينه فيها يجب إخراج خمسه عند تمام الحول.. ولو استغنى عن الفرش والأواني والألبسة والعبد والفرس والكتب وما كان مبناه على بقاء عينه فالأحوط إخراج الخمس..»[٤].

❍ وهذا المال المتدفق يصرف لمن؟

قالوا بأنه في زمن الغيبة يدفع للفقيه الشيعي[٥]، فمخرجو الخمس الآن يعطونه فقهاءهم، فقد قرر شيخوهم أن الخمس يقسم «ستة أسهم: سهم لله، وسهم للنبي ﷺ، وسهم للإمام، وهذه الثلاثة الآن لصاحب الزمان»[٦]، أي مهديهم المنتظر وهو غائب، فاستحقَّ نصيبه حينئذ الفقيه

(١) العروة الوثقى: (٢/ ٣٨٩).

(٢)العروة الوثقى: (٢/ ٣٨٩).

(٣) العروة الوثقى: (٢/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٤) العروة الوثقى: (٢/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٥) انظر: علي كاشف الغطا/ النور الساطع «وجوب دفع الخمس للفقيه زمن الغيبة»: (١/ ٤٣٩).

(٦) العروة الوثقى: (٢/ ٤٠٣)، هدية العباد: (ص١٧٨).

الشيعي، حيث قالوا بأن «النصف من الخمس الذي للإمام (ع) أمره في زمان الغيبة راجع إلى نائبه وهو المجتهد الجامع للشرائط»[1].

والثلاثة الأسهم الأخرى «للأيتام والمساكين وأبناء السبيل»، قالوا: بشرط الإيمان في هؤلاء، أي: بشرط أن يكونوا شيعة، لأن اسم الإيمان مختص بهم كما يدّعون. وهذا النصف الآخر الذي قرروا صرفه لهؤلاء الأصناف الثلاثة قالوا فيه: «الأحوط فيه أيضًا الدفع إلى المجتهد»[2]! فأصبحت النتيجة أنه يصرف لشيوخهم لينفقوا منه على أنفسهم، وعلى الأصناف الثلاثة المذكورة، جاء في كتاب النور الساطع: «أن الفقيه يأخذ نصف الخمس لنفسه، ويقسم النصف الآخر منه على قدر الكفاية، فإن فضل كان له، وإن أعوز أتمه من نصيبه»[3].

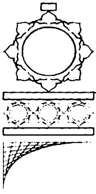
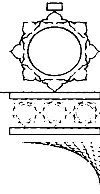
قال الدكتور علي السالوس: «ومن واقع الجعفرية في هذا الأيام، نجد أن من أراد أن يحج، يقوِّم كل ممتلكاته جميعًا، ثم يدفع خمس قيمتها إلى الفقهاء الذين أفتوا بوجوب هذا الخمس، وعدم قبول حج من لم يدفع!»[4].

هذا الاعتقاد في الخمس هو أثر من آثار عقيدة الإمام عندهم، وأن المال كله للإمام والذي وضعه علماؤهم قديمًا، واستمر العمل به إلى اليوم.. مع أن مسألة الخمس بهذه الطريقة، بدعة ابتدعها هؤلاء، لم تكن على عهد النبي ﷺ ولا خلفائه الراشدين، حتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي يدعون التشيّع له!

(١)، (٢) العروة الوثقى: (٢/ ٤٠٥)، هدية العباد: (ص١٧٩).

(٣) النور الساطع: (١/ ٤٣٩).

(٤) أثر الإمامة في الفقه الجعفري: (ص٣٩١).

الفصل الرّابع

أقوال العلماء فيمن يطعن في الصحابة

* قال الإمام مالك: «الذي يشتمُ أصحاب النَّبي ﷺ، ليس لهم اسمٌ - أو قال: نصيبٌ في الإسلام»[١]. وقال ابن كثير - عند قوله سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ...﴾ [الفتح: ٢٩] قال: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رحمة الله عليه وفي رواية عنه بتكفير الروافض الذي يبغضون الصحابة رضي الله عنهم، قال: لأنهم يغيظونهم ومن غاظ الصحابة رضي الله عنهم فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء رضي الله عنهم على ذلك»[٢].

* سئل الإمام أحمد: عمَّن يشتمُ أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: ما أراه على الإسلام[٣]، وقال: من شتَم أصحابَ النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مَرَقَ عن الدِّين[٤].

---

(١) الخلال - السنة: (٢/ ٥٥٧)، قال محقق الرسالة: إسناده صحيح.

(٢) تفسير ابن كثير: (٤/ ٢١٩).

(٣) الخلال - السنة: (٢/ ٥٥٧).

(٤) الخلال - السنة: (٢/ ٥٥٨).

* قال الإمام البخاري: «ما أبالي صليتُ خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم»[1].

* قال أبو حامد الغزالي: «فلو صرَّح مصرحٌ بكفر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقد خالف الإجماع وخرقه، وردَّ ما جاء في حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم والحكم بصحة دينهم وثبات يقينهم وتقدمهم على سائر الخلق في أخبار كثيرة.. ثم قال: «فقائل ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كفّرهم فهو: كافر.. بتكذيبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن كذبه بكلمة من أقاويله فهو كافر بالإجماع»[2].

* قال الإمام النووي: «إنّ المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أنّ الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع»[3]. وقد فهم الشيخ ملا علي القاري من هذا النص أن النووي لا يرى تكفير الروافض لدخولهم في «أهل البدع» ولكنه أشار إلى أن الرافضة يتطوّر مذهبها ويتغيّر، وأن متأخّري الرافضة ليسوا كسابقيهم، وأن رافضة زمانه غير الرافضة الذين تحدث عنهم النووي وغيره من أهل العلم. فعقّب على كلام النووي هذا وقال: «قلت: وهذا في غير حق الرافضة الخارجة في زماننا، فإنهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلًا عن سائر أهل السنة والجماعة، فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع»[4].

(١) خلق أفعال العباد: (ص١٢٥).

(٢) فضائح الباطنية: (ص١٤٩).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (٢/ ٥٠).

(٤) مرقاة المفاتيح: (٩/ ١٣٧).

* قال القاضي أبو يعلى: «وأما الرافضة فالحكم فيهم.. إنْ كفَّر الصَّحابة، أو فسَّقهم بمعنى يستوجب به النار، فهو كافر»[(١)].

* الفخر الرازي: يذكر الرازي أنّ أصحابه من الأشاعرة يكفرون الروافض من ثلاثة وجوه:

أولها: أنهم كفروا سادات المسلمين، وكل من كفر مسلمًا فهو كافر لقوله ﷺ: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما» فإذن يجب تكفيرهم.

ثانيها: أنهم كفروا قومًا نص الرسول ﷺ بالثناء عليهم وتعظيم شأنهم، فيكون تكفيرهم تكذيبًا للرسول ﷺ. وثالثها: إجماع الأمة على تكفير من كفر سادات الصحابة[(٢)].

* قال ابن تيمية: «من زعم أنَّ القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، فلا خلاف في كفرهم. ومن زعم أنَّ الصحابة ارتدُّوا بعد رسول الله - عليه الصلاة والسلام - إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو إنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم. بل من يشكك في كفر مثل هذا؟ فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا، أو فساقًا، ومضمونها أن

(١) المعتمد: (ص٢٦٧).

(٢) الرازي - نهاية العقول، الورقة ٢١٢ (مخطوط).

هذه الأمة شر الأمم»[١].

ولكن شيخ الإسلام وهو يكفّر أصحاب هذه المقالات، إلا أن تكفيره للمعين مشروط عنده بقيام الحجة وبلوغ الرسالة، ولذلك أفتى في الرافضة الذين تم القبض عليهم بالفتوى التالية: يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد علم أنه كان بساحل الشام جبلٌ كبيرٌ فيه ألوفٌ من الرافضة يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقًا عظيمًا، وأخذوا أموالهم، ولما انكسر المسلمون سنة غازان أخذوا الخيل والسلاح والأسارى وباعوهم للكفار والنصارى بقبرص، وأخذوا من مرَّ بهم من الجند وكانوا أضرّ على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعضهم أمرائهم راية النصارى، وقالوا له: أيما خير المسلمون أو النصارى؟ فقال: بل النصارى، فقالوا له: مع من تحشر يوم القيامة؟ فقال: مع النصارى، وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين.

ومع هذا فلما استشار أهل ولاة الأمر في غزوهم وكتبت جوابًا مبسوطًا في غزوهم.. وذهبنا إلى ناحيتهم، وحضر عندي جماعة منهم وجري بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم، وتمكن المسلمون منهم نهيتهم عن قتلهم، وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا»[٢]، وهذه الفتوى من إمام أهل السنة في وقته تبيِّن أن أهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون كل من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق بخلاف أهل الأهواء الذين يبتدعون رأيًا ويكفرون من

(١) الصارم المسلول: (ص٥٨٦-٥٨٧).

(٢) منهاج السنة: (٣/ ٣٩).

خالفهم فيه.

* قال علي القاري: «وأما من سبَّ أحدًا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالإجماع إلا إذا اعتقد أنه مباح كما عليه بعض الشيعة وأصحابهم، أو يترتب عليه ثواب كما هو دأب كلامهم أو اعتقد كفر الصحابة وأهل السنة فإنه كافر بالإجماع»(١).

** لكن مما يجب مراعاته حسب منهج أهل السنة في التكفير، أنّ الأقوال والأفعال الضّالة الكفرية وإن حُكم عليها بالكفر، لكن تكفير الواحد المعيَّن من أهل القبلة والحكم بتخليده في النار: موقوف على ثبوت شروط التكفير، وانتفاء موانعه؛ فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا يحكم للمعين بدخوله في ذلك العام، حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له.

ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئًا من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، ومن هؤلاء من لا يكون بَلَغته النصوص المخالفة لما يراه، ولا يعلم أن الرسول بُعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره(٢).

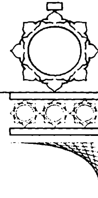
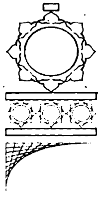
وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) شم العوارض في ذم الروافض - الورقة ٦ أ (مخطوط).

(٢) انظر لتفصيل هذه المسألة: الفتاوى: (١٢/ ٤٦٦) وما بعدها، (٢٣/ ٣٤٥ وما بعدها).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

